الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العلي و البحث العلمي

جامعة سعيدة-دكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية : تخصص اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر:تقييم أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1988–2024

من اعداد الطالبة :بشير شريف كرومية

تحت اشراف :د. جلولي نسيمة

لجنة المناقشة :

ا. جلولي نسيمة .....مشرفا

ا. لعشعاشي مصطفى.....رئيسا

ا .جلولي محمد .....ممتحنا

2026- 2025

تقييم أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات

شكر و تقدير

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والحمد لله تعالى الذي أنعم عليّ بالقوة والعزيمة ويسّر لي إتمام هذه المذكرة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة جلولي نسيمة، عواد هاجر، على قدمتاه لي من توجيهات علمية قيّمة، ونصائح بنّاءة، ومتابعة مستمرة طوال مراحل إعداد هذا العمل.

وأتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم **العلوم الاقتصادية** بكلية **مولاي الطاهر**، لما بذلوه من جهود في تكويننا العلمي والمعرفي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الامتنان إلى أفراد أسرتي الكريمة، لما قدموه لي من دعم وتشجيع ومساندة طوال مسيرتي الدراسية.

وفي الأخير، أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، ولو بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة.

والحمد لله رب العالمين.

اهداء

إلى من كانا سندي في الحياة،

إلى **والديَّ العزيزين**، عرفانًا وامتنانًا لكل ما قدّماه لي من حبّ ودعم وتشجيع.

إلى إخوتي وأخواتي،

وإلى كل أفراد عائلتي، الذين كانوا دائمًا مصدر دعم ومساندة.

إلى أساتذتي الكرام،

الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة، وقدموا لي التوجيه والنصح.

إلى زملائي وزميلاتي،

وإلى كل من رافقني في مسيرتي الجامعية وشارك معي لحظات التعب والنجاح.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة،

بكلمة طيبة، أو نصيحة، أو دعاء.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع،

راجيةً من الله أن ينفعني به وينفع به غيري.

هدفت الدراسة القياسية إلى تقييم أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مع تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل. واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية، حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات المتغير التابع وسعر الصرف المتغير المستقل، وذلك بالاستعانة باختبارات استقراريه السلاسل الزمنية ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، واختبار الحدود للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ.

وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، إلى جانب وجود استمرارية في الأداء التصديري في الأجل القصير، حيث تتأثر الصادرات الحالية بمستوياتها السابقة. كما أكد نموذج تصحيح الخطأ قدرة النظام على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة إلى مسار التوازن طويل الأجل.

ومن الناحية الاقتصادية، بينت الدراسة أن تغير سعر الصرف لا يؤدي بصورة تلقائية إلى تحسين الصادرات خارج المحروقات، إذ يرتبط أثره بمدى توفر إنتاج محلي تنافسي، وجودة المنتجات، وتكاليف الإنتاج، والاعتماد على المدخلات المستوردة، وكفاءة الخدمات اللوجستية والتجارية. وعليه، فإن دعم الصادرات غير النفطية يتطلب سياسة اقتصادية متكاملة تجمع بين سياسة سعر الصرف وتطوير الإنتاج الوطني وتحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية.

Abstract

This econometric study aimed to assess the impact of exchange rate changes on non-hydrocarbon exports in Algeria, with particular attention to the nature of the relationship in both the short run and the long run. The study relied on annual time-series data, where non-hydrocarbon exports were considered the dependent variable and the exchange rate the main explanatory variable. The analysis employed unit-root tests, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, the Bounds test for cointegration, and the Error Correction Model.

The results confirmed the existence of a long-run equilibrium relationship between the exchange rate and non-hydrocarbon exports. In the short run, non-hydrocarbon exports showed persistence, meaning that current export performance is influenced by its past levels. The error correction mechanism also indicated that short-run deviations are corrected over time toward the long-run equilibrium path.

From an economic perspective, the findings suggest that exchange rate changes alone do not automatically improve non-hydrocarbon exports. Their effectiveness depends on the availability of a competitive domestic productive base, product quality, production costs, dependence on imported inputs, and the efficiency of trade and logistics services. Therefore, promoting non-hydrocarbon exports requires an integrated economic policy combining exchange-rate policy with productive development and improved competitiveness of Algerian firms.

فهرس المحتويات

شكر و تقدير.....2

اهداء.....3

ملخص..... 4

قائمة الجداول و الاشكال 9

الملاحق 11

مقدمة عامة..... 13

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية لسعر الصرف..... 19

تمهيد..... .19

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف..... 22

- المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه 25

- المطلب الثاني: سوق الصرف..... 28
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف 28

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي لسعر الصرف.....35

- المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف ..... 35..
- المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف 32
- المطلب الثالث: محددات اختيار أنظمة سعر الصرف 36

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.....38

- المطلب الأول: النظريات المرتكزة على التعادل 38
- المطلب الثاني: المقاربات المرتبطة بميزان المدفوعات 40
- المطلب الثالث: النظريات التي تعامل سعر الصرف كأصل مالي 42

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل الأول.....53

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات.....55

تمهيد.....55

المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات..... 56

- المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره 56
- المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات..... 69
- المطلب الثالث: التوازنات و الاختلالات المعاملات في ميزان المدفوعات.....70
- المطلب الرابع :الية تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات 76

المبحث الثاني: الاطار النظري للميزان التجاري 76

- المطلب الأول :ماهية الميزان التجاري 83
- المطلب الثاني :وضعيات الميزان التجاري 85
- المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.....87
- المطلب الرابع :اهمية الصادرات في التجارة الخارجية .....90.

خلاصة الفصل الثاني.....96

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات.

دراسة حالة الجزائر 1988–2024

تمهيد.....98

المبحث الأول: الدراسات السابقة.....99

- أولاً: الدراسات المتعلقة بأثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات 101

المبحث الثاني: الإطار الوصفي لبيانات العينة.....101

- المطلب الأول:عينة الدراسة و متغيراتها .....105.
- المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة..... 105.

المبحث الثالث:منهجية و نتائج الدراسة 112

- المطلب الأول: منهجية الدراسة.....112
- المطلب الثاني:نتائج الدراسة 113
- المطلب الثالث :مناقشة النتائج ..... 123.

خلاصة الفصل الثالث..... 126..

الخاتمة العامة..... 129.

قائمة المراجع.....131

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
جدول(1)	هيكل ميزان المدفوعات و كيفية القيد فيه..... ص 68
جدول(2)	قيم الصادرات خارج المحروقات بالجزائر..... .....ص 104
جدول(3)	تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .....ص 105
جدول(4)	متغيرات الدراسة و مصادرها..... ص 106
جدول(5)	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة. .....ص 107
جدول(6)	نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية عند المستوى.....ص115
جدول(7)	نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.....ص115

قائمة الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل
الشكل(1)	اثر التوسع النقدي عل المستو العام للأسعار..... ص 50
الشكل(2)	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1988–2024 .....ص109
الشكل(3)	تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2024-1988ص110
الشكل (4)	العلاقة بين سعر الصرف و الصادرات خارج المحروقات..... ص 112
الشكل(5)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي..... ..CUSUM ... ص122
الشكل(6)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي. CUSUMSQ ص123

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (01)	نتائج منهجية (ARDL) ص116
الملحق رقم (02)	اختبار التوزيع الطبيعي .....ص 120
الملحق رقم (03)	اختبار الارتباط التسلسلي.....ص120
الملحق رقم (04)	اختبار عدم ثبات التباين ص120

مقدمة عامة

يُعدّ سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، لما له من دور مباشر في تحديد القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني والتأثير في حركة التجارة الدولية. فهو يمثل السعر الذي تُبادَل به العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، ومن ثمّ ينعكس تغيره على أسعار السلع المحلية في الأسواق الخارجية، وعلى تكلفة السلع والخدمات المستوردة ومدخلات الإنتاج. وبصفة عامة، يمكن لانخفاض قيمة العملة الوطنية أن يعزز القدرة السعرية للمنتجات المحلية في الخارج، غير أن تحقق هذا الأثر يظل مرتبطًا بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، وجودة المنتجات، وتوافر العرض القابل للتصدير، إلى جانب تطور الأسعار والتكاليف المحلية.

وتكتسي دراسة أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات أهمية خاصة في الجزائر، بالنظر إلى هيمنة قطاع المحروقات تاريخيًا على الصادرات ومداخيل النقد الأجنبي. لذلك أصبح تنويع القاعدة التصديرية وتعزيز الصادرات خارج المحروقات من أبرز الرهانات الاقتصادية، باعتبارهما وسيلة لتقليل التبعية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتحسين استدامة الموارد الخارجية، ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص الإنتاج والتشغيل. وتشير الأدبيات المتعلقة بالاقتصادات المصدرة للنفط إلى أن سعر الصرف يؤثر في تنافسية القطاع القابل للتبادل التجاري غير النفطي، غير أن الوصول إلى سعر صرف تنافسي يظل شرطًا ضروريًا وليس كافيًا لتحقيق تنويع فعلي للصادرات].

ولا يرتبط أثر تغير سعر الصرف بالصادرات خارج المحروقات بعلاقة آلية أو ثابتة؛ إذ قد يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى خفض السعر النسبي للسلع الموجهة للتصدير في الأسواق الأجنبية، بما قد يرفع الطلب الخارجي عليها. لكن هذا الأثر قد يضعف أو يتحول إلى أثر محدود إذا كانت المؤسسات المنتجة تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة، لأن تراجع قيمة العملة يرفع تكاليف الإنتاج ويقلص جزءًا من المكسب السعري المتوقع. كما أن التغيرات الاسمية في سعر الصرف لا تكفي وحدها للحكم على تنافسية الصادرات، إذ تظل التغيرات في سعر الصرف الحقيقي، ومستويات التضخم، والإنتاجية، والبنية اللوجستية، وظروف النفاذ إلى الأسواق الخارجية عوامل مؤثرة في النتيجة النهائية.

وفي الحالة الجزائرية، تبرز الحاجة إلى التقييم القياسي لهذه العلاقة، خاصة أن نتائج الدراسات التطبيقية لا تقدم اتجاهًا موحدًا للأثر؛ فقد توصلت بعض الدراسات إلى غياب أثر معنوي لسعر صرف الدينار مقابل اليورو على الصادرات خارج المحروقات، وعزت ذلك إلى محدودية التنوع والقدرة الإنتاجية الوطنية، في حين وجدت دراسات أخرى اختلافًا في العلاقة باختلاف العملة المرجعية،

بين الدولار واليورو، وكذلك باختلاف الأجل الزمني محل التحليل .ويؤكد ذلك أن دراسة الموضوع ينبغي أن تراعي الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري، بدل افتراض أن تخفيض قيمة الدينار يؤدي تلقائيًا إلى زيادة الصادرات غير النفطية].

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، من خلال تحليل تطور المتغيرين وتقدير طبيعة العلاقة بينهما في الأجلين القصير والطويل. كما تسعى إلى بيان مدى فاعلية سياسة سعر الصرف في دعم التوجه نحو تنويع الصادرات، والكشف عن حدود هذه السياسة في ظل القيود الإنتاجية والتجارية التي قد تعوق تحول التحسن السعري إلى نمو فعلي ومستدام في الصادرات خارج المحروقات.

إشكالية الدراسة:

تُعدّ الصادرات خارج المحروقات من أبرز المؤشرات التي تعكس درجة تنوع الاقتصاد الوطني وقدرته على تقليل الاعتماد على عائدات قطاع المحروقات. وفي الجزائر، ورغم ما تمثله سياسة سعر الصرف من أداة مؤثرة في تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، فإن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات تبقى محدودة نسبيًا، كما تتأثر بمجموعة من العوامل الإنتاجية والتجارية واللوجستية والمؤسساتية.

ومن الناحية النظرية، يُفترض أن يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى جعل السلع المحلية أقل سعرًا بالنسبة للمستورد الأجنبي، وبالتالي تحفيز الطلب عليها وزيادة حجم الصادرات. غير أن هذا الأثر قد لا يتحقق بالدرجة نفسها في الواقع، خاصة عندما تعتمد المؤسسات المصدرة على مدخلات وتجهيزات مستوردة، أو عندما تكون القدرة الإنتاجية محدودة، أو عندما تفتقر المنتجات المحلية إلى الجودة والتنوع والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. لذلك، لا يمكن الجزم بأن تغير سعر الصرف يؤدي تلقائيًا إلى تحسن الصادرات خارج المحروقات، بل يتطلب الأمر تقييمًا قياسيًا يحدد طبيعة هذا الأثر واتجاهه وحجمه في الأجلين القصير والطويل.

وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي:

- ✓ **ما مدى تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1988–2024؟**

وتستند هذه الإشكالية إلى أهمية دراسة العلاقة بين تغير سعر الصرف وأداء الصادرات غير النفطية، في ظل سعي الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتحسين مواردها من النقد الأجنبي خارج قطاع المحروقات .

الأسئلة الفرعية :

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف تطور كل من سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1988–2024؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- هل توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات؟
- ما طبيعة أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأجل القصير؟
- ما اتجاه وحجم أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأجل الطويل؟
- هل تساهم تغيرات سعر الصرف وحدها في تفسير تطور الصادرات خارج المحروقات، أم أن هذا التطور يرتبط أيضًا بعوامل هيكلية وإنتاجية وتجارية أخرى؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقًا من الإشكالية والأسئلة الفرعية، تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

- شهد سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر تطورًا متذبذبًا خلال الفترة 1988–2024، نتيجة التأثر بالتحولات الاقتصادية الداخلية والتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات.
- يؤثر تغير سعر الصرف في الصادرات خارج المحروقات في الأجل القصير، إلا أن هذا الأثر قد يتأثر بدرجة الاستجابة الإنتاجية للمؤسسات الوطنية وبمدى اعتمادها على المدخلات المستوردة.
- يؤثر سعر الصرف في الصادرات خارج المحروقات في الأجل الطويل، غير أن اتجاه هذا الأثر وحجمه لا يتحددان بسعر الصرف وحده، بل يتوقفان كذلك على التنافسية غير السعرية للمنتجات الجزائرية.
- لا تكفي سياسة سعر الصرف وحدها لتحقيق ارتفاع مستدام في الصادرات خارج المحروقات، بل ينبغي أن تتكامل مع سياسات دعم الإنتاج والجودة والتصدير واللوجستيات والنفاذ إلى الأسواق الدولية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من المكانة التي يحتلها سعر الصرف ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، ومن الدور الذي يمكن أن يؤديه في تحسين تنافسية السلع الوطنية ودعم توجه الاقتصاد الجزائري نحو تنويع مصادر الدخل والصادرات. وتزداد

هذه الأهمية في ظل الاعتماد الكبير على المحروقات، بما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار الطاقة ومداخيل النقد الأجنبي.

وتتجلى أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

- تسليط الضوء على العلاقة بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، باعتبارها من القضايا المحورية في الاقتصاد المفتوح.
- المساهمة في تقييم مدى فاعلية تغير سعر الصرف في دعم تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية.
- تقديم تحليل قياسي يميز بين الأثر قصير الأجل والأثر طويل الأجل لسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات.
- دعم النقاش المتعلق بسياسات تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.
- توفير نتائج يمكن أن تفيد صانعي القرار في صياغة سياسات متكاملة تجمع بين سياسة سعر الصرف وسياسات الإنتاج والتصدير.
- إثراء الدراسات التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، لا سيما في مجال التجارة الخارجية وسياسات دعم الصادرات.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى تقييم أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1988–2024.

وتتمثل أهدافها الفرعية فيما يأتي:

- تحليل تطور سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- قياس طبيعة العلاقة الإحصائية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات.
- اختبار مدى استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل تقدير النموذج القياسي.
- التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك أو توازن طويل الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات.

- تقدير أثر تغير سعر الصرف في الصادرات خارج المحروقات في الأجل القصير والأجل الطويل.
- قياس سرعة عودة الصادرات خارج المحروقات إلى وضع التوازن بعد التعرض لصدمات قصيرة الأجل.
- تقييم مدى قدرة سياسة سعر الصرف على دعم تنويع الصادرات الجزائرية.
- تقديم توصيات يمكن أن تسهم في رفع تنافسية المنتجات الجزائرية وتحسين أداء الصادرات خارج المحروقات.

تمهيد:

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول ,و هذا نتيجة للكم الهائل من المعاملات الاقتصادية المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي اذ لا يمكن اتخاد العملة المحلية لمعظم دول العالم كوسيط للتعامل و كوسيلة للمدفوعات, بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية .و من اهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم الى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقات بين العملة المحلية و العملات الأجنبية و هو ما أدى الى نشوء أسواق الصرف و تغيرات تنشا عنها مخاطر المعاملات [1]الأجنبية تباع و تشترى العملات فيما بينها ,و عادة ما تتعرض هذه العملات الى تقلبات الاقتصادية الدولية و التي تسبب في حدوث خسائر كبيرة للمتعاملين الاقتصاديين.

ان اهم الاختلافات بين التبادل الدولي و التبادل المحلي هو ان التسوية الأولى تتم بالعملات الأجنبية في حين يسود التبادل المحلي بالعملة المحلية ,و من شان هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة ان يقود الى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مؤداها:

كيفية قياس هذه القيم النقدية ,و كيف يتم معادلتها و من تم تسويتها [2]

و في هذا الفصل قمنا بتقسيمه الة ثلاثة اقسام ,القسم الأول عموميات حول سعر الصرف :تعريف و أنواع سعر الصرف و سوق الصرف ,القسم الثاني: الإطار التنظيمي لسعر الصرف اما ثالثا :النظريات المفسرة لسعر الصرف.

[1] اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات من اعداد الطالبة: اميرة بوقطه جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل 2018.

[2] دراسة قياسية و اقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر من اعداد الطالب: مخازني الطيب 'جامعة وهران 2013

المبحث الأول :المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف

ان قيام التجارة الدولية و تزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الاستيراد فرض وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين او وجود ثمن لعملة كل دولة و ذلك من اجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة و هذا الثمن او السعر يسمى سعر الصرف الأجنبي.[1]

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف و انواعه

1تعريف سعر الصرف: يتم اتفاق موضوعي حول تعريف سعر الصرف من زاوية أولى: على انه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية [2] و يمثل هذا التعريف **التسعير غير المباشر** (**Indirect pricing**).

ومن زاوية أخرى يعرف بانه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني [3] أي **التسعير المباشر** (**Direct pricing**).[4]

بالرغم انه لا يوجد فرق بين التعريفين الا انه معظم الاقتصاديون يفضلون التعريف الثاني لأنه يعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعا يحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني .

يجسد سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات لما يلعبه من دور مهم في النشاطات الاقتصادية الخارجية لاي بلد سواء نشاط تجاري او استثماري, كما يمكن استخدامه كمؤشر على تنافسية البلد و بالتالي على ميزان المدفوعات.

1: اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات من اعداد الطالبة: اميرة بوقطة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2018 ص7

2: حاتم سامي عفيفي ,دراسات في الاقتصاد الدولي ,الدار المصرية اللبنانية 1987ص131

3:شمعون شمعون ,البورصة (بورصة الجزائر),دار الاطلس للنشر و التوزيع ,الجزائر ,الجزائر 1994ص 96

4 : : الطاهر لطرش .تقنيات البنوك 'ص 96

2 أنواع سعر الصرف:

ان التصنيف له علاقة بالتقلبات و التغيرات الحاصلة في العملة لذلك نفرق بين سعر الصرف **الاسمي, الحقيقي, الفعلي** .

ا _ سعر الصرف الاسمي:

يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي الثنائي انه يعبر عن سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية و العكس صحيح.

اذن هو عبارة عن سعر صرف بين عملتن دون اخذ الاعتبار على مدى القدرة الشرائية للسلع و الخدمات لهاتين العملتين ما بين البلدين [1]. حيث ان سعر الصرف يتغير يوميا في أسواق الصرف حيث يتعرض الارتفاع او انخفاض في قيمته لذلك يوجد قسمين من سعر الصرف الاسمي :

2_ا_1 سعر الصرف الرسمي:

يستند على أسعار رسمية بالفعل و يتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل ,كلما كان هذا السعر عادلا كان السوق متوازنا توازنا فعالا.

2_ا_2 سعر الصرف الموازي:

هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية ,يخضع لقوى المساومة بين الطرفين و سعر متغير بين عملية الى أخرى من عميل الى اخر فهو سعر غير ثابت و غير معلن رسميا ,يتم إعلانه بشكل شخصي و هذا يدل على إمكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي و في نفس الوقت لنفس العملة في بلاد.[2]

1: علي عصام الياردور ،اسعار الصرف العملات ،دار الايام للنشر و التوزيع و الطباعة ، الاردن ص 40

2: علي عصام الياردور :نفس المرجع ص 41

ب_ سعر الصرف الحقيقي:

يقصد بالسعر الصرف الحقيقي انه نسبة سعر السلعة المحلية بعملة ما الى سعر السلعة عالميا بالعملة نفسها ,اذ يعتبر سعر الصرف الحقيقي مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل الاقتصادي و المتابعة لأثار السياسات الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي .

و العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و القدرة التنافسية علاقة عكسية اذ بارتفاع سعر الصرف الحقيقي تنخفض القدرة الشرائية و العكس صحيح.

اما أسعار الصرف الحقيقة الفعالة فهي اعار الصرف الاسمية المصححة بواسطة ارقام قياسية تراعي تفاوتات التضخم بين البلدان أي انها هي الأسعار التي تعكس المقدار الحقيقي لانخفاض سعر صرف عملة او ارتفاعه بحيث تعكس القوة الشرائية لها , و يعرف صندوق النقد الدولي سعر الصرف الحقيقي الفعال بانه الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي الفعلي المصحح بالتحركات النسبية في مؤشرات الأسعار و التكاليف الوطنية من البلد المحلي و البلدان المنافسة او الشريكة لها [3].

[1] Dohni ,L,et hainaut,c « les taux de change » page 16.2004

[2] د. محسن احمد الخضيري "الاقتصاد العالمي و الدولار " هلا للنشر و التوزيع _الطبعة الأولى 2008ص 43 -42 بتصرف

[3] المحاسب القانوني : علي عصام الياور :أسعار صرف العملات معالجة ازمتها من خلال التجارب الدولية _ عمان دار الأيام للنشر و التوزيع ص 54 2018 .

ج _ سعر الصرف الفعلي :

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ,أي ان سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية, و بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية , باعتبار ان أي تغير في قيمة العملات التي تتكون من السلة يؤدي الى تغير سعر الصرف لقيمة العملة المحلية[1].

المطلب الثاني : سوق الصرف

1 تعريف سوق الصرف:

وردت عنه عدة تعريفات نذكر منها :

يعرف بانه الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء و بيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل عملية استبدال العملة الوطنية بالعملات الاجنبية

و هو أيضا التقاء عارضي العملات الأجنبية بطالبها

أيضا هو التقاء البائعين و المشترين للعملات الأجنبية بغض النظر عن الزمن و المكان و حسب معلومات و اليات و أنظمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار او لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الأصول المالية و الموارد الأخرى .[2]

1:سامي عفيفي حاتم : نفس المرجع ص 163

2:متولي عبد القادر," الاقتصاد الدولي »النظرية و السياسات ط 1 دار الفكر ,الأردن , 2011ص119

من خلال هذه التعريفات نستخلص ان سوق الصرف الأجنبي هو المكان الذي يتحدد فيه سعر صرف العملات من خلال التقاء عرض العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية او العكس من طرف الأشخاص والبنوك و الشركات مما ينتج لهم اتخاد قرارات مناسبو حول أسعار صرف العملات.

2 خصائص سوق الصرف و انواعه :

خصائص سوق الصرف:

يتميز سوق الصرف بعدة خصائص نذكر منها :

- ✓ يدخل سوق الصرف ضمن الأسواق التي تسودها المنافسة الكاملة ,فالنقود هي السلعة المتبادلة و هناك تجانس تام بين وحداتها.
- ✓ التكامل الاجرائي او العملياتي و يقصد به تشابه إجراءات و اليات تداول العملات في مختلف الأسواق
- ✓ الحساسية المفرطة للظروف السياسية و الاقتصادية مما يرفع درجات المخاطر الاستثمار فيه
- ✓ سوق الصرف الأجنبي ليس بورصة منظمة مثل بورصة الأوراق المالية و البضائع, و ليست لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون كما انها ليست قاصر على بلد واحد [3]

✓ 3 أنواع سوق الصرف :

يوجد في الواقع سوقان :سوق فوري و سوق لأجل و لهذا الأساس يوجد سعران للصرف احدهما فوري و الاخر لأجل,

أولا :سوق الصرف الفوري :يسمى سعر الصرف الفوري و أيضا سعر الصرف نقدا , يكون سر الصرف فوريا عندما يتم التسليم و الاستلام العملة المتفاوض عليها خلال ثماني و أربعين ساعة (48 ساعة)

3.اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات من اعداد الطالبة: اميرة بوقطة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2018 ص 25_2

أي يومي عمل من تاريخ ابرام عقد الصرف ,اذا وجد يوم عطلة ضمن هاذين اليومين فانه لا يؤخذ بعين الاعتبار و يؤجل يوما اخر ,و هذا النوع من المعاملة يسمى "**معاملة عاجلة**" اما سعر الصرف الذي على أساسه تتم المعاملة يسمى "**السعر العاجل**"[1]

ثانيا: سوق الصرف الاجل :

و يقصد به بيع و شراء العملات الأجنبية وفق لسعر اجل ,أي ان التسليم يكون مؤجلا الى حلول التاريخ المتفق عليه و مدة التأجيل قد تكون شهرا او ثلاثة او ستة اشهر او سنة على اكثر تقدير في هذه الحالة يختلف عن السعر الحالي وفقا لتوقع ارتفاع او انخفاض فيمة العملة في المستقبل ,بالإضافة الى كون عملية الصرف لاجل تستعمل من طرف الشركات التي تعمل في التجارة الدولية كإحدى الطرق التي تستعملها لتفادي الاخطار المحتملة الناجمة عن تغير أسعار الصرف

و تستعمل أيضا من طرف المضاربين حينما يتوقعون مستقبلا ارتفاع سعر العملة التي يشترونها فانهم سوف يتكبدون خسائر اذا لم تكن توقعاتهم هذه صائبة [2].

[1] [2]: اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات من اعداد الطالبة: اميرة بوقطة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2018 ص27

4-وظائف سوق الصرف :

تنحصر اهم وظائف سوق الصرف الأجنبي في الاتي:

- ✓ **تسوية المدفوعات الدولية** :حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية إضافة الى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها.
- ✓ **التحكيم او الموازنة**: و يقصد بها شراء العملات في مكان ما تكون فيها رخيصة و بيعها في مكان اخر يكون فيها السعر اعلى بهدف تحقيق الربح .
- ✓ **تقديم الائتمان للتجارة الخارجية** : ان سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك ,فهي تقدم قروضها للمصدر المستورد الى ان تتم عملية البيع و الشراء .
- ✓ **تحويل الأموال او القوة الشرائية بين الدول**: حيث تعتبر وسيلة أساسية لاسواق الصرف الأجنبي و هي تحويل الأموال او القدرة الشرائية من بلد الى اخر[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي الى تغير سعر الصرف او سعر العملة مقابل العملات الأخرى و يمكننا تقسيم هذه العوامل او الأسباب الى عوامل اقتصادية و عوامل سياسية و عوامل نفسية او سيكولوجية [2].

[1] : اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات من اعداد الطالبة: اميرة بوقطه جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2018 ص 26

[2] : المحاسب القانوني :علي عصام الياروا :نفس المرجع ص: 40

1 العوامل السياسية:

يتأثر سعر صرف العملة مباشرة بالعوامل السياسية .فاذا كان هناك استقرار سياسي في دولة ما فان ذلك يؤدي ثقة الدول الأخرى في اقتصاديات تلك الدولة و نظرا لانعكاس الاستقرار السياسي إيجابيا على الاقتصاد يؤدي ذلك الى الطلب على عملة هذه الدولة و خصوصا بغرض الاستثمار سواء في اسهم و سندات تلك الدولة و يلاحظ ان أسعار صرف العملات الدول الصناعية تتأثر كثيرا في الأحوال السياسية التي تمر بها (1).

2 العوامل الاقتصادية:

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف أهمها :

- **الظروف العامة المؤثرة في حالة السوق** : هي احداث و أوضاع سياسية و اقتصادية او كوارث او مجاعات ..... تسبب اضطراب في السوق ,فتأثر على التجارة و حركة الأموال ,و بالتالي يتغير الطلب على العملات و يتغير سعر الصرف .
- **المضاربة و التوقعات**: المضاربة تعني محاولة تحقيق أرباح من توقع تغير سعر العملة ,اذا توقع المضاربون او المستثمرون انخفاض العملة يبيعونها , و اذا توقعوا ارتفاعها يشتروها , و هذا السلوك بحد ذاته يضغط على السعر و يغيره.
- **الناتج القومي** : يؤثر الناتج القومي على سعر الصرف ,فزيادة انتاج السلع المحلية تؤدي الى تقليل الاستيرادات من السلع الأجنبية و العمل على تصدير الفائض من الإنتاج المحلي الذي سيؤدي الرفع المستوى العام للأسعار مما يعزز التنفسية للبلد و من ثم ارتفاع قيمة العملة.
- **التغيرات الهيكلية**: تؤدي التغيرات الهيكلية خصوصا المتعلقة بالهيكل الإنتاجي لدولة ما الى تغير سعر صرف عملتها

المحاسب القانوني :علي عصام اليارو :نفس المرجع ص: 41

على سبيل المثال :عندما تحصل الدولة على أساليب تكنولوجية متقدمة في مجال الإنتاج فانها تستطيع ان نتتج اكثر و من ثم تنخفض الأسعار و يزيد الطلب من قبل الدول الأخرى على منتجاتها و تزيد صادراتها و من تم يزداد الطلب على عملتها مما يؤدي ذلك الى زيادة سعر صرف عملتها .

- **المضاربة:** المضاربة هي نشاط في أسواق العملات يهدف الى تحقيق الربح من خلال توقع تغير أسعار العملات, اذا توقع المضاربون ارتفاع قيمة عملة ,يقومون بشرائها فيزداد الطلب عليها و يرتفع سعرها اما اذا توقعوا انخفاضها ,فيبيعونها مما يؤدي الى انخفاض سعرها, و بالتالي تؤثر المضاربة بشكل واضح على أسعار الصرف خاصة على المدى القصير.

3 العوامل النفسية:

تلعب[5]العوامل النفسية دورا هاما في أسعار صرف العملات و دليل على ذلك ما حدث في فترة الكساد العالمي (1929-1933) حيث انهارت معظم العملات الرئيسية و ذلك بسبب عوامل سيكولوجية و نفسية ,عندما ينخفض سعر عملة يبدا الخوف في الأسواق ,المستثمرون يتوقعون انخفاضا اكبر فيصابون بالذعر لذلك يقومون ببيع العملة بسرعة و و شراء عملات أخرى ,هذا يؤدي الى زيادة عرض العملة في السوق و مع زيادة العرض تنخفض قيمة العملة اكثر.

المحاسب القانوني :علي عصام الياروا :نفس المرجع ص:42

المبحث الثاني :الاطار التنظيمي لسعر الصرف

الإطار التنظيمي لسعر الصرف يجمع بين اختيار نظام الصرف وقواعد قانونية وممارسات مؤسسية يديرها صانعو السياسات والبنوك المركزية, حيث أنظمة الصرف الثابتة والمرنة والمدارة لها مزايا ومخاطر مختلفة ويستلزم كل منها آليات قانونية واحتياطات تشغيلية محددة.[1]

المطلب الأول : أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام سعر اصرف بالإطار القانوني اين تتحدد و تتشكل أسعار الصرف و تتم عملياتها و هذا جد مهم لان هذه القوانين تتحكم في سعر العملات الأجنبية و يمكن تأجيل تعديلها مقارنة بقيمتها النظرية

بالمختصر يمكن القول النظام سعر الصرف انه تلك القواعد النظامية بالنسبة للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

و يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف الى ما يلي:

- نظام سعر صرف ثابت
- نظام سعر صرف مرن
- نظام سعر صرف وسيط

1 نظام سعر الصرف الثابت :(RIGIME DE CHANGE FIX)

- تقوم السلطات النقدية (البنك المركزي) بتحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بشكل إداري، اعتمادًا على وضع القطاع الخارجي وحجم احتياطي العملات الأجنبية,اذ انه لا يتحدد سعر الصرف وفق

1 : M.-W. Kang, "FX Law and Regulations in Korea: Problems and Prospects," *Brill research perspectives*, vol. 4, no. 2–3, pp. 1–90, Dec. 2022,

العرض والطلب كما في الأسواق، بل يتم تثبيته رسميًا, أي اختلال بين العرض والطلب لا ينعكس مباشرة على السعر، لأن التعامل يتم عبر البنوك وتحت إشراف الدولة .غالبًا ما تكون هناك عملة رئيسية (قوية) يتم التسعير بها، بينما العملات الأخرى لا تُتداول مباشرة بل عبر هذه العملة الوسيطة . اذ انها تتحمل جزءًا من اختلالات الدول المرتبطة بها (مثل العجز الخارجي) .

ان الدول المرتبطة بنظام التثبيت تصبح أقل تعرضًا لتقلبات سعر الصرف، لكنها في المقابل تفقد جزءًا من استقلالها الاقتصادي . اما البلد صاحب العملة القوية يكتسب نفوذًا في توجيه السياسات الاقتصادية للدول الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالتضخم، الكتلة النقدية، والعجز .

لكن لهذا النظام عيوب من بينها :

- قد لا يتناسب مع اختلاف الظروف الاقتصادية بين الدول.
- عند زيادة الطلب على العملة الأجنبية، قد تضطر السلطات إلى السماح بارتفاع السعر فوق السعر الرسمي، وهو ما يُعد تخفيضًا فعليًا لقيمة العملة المحلية,

ويُذكر مثال على ذلك:

- نظام الفرنك الإفريقي (CFA) الذي كان مرتبطًا بالفرنك الفرنسي ثم باليورو، ما جعله يبدو كعملة قوية، لكنه في الواقع يعكس تبعية نقدية للنظام المرتبط به .
- كما ان هذا النظام يفرض قيودًا كبيرة على السياسات النقدية للدول .

رسالة ماجستير من اعداد الطالب: قاسم محمد فؤاد : أنظمة سعر الصرف و اثرها على النمو الاقتصادي .دراسة حالة مجموعة مندول MENA جامعة ابي بكر بقايد 2009- 2010 ص 74

2 نظام الصرف المرن :Régime de change flottant

يتميز بالمرونة و التعديل على أساس مؤشرات و معايير اقتصادية لدولة ما مثل السعر الصرف الحقيقي الفعال و على ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها و تتمثل في :

- **التعويم المدار** : تقوم السلطات النقدية بتعديل اسعر صرفها تواترا على أساس المستوى الاحتياطي لديها من العملات الاجنبية و الذهب و على أساس الميزان المدفوعات.
- **التعويم الحر** : هو وضع يسمح لقيمة العملة ان تتغير صعودا و هبوطا وفق قوى السوق ,كما يسمح للسياسات الاقتصادية الاحرى بالتحرر من قيود سعر الصرف ,و بالتالي تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة مما يدفع بأسعار الصرف ان تكيف مع هذا الأوضاع السائدة ا ان تشكل قيودا.[1]

اذ تتحرك أسعار الصرف بالموازاة مع التغيرات الحاصلة في منحني العرض و الطلب, و التي تعكس التغيرات في العوامل المؤثرة عليهما [2], حسب الصندوق النقد الدولي فان 35 دولة قامت بتبني التعويم الحر سنة 2004 [3]

لكن رغم تبن الأسعار الصرف المرنة ,لم تستطع الحكومات مقاومة الرغبة في التدخل في أسواق الصرف الأجنبي من اجل تحقيق سياسة معينة و تحقيق أهدافها ,لذلك نجد انفسنا امام أنظمة الصرف الوسيطة كونها تقع بين أنظمة الصرف الثابتة و أنظمة صرف معومة,

---

1. الطالبة :اميرة قطة نفس المرجع ص 29

2 :Imad a. Mousa, Exchange Rate Regimes (Fixed, Flexible or Something in betwem ?) Palgrave Macmillan, first published, UK, 2005, P 94

3. رسالة ماجيستر من اعداد :بوادي سليمة محاولة نمذجة سلوك سعر صرف دولار/الأورو جامعة الجزائر (2012 2013-) ص 37

3 أنظمة الصرف الوسيطة :(Rate Exchanges Intermediate)

تشتمل أنظمة الصرف الوسيطة على أنظمة صرف شبه ثابتة و شبه معومة و تشمل :

❖ نظام الربط ضمن نطاقات تقلب افقية :

تتم المحافظة على قيمة أسعار الصرف ضمن نطاق تقلب لا يقل عن (-+1%) حول السعر الرسمي او هامش اكثر من 2% بين القيمتين القصوى و الدنيا لأسعار الصرف ,حيث يتولى هذه المهمة البنك المركزي من خلال تدخله في سوق الصرف الأجنبي و تحديد أسعار الفائدة على تسهيلاته و تتباين درجات التزام الرسمي بنطاقات التقلب عبر البلدان . و مثال على ذلك الية الصرف الأوروبية الثانية (ERM 2) في النظام النقدي الأوروبي أدخلت هدا النوع من الربط ابتداء من جانفي 1999 (1)

❖ نظام الثبيت الزاحف:

يخضع سعر الصرف في هذا النظام للتعديل ,قد يكون هذا التعديل دوريا وفق سعر ثابت مصرح به مسبقا او استجابة للتغيرات الحاصلة في متغيرات(كالتضخم ,سعر الفائدة, ميزان المدفوعات نمو الكتلة النقدية.....)قد يكون التعديل وفق معطيات ماضية او وفق اهداف مستقبلية كاستهداف معد تضخم معين(2).

❖ نظام الربط ضمن نطاقات تقلب متحركة :

يحافظ البنك المركزي على سعر صرف العملة ضمن نطاقات تقلب معلنة سلفا تدور حول السعر المركزي الذي يعدل وفق سعر ثابت مصرح به مسبقا ,او استجابة لتغيرات بعض المؤشرات الاقتصادية و قد اتبعت هذا النوع من الأنظمة 5 دول حسب احصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2004 (3),

---

1: رسالة ماجيستر من اعداد :بوادي سليمة: نفس المرجع ص 38

2: بدخدخ مسعود ، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد . دراسة حالة الجزائر . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص .101

3 KHOUAS Amina, Modélisation de la de la Volatilité du Taux de change du dinar algérienne: cas des principales devises (janvier 2000 – Mars 2010), mémoire de magister en économie et statistique , Appliquée, Alger, 2010, P 1

❖ **نظام التعويم المدار :**

يقوم هذا النظام على بناء الية لتدخل البنك المركزي في تعويم العملات الأجنبية ,و هنا توضع حدود لتقلبات أسعار الصرف و بالتالي يتأثر جزء من الاحتياطات النقدية الدولية عند تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي ,كما يطلق عليه اسم التعويم غير النظيف او التعويم الموجه (1).

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف

لطالما اعتبرت الإدارة المالية العامة سياسة سعر الصرف, شديدة التأثر بعدم استقرار الاقتصاد الكلي في الاقتصادات النامية, وذلك أساسًا بسبب نطاقها الواسع، وطبيعتها المعقدة، والمعاملات المالية الكبيرة التي تنطوي عليها

في هذا السياق، يهدف إصلاح نظام سعر الصرف, بشكل أساسي إلى تحقيق التوازن بين أهداف الاستقرار والمرونة، وبالتالي تقليل التأثر بالصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية (2) .

أولا اهداف سياسة سعر الصرف : تسعى سياسة سعر الصرف الى اهداف من ابرزها :

- **الحفاظ على قيمة العملة و مكافحة التضخم :** تهدف هذه السياسة الى الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية و ذلك بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف الى تخفيض معدلات التضخم, أي ان تحسن سعر الصرف يؤدي الى تخفيض معدلات الفائدة , ففي المدى القصير انخفاض اكاليف الاستيراد له اثر إيجابي على انخفاض مستوى معدل التضخم .
- **تخصيص الموارد** : يؤدي سعر الصرف الذي يجعل الاقتصاد اكثر تنافسية الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية و هذا ما يساعد الى اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة دوليا و بالتالي يقلل عدد السلع التي تتم استيرادها .

---

1 : Adeleke Ogundipe, 2022; Levy-Yayati & Sturzenegger, 2005 PAGE116

2:**عدنان التميمي ،ادارة العملات الاجنبية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الاردن ص 151**

- **توزيع الدخل** : يلعب سعر الصرف دورا مهما في توزيع الدخل بين الفئات او بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فذلك يجعله اكثر ربحية و يعود هذا الربح الى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية
- **تنمية الصناعة المحلية** : يمكن للبنك المركزي ان يعتمد على سياسة تخفيض أسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية .

ثانيا أدوات سياسة سعر الصرف : لتنفيذ هذه السياسة و تحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الوسائل و الأدوات نذكر منها :

استخدام احتياطات الصرف : تلجا السلطات النقدية الى استخدام احتياطات العملة الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف .فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية ,يقوم البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية لدعمها و عندما ترتفع قيمة العملة ,يشتري العملات الأجنبية ,و اذا لم تكن الاحتياطات كافية قد يظطر البنك الى خفض قيمة العملة . اما في نظام الصرف العائم فتستخدم الاحتياطات فقط للتخفيف من التقلبات الحادة لكنها لا تكون كافية دائما لمواجهة تأثير المضاربات .

استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر العملة.

مراقبة الصرف : تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات و مبيعات العملة الصعبة الر رخصة

خاصة يتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي .[1]

[1]: مذكرة شهادة ماستر من اعداد الطالبة : اميرة بوقطة , نفس المرجع ص 21

إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا النوع من نظام الصرف المتعدد الى تخفيض اثار حدة التقلبات في الأسواق توجيه السياسة التجارية لخدمة أغراض محددة ,و من اهم هذه الوسائل:

اعتماد نظام ثنائي أي وجود سعرين او اكثر لسعر العملة .احدهما مرتفع يتعلق بالمعادلات الخاصة بالواردات الأساسية و الضرورية و المراد دعمها و ترقيتها .اما السلع المحلية الموجهة للتصدير او الواردات غير أساسية ,تخضع لسعر الصرف العادي.

تعديل سعر صرف عملة : في حالة سعر الصرف ثابت يمكن للبلد استعمال احتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز او الطلب على العملة الأجنبية ,كما تقوم بتخفيض قيمة العملة لإعادة تقويمها .اما في ظل حرية أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية بالتأثير على تحسين او تدهور قيمة العملة . (1)

أنواع سياسة سعر الصرف : تختلف سياسات الصرف من دولة لاخرى كل حسب توجهاته الاقتصادية حيث نتطرق الى سياسة الرفع ,الخفض ,الرقابة:

I. **سياسة تخفيض قيمة العملة** : هي عملية تقنية تقوم بها السلطات النقدية بتخفيض العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة و بالتالي اتجاه جميع العملات ,و عليه فان هذا التخفيض يشمل الأسعار المحلية المقومة بالأسعار الأجنبية و العكس كما يجب عدم الخلط بين انخفاض قيمة العملة الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب و بين تخفيض قيمة العملة الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق اهداف معينة و على راسها تحفيز الصادرات و الحد من وارداتها و بالتاي تفادي اللجوء الى سياسات انكماشية في الداخل و تخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

1 : : مذكرة شهادة ماستر من اعداد الطالبة : اميرة بوقطة , نفس المرجع ص 22

.

- أسباب تخفيض قيمة العملة أهمها :
- معالجة عجز في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات و تقييد الواردات
- العمل على حد خروج رؤوس الأموال الى الخارج و تشجيع استيرادها منه,
- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة.[1]

II. **سياسة رفع قيمة العملة:** ان عملية رفع قيمة العملة تشير الى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية, و بالتالي يعني زيادة عدد الوحدات العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية وطنية الواحدة .

الأموال و تحفيز استيرادها من الخارج.و من اهم أسباب التي تدعو السلطات النقدية تقوم برفع قيمة عملتها :

1. وجود فائض في ميزان المدفوعات حيث تقوم السلطات العامة بإصدار عملة الوطنية مقابل هذا الفائض مما يؤدي الى ارتفاع التضخم و بالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات مما يحص التوازن,
2. معالجة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية .
3. العمل على الحد من تصدير رؤوس

III. **سياسة الرقابة على الصرف الخارجي للعملة** : و يقصد بها تدخل السلطات العامة في مجال الصرف الأجنبي بتحديد سعر صرف للعملة الوطنية او الكميات المسموح بتحويلها ,بذات هذه السياسة مع الحرب العالمية الأولى ,و استخدمت بشكل مكثف اثناء ازمة الكساد و لاتزال بعض الأقطار تستخدم الرقابة على الصرف الخارجي لعملتها بدرجات متفاوتة فهناك رقابة جزئية على أجزاء معينة من ميزان المدفوعات

كالرقابة على رؤوس الأموال الدولية (2)

---

1 : عبد الجليل هجيرة: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية : المرجع سبق ذكره ص 47

2: مذكرة شهادة ماستر من اعداد الطالبة : اميرة بوقطه , نفس المرجع ص 34

اما الرقابة التامة فإنها تنطوي على انهاء حرية سوق الصرف الأجنبي و الغاء جميع العوامل المؤثرة على عرض او طلب العملات الأجنبية و ذلك من خلال السيطرة التامة على جميع فقرات ميزان المدفوعات .

أهدافه: يمكن حصر أهدافه المرجوة من الرقابة على الصرف الأجنبي فيما يلي :

- منع خروج رؤوس الأموال من الدولة و الحد من الواردات غير ضرورية .
- الحفاظ على رفع قيمة العملة الوطنية.
- معالجة الميزان المدفوعات و ذلك بمعالجة العجز او الوقاية عن طريق تحسين الميزان التجاري.
- الحفاظ على استقرار الصرف من خلال مراقبة المضاربة
- حماية الصناعة الوطنية من خلال إعطائها ميزة نسبية و سعر تنافسي مقارنة بالصناعة الخارجية
- الحصول على إيرادات لخزينة الدولة من خلال الفرق بين متوسط شراء سعر الصرف و بيعه .
- تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة و هي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة.(1)

المطلب الثالث: محددات اختيار أنظمة سعر الصرف

لقد شهدت الآونة الأخيرة جدلا حادا حول تحديد معايير لاختيار نظام سعر الصرف الأمثل لكل دولة حيث اصبح في تجدد مستمر خاصة بعد طهور الازمات بشكل مكثف اضف الى ذلك حركة رؤوس الأموال أصبحت سريعة و الخصوصيات النظامية لكل دولة تشهد تطورات عنيفة , كل هذه العوامل او أخرى تؤثر على قرارات اتباع

نظام ما.(2)

(1): مذكرة ماجستير من اعداد الطالب :قاسم محمد فؤاد : نفس المرجع ص 53 . (2):نفس المرجع ص 117

المحددات لاختيار نظام سعر الصرف الأمثل :

- **حجم و درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي** : كلما كانت درجة الانفتاح على العالم الخارجي كبيرة كلما كانت هناك حصص السلع القابلة للتجارة كبيرة ,كلما كان نظام الصرف ثابت اقرب و هذا راجع تكاليف المحتملة للمبادلات التجارية الدولية و التعديل المستمر لأسعار الصرف.
- **معدلات التضخم**: اذا كان معدل التضخم لبلد ما مرتفعا مقارنة بشركائه التجاريين ,فعلى البلد المعنى بالأمر تطبيق نظام سعر الصرف عائم و ذلك استجابة للصدمات الخارجية من اجل تسهيل عملية إعادة مسار الاستقرار.
- **الصدمات الخارجية و الداخلية**: ان اختيار نظام صرف امثل تحت تأثير الازمات جد صعب ورغم ان نظام الصرف العائم يعتبر مناسبا عموما خاصة في الاقتصاديات الناشئة المنفتحة على التجارة الدولية و التي تشهد حركة كبيرة لرؤوس الأموال ،في هذه الحالة يكون نظام الصرف الثابت اكثر ملائمة لان تدفقات كثيرة لحركة رؤوس الأموال تزيد من تعرض هذا النظام للمضاربة .
- **حركة رؤوس الأموال** :كلما كانت حركة رؤوس الأموال كبيرة كلما صعب الدفاع عن سعر الصرف ثابت الذي يصبح عرضة للمضاربين .
- **درجة المرونة كل من الأسعار الأجور** :كلما كانت الأسعار الحقيقية ثابتة كلما كان الحاجة الى تعويم في أسعار الصرف اكبر للاستجابة للازمات و الصدمات الخارجية.
- **درجة مصداقية السلطات النقدية** :كلما كانت البنوك المركزية تتصف بمصداقية ضعيفة اتجاه السياسات الكبحية لمستويات التضخم (anti-inflationniste) كلما كانت اتجاه السياسات سعر الصرف نحو الربط محمودا لأنه في هذه الحالة او الحصول على المصداقية من خلال اتباع التعويم يكون مكلفا جدا .

❖ **نظام تثبيت الأسعار** :عندما تكون الأسعار مثبتة بعملة المستهلك فان الاستقرار في الاستهلاك لا يتاثر حتى في نظام الصرف العائمة ,لكنه هناك نقل لهذه الصدمات الخارجية في سعر الصرف اذا كانت الأسعار مثبتة بسعر المنتج سواء كان تحت نظام صرف عائم او عائم .

❖ **السلع القابلة للاتجار او غير قابلة للاتجار** :

في نظام الصرف العائم، ومع غياب صدمات العرض، فإن زيادة الطلب لا تُترجم كلها إلى تغير في سعر الصرف، بل يُمتص جزء كبير منها عبر **ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للإتجار**؛ لأنها لا يمكن استيرادها لتلبية الطلب، عكس السلع القابلة للإتجار.(1)

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف :

حاولت العديد من النظريات إيجاد تفسير لكيفية تحديد و تكوين سعر الصرف بالاستناد الى المتغيرات الاقتصادية كالتضخم ،لذا سيتم التعرض الى اهم هذه النظريات و التفسيرات التي أتت بها من المنظور الاقتصادي:

المطلب الأول : النظريات المرتكزة على التعادل.

1) نظرية تعادل القوة الشرائية: (PPP)purchasing power parity

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) في كتابه (النقود و أسعار الصرف الاجنبية)بعد عام1914،حيث يرى كاسل ان سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية ، أي ان العلاقة بين عملة دولة معينة و عملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين2

1: Rippoll, L., « Choix Du Régime De Change: Quelles Nouvelle », Université De Montpellier 1, p 17. op.cit

2: المحاسب القانوني :علي عصام الياور :المرجع تم ذكره ص 54

اذ ان سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية و مستوى الأسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية. و يمكن إيجاد نسبة تعادل القوة الشرائية من خلال المعادلة التالية:

تعادل القوة الشرائية ppp= سعر صرف العملة X(مستوى الأسعار المحلية /مستوى الأسعار العالمية).[1]

2) تعادل أسعار الفائدة: (PTINC)

سميت بهذا الاسم نسبة للمتعاملين نسبة للمتعاملين لا يلجؤون الى التغطية ضد المخاطر الناجمة عن تقلبات غير متوقعة في أسعار الصرف ،و تقوم على أساس العلاقة بين أسعار الفائدة الاسمية الخاصة بالتوظيفات المالية بالعملة المحلية و الأجنبية و الانحراف بين سعر الصرف الاجل الحالي و المتوقع.

تعد هذه النظرية علاقة توازنيه بين اربع متغيرات :أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية (i/ i *)و سعر الصرف الجاري (e)و سعر الصرف المستقبلي المتوقع (ea). هذه العلاقة تسمح بتوضيح المحددات قصيرة المدى لسعر الصرف[2].

تأثير أسعار الفائدة :

من اجل مستوى معلوم لسعر الصرف المتوقع ،فان أي ارتفاع في سعر الفائدة المحلي ،سيرفع من عوائد السندات المحررة بالعملة المحلية ،حيث يؤدي التحكيم المناسب لهذه السندات الى خلق فائض في الطلب على العملة المحلية على مستوى سوق الصرف و تترجم عملية العودة الى التوازن بارتفاع في قيمة العملة المحلية ،اما في الحالة الانعكاسية فان أي ارتفاع في أسعار الفائدة الأجنبية يسبب انخفاض في قيمة العملة المحلية.[3]

1: المحاسب القانوني :علي عصام الياور :المرجع تم ذكره ص 55

2 Bernard Guillochon,Annie Kawecki, Economie internationale, commerce et macro économie , Dunod, 5éme édition, Paris, 2006, p 307

3: مذكرة شهادة ماستر من اعداد الطالب :مجناح فؤاد :مرجع تم ذكره ص 20

و هي عبارة عن علاقة تحكيم بين الأسواق التالية :سوق الصرف الحاضر ،سوق الصرف الاجل ،العملة المحلية و العملة الأجنبية وفقا للمعادلة الاتية :

حيث : S_t: سعر الصرف العاجل ،F_T : سعر الصرف الاجل ،R_T :أسعار الفائدة الاسمية المحلية

3) **تأثير فيشر الدولي** : International Fisher effect

تتحدث النظرية على ان الفرق في مستوى الفائدة بين البلد المحلي و البلد الأجنبي يؤدي الى تغير سعر الصرف لهذين البلدين بنسبة المقدار .

بمفهوم اخر التغير المتوقع في أسعار الفوائد بين بلدين يجب ان ينعكس في سعر الصرف بين عملتي هذه البلدين [1]

المطلب الثاني :المقاربات المرتبطة بميزان المدفوعات

✓ نظرية الامتصاص (ميزان المدفوعات) في تحديد سعر الصرف :

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لدولة ما ،و ملخصها هو ان سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار و من ثم فان سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض و الطلب و يدعى ذلك بسعر الصرف التوازني .ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية و من ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة و من ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.[2]

1 : مذكرة ماجستير من اعداد الطالب :قاسم محمد فؤاد : نفس المرجع ص 70

2: المحاسب القانوني :علي عصام اليارو : نفس المرجع ص 55

تتم عملية التوازن السريع لسعر الصرف في عدة نماذج، حسب مستوى من سعر الصرف اين تعادل التدفقات الصافية الداخلة لا سعار الصرف الأجنبية الناشئة من معاملات الحساب الجاري ، و التدفقات الصافية الخارجة الناتجة عن معاملات حساب راس المال .

- ✓ **نظرية المرونات** : يتحدد سعر الصرف من خلال من خلال تدفق العملة في سوق الصرف الأجنبي حيث يرتكز أساسا حوا حساب التجارة ، حيث كانت تدفقات راس المال مقيدة بدرجة كبيرة عند تقديم هذه النظرية، حيث كانت تعامل على انها متغيرة خارجية لا كونها متغيرة داخلية

و يتحدد سعر الصرف على أساس العرض من العملة الأجنبية و الطلب عليها ،حيث يحصل المصدرون على قيمة صادراتهم بالعملة الوطنية ،و يؤدي التصدير الى زيادة المعروض من الصرف الأجنبي من طرف الأجانب ،و ذلك لشراء العملة المحلية ،حتى يمكنهم دفع قيمة مشترياتهم من المصدرين المحليين ،كما تؤدي زيادة واردات البلد المعني الى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي ،حتى يتمكن من سداد قيمة الواردات من المصدرين الأجانب بعملة بلدهم مع الإشارة على ان أي زيادة في معدل الفائدة سوف تسبب في حدوث ارتفاع في سعر الصرف ،و العكس بالعكس تكون النتائج المتعلقة بالعلاقة بين التغيرات في معدلات الفائدة و أسعار الصرف في حالة تناقض شديد مقارنة بالنتائج المشتقة من نماذج منهج الأصول المالية لسعر الصرف .

اهم مثال في هذه النظرية :

حالة مارشال _ليرنر الخاصة بمرونات العرض اللانهائية ،و تفترض انه في ظل ظروف تخفيض حقيقي فان أي تخفيض في قيمة العملة سوف يؤدي الى ارتفاع في صافي الصادرات ،و بالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات استقرار سوق الصرف الأجنبي .

✓ **النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف :**

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة اثر كل من كمية النقود و سعر الفائدة في تحديد سعر الصرف ،اذ تركز هذه النظرية على ان سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود .اذ ان عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي ، اما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي و معدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله في الخارج يؤدي الى زيادة سعر الصرف و يحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة.

اما اثر كمية النقود فان الزيادة فيها تؤدي الى ارتفاع الأسعار في الداخل الامر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية و بالتالي نقص الصادرات و زيادة الاستيرادات ان سعر السلع الأجنبية يصبح اقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعدا ارتفاع أسعارها هذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من اجل تسديد قيم الاستيرادات و انخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات و بالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر.[1]

المطلب الثالث : النظريات التي تعامل سعر الصرف كأصل مالي .

نموذج توازن المحفظة المالية:(PORTFOLIO BALANCE APPROACH)

نموذج رصيد المحفظة هو نظرية اقتصادية تشرح تحديد سعر الصرف من خلال التركيز على أدوار الأصول المالية المختلفة في محافظ المستثمرين. على عكس النماذج النقدية الأبسط التي تفترض قابلية الاستبدال المثالية بين الأصول المحلية والأجنبية، يفترض هذا النموذج أن الأصول هي بدائل غير كاملة. وهذا يعني أن المستثمرين يهتمون بتكوين

[1]: الحاسب القانوني :على عصام اليارو : نفس المرجع ص 56

محافظهم ويحتاجون إلى علاوة مخاطر للاحتفاظ بأصول ذات مخاطر أعلى أو أقل سيولة.

النماذج الرئيسية :

- ✓ **قابلية استبدال الأصول غير الكاملة:** السندات المحلية والأجنبية ليست بدائل مثالية، مما يدفع المستثمرين إلى تنويع محافظهم الاستثمارية عبر العملات والأصول المختلفة لإدارة المخاطر والعائد.
- ✓ **ممتلكات الثروة والأصول:** يتم تعديل أسعار الصرف لضمان أن الإمدادات الحالية من الأصول المحلية والأجنبية يحتفظ بها المستثمرون عن طيب خاطر. ستؤثر التغييرات في الثروة أو إمدادات الأصول أو العوائد المتوقعة على هذه الأصول على سعر الصرف.
- ✓ **النفور من المخاطرة:** يتجنب المستثمرون عمومًا المخاطرة ويطالبون بعائد متوقع أعلى مقابل الاحتفاظ بالأصول المقومة بعملة يُنظر إليها على أنها ذات مخاطر أعلى.
- ✓ **محددات أسعار الصرف :**
- ✓ **إمدادات الأصول النسبية:** تتطلب الزيادة في المعروض من السندات المحلية، على سبيل المثال، انخفاض قيمة العملة المحلية لجعل الأصول المحلية أكثر جاذبية (من خلال زيادة عائدها المتوقع) حتى يكون المستثمرون على استعداد للاحتفاظ بالعرض الأكبر.
- ✓ **الثروة:** يمكن أن تؤدي الزيادة في ثروة البلد إلى زيادة الطلب على الأصول المحلية والأجنبية، مع التأثير على سعر الصرف اعتمادًا على التفضيلات النسبية لهذه الأصول.
- ✓ **العوائد والمخاطر المتوقعة:** ستؤثر التغييرات في أسعار الفائدة المتوقعة أو التضخم أو المخاطر المتصورة المرتبطة بحيازة الأصول بعملة معينة على طلب المستثمرين وبالتالي على سعر الصرف.

- ✓ **الحساب الجاري:** فائض الحساب الجاري يعني تراكم الأصول الأجنبية من قبل المقيمين المحليين، مما قد يؤثر على الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي على سعر الصرف.

في الأساس، يوفر نموذج رصيد المحفظة رؤية أكثر دقة لتحديد سعر الصرف من خلال دمج قرارات المستثمرين الدوليين بشأن حيازاتهم من الأصول، مع الاعتراف بأن هذه القرارات تتأثر بالمخاطر والعائد والاستبدال غير الكامل للأصول[1].

المقاربة النقدية(Monetary approach)

قدمت أول الإسهامات لهذه المقارنة من خلال أعمال كل من (Nurske 1945 وFreidman 1953) في إطار دور المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي، كما أستعرض(Meade 1951)أسس التحليل الاتي للتوازن بين الداخلي والخارجي في اقتصاد مفتوح، وهو النواة التي أسس عليها كل من Fleming et Mundel تحليلهما المتعلق بالمدخل النقدي . عمليا السياسة النقدية مارست تأثير كبير على معدلات الصرف وأكبر دليل على ذلك أن ارتفاع قيمة الدولار في بداية السبعينات ارتبط بتعويم الدولار في 1973 وإتباع سياسات نقدية انكماشية في حيث أن انخفاض قيمة الدولار

(1) Branson, W. H. (1977). *Asset Markets and Relative Prices in Exchange Rate Determination*. National Bureau of Economic Research (NBER) page 69_89

في الفترة (-77 1978) يعزي إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية في الولايات المتحدة ، ثم عادت قيمة الدولار لتراجع بقوة في بداية الثمانيات نتيجة إتباع سياسة نقدية معقدة . تستخدم المقاربة النقدية لسعر الصرف نظرية تعادل القوة الشرائية من أجل الأخذ بعين الاعتبار دور العوامل النقدية في التطور الطويل المدى لسعر الصرف باعتبار سعر الصرف النسبي لعملة وطنية بدلالة عملة أجنبية محدد بعوامل تتحكم في عرض مطالب العاملين.

II . 2 . 1 . النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار :

يقوم هذا النموذج على أفكار من(Johnson1973,Frenkel 1976. MussaKourr. 1976 1973)وما طرأ على هذه الأفكار من تطوير وتعديل وبهدف النموذج إلى بيان كيفية تأثير التغيير في عرض وطلب النقود بأسلوب مباشر أو غير مباشر على أسعار الصرف . ويعتمد هذا النموذج على فكرة أساسية مفادها أن سعر الصرف تابع للقيمة الجارية لمخزون النقود (المحلي و الأجنبي) ولمحددات الطلب على هذه النقود خاصة المداخيل وأسعار الفائدة المحلية والأجنبية .

فرضيات النموذج:

يرتكز النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار على خمسة فرضيات:

-1 أسعار كل السلع مرنة.

-2 الأصول المحلية والأجنبية عبارة بدائل تامة (قابلة للإحلال بشكل تام) بالإضافة إلى الحركية التامة لرؤوس الأموال

-3 عرض النقود والدخل الحقيقي بصفة خارجية (متغيرات خارجية) .

-4 العملة المحلية تطلب من طرف المقيمين المحليين أما العملة الأجنبية فتطلب من طرف المقيمين الأجنبيين.

-5 سريان نظرية تعادل القدرة الشرائية في كل فترة ، بمعنى انه يتم تعديل سعر الصرف ليحقق التعادل النسبي لأسعار

السلع المحلية والأجنبية بالتالي نصل إلى العلاقة الكمية التي توضح أن مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني يتحدد بالعلاقة النسبية بين عرض النقود والطلب عليها.

أساس النموذج: يعبر عن سعر الصرف في هذا النموذج كما يلي: $E=p-p^*$ .....(1)

حيث يمثل E لوغاريتم سعر العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية.

P وP^* هما لوغاريتم مستوى الأسعار المحلي والأجنبي على التوالي .ونفترض أن شرط توازن لسوق النقدي في البلد وبالاعتماد على دوال الطلب على النقود المحلية والأجنبية ، يأخذ الشكل التالي :

$M/P= KYn \exp(-\varepsilon i)$ et $M^*/P^* = K^* P^* \exp(-\varepsilon^* i^*)$.....(2)

M: عرض النقود

Y: الدخل الحقيقي .

i: سعر الفائدة المحلي .

i^*: سعر الفائدة الأجنبي.

k, ε, n: مقدرات.

✓ باستعمال اللوغاريتم نتحصل على ما يلي :

$$\begin{cases} P=m-k-ny+\varepsilon i \\ P^*=m^*-k^*-n\ ^*y^*+\varepsilon^* \end{cases}$$

.....(3)

حيث : y,i,k تمثل على التوالي لوغاريتم الدخل ، سعر الفائدة والعوامل الأخرى المؤثرة على الطلب على النقود

وتمثل المقدراتn وε المرونة الداخلية والمرونة بالنسبة لسعر الفائدة للطلب على النقود.

بتعويض المعادلات (1)و(2) في نصل إلى معادلة النموذج النقدي للسعر المرن :

$$E= (m-m^*)- (k-k^*)-(ny - ny^*)-(\varepsilon i - \varepsilon^* i^*)$$

نتائج النموذج: من خلال النموذج يتوضح أن الزيادة في عرض النقود المحلية بالنسبة لعرض السابق .

النقود الأجنبية ستؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية . كما تؤدي الزيادة النسبة في الدخل الحقيقي المحلي تحسن قيمة العملة المحلية بفعل ان هذه الزيادة سوف تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود المحلية وتقليص الأسعار المناظرة لهمن أجل مستوى محدد من مجزون النقود ارتفاع أسعار الفائدة يقود إلى انخفاض قيمة العملة المحلية على عكس نموذج – Mundell Fleming حيث تزداد تدفقات رأس المال للداخل وبالتالي توقيع قيمة العملة. لقد وجهت انتقادات لهذا النموذج حول افتراضه أن الأسعار مرنة ومتغيرة على مدى القصير ، وعدم قدرته إلا في حالات إنشائية لمعدلات تضخم عالية على إعطاء تفسيرات حول سرعة تقلبات أسعار الصرف الأمر الذي أدى إلى إجراءات تعديلية عليه.

نقد النموذج:

لقد وجهت انتقادات لهذا النموذج حول افتراضه سريان نظرية تعادل القوة الشرائية في مختلف الآجال (القصير– المتوسط – الطويل) وهو مالم تؤيده معظم الدراسات التطبيقية ،والتي تشير إلى عدم انطباق هذه النظرية في الأجلين القصير والمتوسط ،وإن أيدت انطباقها في الأجل الطويل. كما تعرض النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار لانتقاد هام –قلل من صحة وأهمية نتائجه– وهو افتراض مرونة الأسعار دائما. و يعجز النموذج عن تحديد وشرح العوامل التي تحدد سعر

الصرف في الأجل القصير ،حيث لا يمكن إرجاع تقلب الأسعار بشدة في الأجل القصير إلى تغيرات مستويات الأسعار أو إلى تغيرات كميات النقود المعروضة ،وذلك لأن الأخيرتين لا تتغيران بنفس السرعة.

II. 2 . 2 . النموذج النقدي في ظل جمود الأسعار: على عكس النموذج السابق الذي يعتبر أن جميع الأسواق تتكيف مباشرة وفق ديناميكية الأسعار المرنة ، يرى 1976 (Dornbush)ان هناك تباينا ما بين سوق الأصول المالية وسوق السلع والخدمات فالأول يستجيب مباشرة لحظيا في حين أن الثاني يأخذ وقتا أطول، فنموذج (Dornbush)على المدى الطويل لا يختلف عن النموذج النقدي العام غير أنه يتميز على المدى القصير باستعماله لمفهوم "الإفراط في التكيف".

أساس النموذج :

يعتمد تصور (Dornbush (على نفس فرضيات النموذج النقدي من ناحية توازن سوق النقد وكذا المرونة التامة لحركة رؤوس الأموال التي تحقق التوازن على مستوى السوق الدولي للأصول المالية من خلال المراعاة الدائمة لقاعدة التكافؤ غير المغطى لمعدلات الفائدة . لكنه يتميز بظاهرة رد الفعل المفرط في المدى القصير كما يعتبر أن الإنتاج الوطني ثابت ومساوي لوضعية التشغيل الكامل ($y = \underline{y}$)

تكون الفكرة الأساسية (بالنسبة للأسواق التي لا تتعدل الأسعار فيها بصفة ألية) في أنه إذا كانت الأسعار في الأسواق المالية تتعدل فورا بينما الأسعار في أسواق السلع فإنه في المدى القصير يمكن لسعر الصرف أن ينحرف كثيرا عن مستوى التوازن وفي حالة حدوث صدمة ما (مثلا زيادة غير متوقعة في عرض النقود) فإنه في ظل بعض الشروط (الشكل) نلاحظ أن الارتفاع الاني لسعر الصرف Ect تدهوره) سيكون أكثر من متناسب مع الزيادة في عرض النقود، بالرغم من انه سوف يعود إلى مسار التعديل (E (عن طريق حركة معاكسة ل الأصلية بحيث أن التغير النهائي (التدهور) سينحصر في ECT

الشكل رقم (1): اثر التوسع النقدي على المستوى العام للأسعار

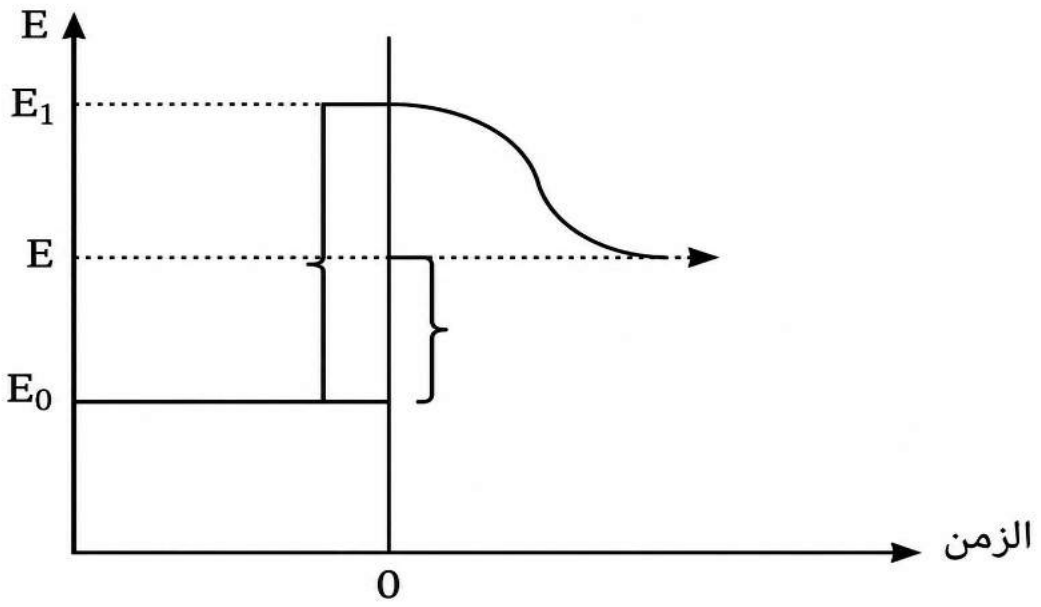

المصدر: بوادي، سليمة، *محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار/الأورو*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012–2013 ص 61

نتائج النموذج :

إن الزيادة في الكتلة النقدية حسب هذا النموذج كما هو في الشكل رقم (1)ستكون لها الآثار التالية

- **على المدى القصير** يفرز التوسع النقدي أثرا قويا من خلال :
  - ✓ تراجع في معدل الصرف التوازني على المدى الطويل ،فحسب الصيغة النسبية لنظرية تعادل القدرة الشرائية

سيتوقع العملاء أن زيادة الكتلة النقدية على المدى الطويل ستؤدي غلى زيادة متكافئة في مستوى الأسعار وبالتالي انخفاض متكافئ من قيمة العملة الوطنية (مستوى الصرف على المدى الطويل) .

- ✓ انخفاض في معدلات الفائدة المحلية حيث أن جمود الأسعار وثبات الإنتاج على المدى القصير، سيدفع بمعدل الفائدة المحلي للانخفاض حفاظا على توازن سوق النقد:

$$\frac{Ms}{P} = L(y,i)$$

فتضافر عاملي الانخفاض المتوقع في قيمة العملة الوطنية وانخفاض سعر الفائدة المحلي سيؤدي إلى إحداث فارق في عائد التوظيف لصالح الأصول الأجنبية وبالتالي خروج رؤوس الأموال مما يعني انخفاض في قيمة العملة الوطنية استجابة لقانون التكافؤ المغطى لمعدلات الفائدة مع الإشارة أن هذا الانخفاض سيكون بنسبة أكبر من ذلك المتوقع على المدى الطويل وتعرف هذه الاستجابة برد الفعل المفرط على المدى القصير

المرور من المدى القصير إلى المدى الطويل :

رأينا أن التوازن على المدى القصير يتميز بطلب إضافي على السلع ناتج عن انخفاض معدل الفائدة المحلي وانخفاض قيمة العملة المحلية ، العاملان اللذان سيتحسنان من تنافسية المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الطلب عليها .

وبما أن الإنتاج ثابت فستتولد ضغوط تضخمية على الأسعار وفي إطار الانتقال نحو المدى الطويل سيبدأ مستوى الأسعار

في الارتفاع رافعا معهم المعروض الحقيقي للنقود (Ms (الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل الفائدة المحلي ، وبتضافر هذا العامل مع زيادة الطلب على العملة المحلية ، ستعرف قيمة هذه الأخيرة ارتفاعا نسبيا يعود بها إلى مستوى التوازن على المدى الطويل .

نقد النظرية:

بالرغم من الإطار المنطقي لنموذج (Dornbush (وتفسيره مبدئيا لسرعة تقلبات سعر الصرف إلا انه عجز عن تحليل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي (-1977 1978) بالإضافة إلى فرضياته المتشددة مثلا أن السكان المحليين لا يمتلكون إلا العملة المحلية .

كما أن النموذج أهمل دور التوقعات في تشكيل سعر الصرف المدى الطويل ،فا لأعوان يأخذون بعين الاعتبار كل الإشارات والتوقعات ضمن السياسة النقدية للدولة مما يجعلهم يدخلون هذه التوقعات في شكل سعر الصرف مثلا في حالة التوسع النقدي ، الامر الذي يخفف من أثر هذا العامل عند حدوثه بعبارة أخرى لا مبرر لمفهوم رد الفعل المفرط أساسا ضمن النموذج .

II . 2 . 3 . النموذج النقدي لـ فرنكل: قام Frankel Jeffrey بتطوير نموذج نقدي يتمثل على مزيج من النموذج النقدي للسعر المرن (bilson,Frenkel Jacob (أو ما يعرف بنموذج مدرسة شيكاغو والنموذج النقدي للسعر الجامد (Dornbush (أو ما يعرف برد الفعل المفرط لسعر الصرف حيث استطاع Frankel بناء نموذج نقدي أكثر عمومية لتحديد سعر الصرف.

. فأطلق عليه "النموذج النقدي لفروق او تباين أسعار الفائدة : الحقيقية ويتطابق هذا الأخير مع النموذج النقدي للسعر المرن غير انه يضيف فروق أسعار الفائدة كمتغير تفسيري في معادلة السعر المرن كما يعتبر هذا النموذج قائما على نموذج Dornbush للسعر الجامد، حيث يفترض اقتصار سريان (PPA)على الأجل الطويل فحسب . غير أن الاختلاف الأساسي بين النموذجين يتلخص في العوامل المؤثرة على توقعات سعر الصرف بهذا يقوم نموذج Frankel بالتوافق بين نموذج Dornbush والنموذج النقدي للسعر المرن .

فرضيات النموذج :

H1 : ربط تعادل سعر الفائدة مع كفاءة الأسواق، حيث تكون سندات مختلف الدول عبارة عن بدأ كل تامة.

H2 : يعتبر المعدل المتوقع لخفض قيمة العملة دالة في كل من الفجوة بين السعر الحاضر ر الجاري والسعر التوازني ،، وفروق التضخم المتوقع طويل الأجل بين الاقتصاد بين المحلي والأجنبي.

H3: كما أشرنا سابقا إلى أن Frankel يفترض سريان (PPP)في الأجل الطويل.

أساسه: يعكس نموذج Frankel لفروق أسعار الفائدة الحقيقية التأثير المباشر والمباغت لنمو عرض النقود على سعر الصرف ، والتأثير غير المباشر للتوقعات بال ارتفاع و الانخفاض في مستوى التضخم على سعر الصرف، وكذا أثرا

السيولة على أسعار الفائدة الحقيقية وحركة رأس المال ، ومن ثم سعر الصرف.

نقد النموذج:

توصل كل من Hooper Peter & Morton John إلى أن أكثر جوانب القصور في هذا النموذج –والتي يجب الاهتمام بها– هو عدم قدرة النموذج على الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في اختلالات التجارة الخارجية ومدى تأثيرها على سعر الصرف. (1)

(1)مذكرة نيل شهادة ماجيستر من اعداد الطالبة: بوادي سليمة :محاولة نمذجة سعر الصرف الأورو/الدولار جامعة الجزائر 2013 2012 ص (64_57)

خاتمة الفصل :

لقد اتضح من خلال هذا الفصل الأهمية الكبيرة لسعر الصرف فيما يخص كل الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم نشاطات دولية (تجارة خارجية لسلع وخدمات، أصول مالية، استثمارات دولية...) وتوجها ا إضافة إلى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى قدرته على منح الميزة التنافسية لأسعار الدول المحلية مقارنة بشركائها التجاريين.(1)

و مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فانه يجب ان يحقق شروط التوازنات لكلية الاقتصادية للبلد بأخذ اعتبار للشروط الدولية حسب تغير المعطيات الاقتصادية كمعدل الفائدة ,التضخم .....يجب المعطيات الاقتصادية الوطنية ان تتغير بنفس الاتجاه للحفاظ على التوازن .

لقد توالت نظريات الصرف واختلفت في مضمون تفسيرها لتطور سعر الصرف. ودراستنا لهذه النظريات مكنتنا من إلقاء الضوء على مجمل النظريات الموضوعة في هذا المجال، لقد توالت نظريات الصرف واختلفت في مضمون تفسيرها لتطور سعر الصرف. فإلى غاية نهاية الستينات، قد أولي اهتمام كبير للتدفقات التجارية في تحديد سعر الصرف.

إن حقيقة توالي وتطور هذه النظريات تتمثل في النقائص والانتقادات الموجهة لكل منها. كما تتمثل الصفة المشتركة بينها في ربط تحركات سعر الصرف بمتغيرات الاقتصاد الكلي (رغم اختلاف كل منها في نوع المتغير المأخوذ). وقد اتجهت جلها في تحليل سعر الصرف نحو أفق أو مجال المدى المتوسط والطويل.

لكن هذه النظريات والنماذج واجهت صعوبات نتيجة تجاهل توقعات الصرف والارتكاز على سلوكات اقتصادية كلية غير مستقرة، الأمر الذي أدى إلى تطور الدراسات والأبحاث الخاصة بالسلاسل الزمنية، من أجل تفسير عدم استقرار سعر الصرف.(2)

(1): مذكرة ماجستير من اعداد الطالب :قاسم محمد فؤاد : نفس المرجع ص 60

(2) : مذكرة نيل شهادة ماجيستر من اعداد الطالبة: بوادي سليمة :نفس المرجع ص 7

الفصل الثاني :

الاطار النظري لميزان المدفوعات

المقدمة :

من المعروف ان العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم ،مثل الصادرات و الواردات السلعية و الخدماتية و حركة رؤوس الأموال بأنواعها المختلفة

و بالطبع ينتج عن ذلك حقوق و التزامات فيما بين الدول .و يتم تدوين هذه المعاملات في ميزان المدفوعات ،و تكمن أهمية تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في كونها مسالة حيوية لاي اقتصاد وطني.(1)

ان من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة اقتصاد ما و متانته لاي دولة هي ميزان مدفوعاتها

حيث ساهم ميزان المدفوعات في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية .و لقد ساهمت الادبيات الاقتصادية المختلفة في توضيح و شرح العوامل المؤثرة في اختلال و توازن ميزان المدفوعات . نتطرق في المبحث الاول الى تعريفه و أهميته و الاختلالات و التوازنات و العوامل المؤثرة فيه

كما ان الميزان التجاري، هو مؤشر اقتصادي أساسي يقيس الفرق بين إجمالي صادرات الدولة وإجمالي وارداتها من السلع والخدمات خلال فترة محددة، مثل الشهر أو الربع أو السنة. إنه عنصر حاسم في ميزان مدفوعات الدولة، والذي يسجل جميع المعاملات المالية بين سكانها وبقية العالم هو ما سنراه في المبحث الثالث.

1: مذكرة ماستر من اعداد الطالب: مخازني الطيب : مرجع سبق ذكره ص 6

المبحث الأول : عموميات حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات اهم سجل للحسابات الخارجية لدولة ما ،و اكثر ايضاحا للحسابات الناتجة عن التعاملات الدولية ،كما يعتبر مؤشرا لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد و تحديد حجم و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية. و ذلك ما يضمنه ميزان المدفوعات من خلال قراءة أرصدته ، أي تغيير في ارصدته ينعكس بتقلبات اقتصادية داخل الدولة و خارجها ،من خلال هذا المبحث نتطرق لتعريف ميزان المدفوعات و هيكله و التوزان فيه و الاختلالات الموجودة

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات و عناصره

هناك عدة تعريفات تناولت ميزان المدفوعات

التعريف الأول: السجل الأساس و المنظم يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية ،التي تتم بين حكومات و مؤسسات بلد معين مع حكومات و مؤسسات بلد اخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة (1)

التعريف الثاني: يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل اقتصادي يدوّن جميع المعاملات والتبادلات والصفقات الدولية لدولة ما مع بقية دول العالم. ويشمل هذا السجل:

1. معاملات السلع والخدمات والدخل بين الدولة والعالم الخارجي.
2. التغيرات في الأصول والالتزامات الخارجية، مثل الغطاء الذهبي للنقد، وحقوق السحب الخاصة، والمطالب والديون تجاه الخارج.
3. التحويلات دون مقابل والقيود المحاسبية اللازمة لتحقيق التوازن المحاسبي للميزان.

(1) : نوزاد عبد الرحمان الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي ،مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى دار المنهج النشر و التوزيع ، الأردن ، 2007،ص 40

أما حساب رأس المال والتمويل، فيتعلق أساسًا بتحويلات رأس المال المرتبطة بالأصول الثابتة، وتمويل تكوين رأس المال، إضافة إلى اكتساب الأصول غير المنتجة وغير المالية.(1)

و يعرف ان ميزان المدفوعات انه عبارة عن سجل محاسبي ذو جانبين ، جانب دائن و جانب مدين ، حيث تسجل الدولة معاملاتها الدولية بأنواعها بين مقيمي البلد و بين غير المقيمين بالبلد ، و يعكس هذا السجل للدولة حقوق لدى الغير و التزامات اتجاه العالم الخارجي .(2)

- ويعرف صندوق النقد الدولي "ميزان المدفوعات" بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فَترة زمنية معينة بالنسبة للتغَيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما سبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى أو بسبب هجرة الافراد وكذلك التغَيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق السحب الخاصة من الصندوق و حقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم.(3)

مما سبق:

- ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يعتمد على نظام القيد المزدوج، يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين داخل الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة.

يتكون من جانبين:

- **جانب دائن** :تسجل فيه المتحصلات من الخارج مثل الصادرات والدخول المقبوضة .

(1): لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا على الموقع الإلكتروني http// :www.unescwa.org

(2) : أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه: محددات سعر الصرف الرسمي و اثرها على التجارة الخارجية في الجزائر من أعداد الطالبة: حمراوي ليندة، جامعة سطيف 2025 2024ص 112.

(3): أمين صيد، سياسة الصرف كأداة تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة الحسين العصرية للطباعة و النشر، ط1، لبنان، 2013 ص.77

- **جانب مدين** :تسجل فيه المدفوعات للخارج مثل الواردات والدخول المدفوعة .

أهم خصائصه:

1. يشمل معاملات المقيمين وغير المقيمين .
2. يُعد لفترة زمنية معينة .
3. يعتمد على القيد المزدوج، بحيث تُسجل كل عملية بقيد دائن وآخر مدين متساويين .

مصادر بياناته:

- التقارير البنكية والمالية .
- التصريحات الجمركية .
- الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات المختلفة .

ويهدف ميزان المدفوعات إلى معرفة وضع الدولة ا لاقتصادي وعلاقاتها المالية مع العالم الخارجي

2 عناصر ميزان المدفوعات :

يُعد ميزان المدفوعات سجلاً محاسبياً يشمل جميع التدفقات والمعاملات الاقتصادية الدولية للدولة خلال فترة زمنية محددة، غالباً سنة.

ونظراً لتعدد وتشعب هذه المعاملات، فإنه يصعب تسجيلها في صورة واحدة، لذلك يتم تنظيمها وتقسيمها إلى فقرات أو حسابات رئيسية لتسهيل عرضها وفهمها، مما يساعد على تقديم صورة موجزة عن العلاقات الاقتصادية للدولة مع الخارج.

الا ان ميزان المدفوعات يتألف من عناصر فرعية او حسابات أساسية ،و هي :

1. الحساب الجاري
2. حساب راس المال
3. حساب التسوية
4. حساب السهو و الخطأ

1 الحساب الجاري: و يشمل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات الاقتصادية المنظورة (السلع)و غير المنظورة (الخدمات)،و يعتبر هذا الجزء اهم العناصر التي تعبر عن وضعية التجارة الخارجية و القدرة التنافسية للبلد و كذلك الحاجة المالية لتمويل في الاقتصاد و ينقسم الى_(1)

1 السلع و الخدمات :

ا **المنظورة (السلع:)** تحسب السلع المصدرة بقيمة (F O B(Free on fright،و تعني قيمة السلعة حتى شحنها على المركب فقط. بينما تحسب السلع المستوردة بقيمة (C.I.F coast insurance fright) أي قيمة السلع حتى الوصول الى الميناء.

1: امين صيد : مرجع سبق ذكره ص 81، 82

يُسمى الفرق بين الصادرات والواردات بـ **الميزان التجاري المنظور**:

- إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات يسمى:
  - **ميزاناً موافقاً**
  - أو **فائضاً تجارياً**.
- وإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات يسمى:
  - **ميزاناً غير موافق**
  - أو **عجزاً تجارياً**.

ويتأثر تطور الميزان التجاري بعاملين أساسيين:

1. الفروق الهيكلية بين اقتصاد الدولة وشركائها التجاريين، خاصة اختلاف معدلات نمو الناتج المحلي.
2. درجة تنافسية الاقتصاد الوطني، والتي ترتبط بمستوى الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى.

ب غير المنظورة (الخدمات): و تعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة الى المقيمين (دائنة)موجبة، اما التي يقدمها الخارج الى المقيمين (مدينة)سالبة و تشمل :

- ❖ خدمات النقل و انواعه.
- ❖ التامين بأنواعه
- ❖ الرحلات الى الخارج
- ❖ الدخول من الاستثمارات الخارجية

- ❖ العمليات الحكومية العسكرية و غير العسكرية
- ❖ خدمات أخرى

نشير الى ان هذا البند من ميزان المدفوعات (الخدمات)اضحى يشكل في العقد الأخيرين احد اهم المتغيرات الاقتصادية ،نظرا للتطورات التي تشهدها حركة التجارة الدولية و عولمة راس المال .

2 الدخل : ان الدخل الجاري المتعارف عليها هو ذلك الدخل الذي يتوافق مع الاستثمارات التي كانت قد تمت في فَترات سابقة، وعلى سبيل المثال، فان قيام احدى الشركات المحلية بتأسيس فرع لها في دولة اخر يتولى مسؤولية انتاج المقاطع الحديدية في السنة السابقة، فان نسبة الدخل الصافي الذي يتحقق ويدفع للشركة في السنة الجارية (مقسوم الارباح) تشكل داخل الاستثمار الجاري. اضافة لما تقدم، فان الأجور والرواتب المدفوعة الى العاملين من غير المواطنين تدخل ضمن الصنف المذكور (1)

3 التحويلات الجارية : و هو يعني بالتحويلات بدون مقابل سواء عينية او مالية ،و سواء خاصة (بين الافراد) و عامة(بين الدول)،و تكون بدون مقابل من الدولة او الى الدولة ،و يتم قيد هذه المعاملات حسب المثال التالي:

I. في حالة الحوالة العينية الى الدولة يسجل حساب السلع دائن، و يقابله حساب التحويلات مدين ،مثلا منح الادوية لإخواننا في فلسطين .

II. و في حالة الحوالة المالية الى الدولة فيسجل في طرف حساب التحويلات دائن، و يقابله حساب راس المال لدى الدولة مدين ، مثلا مساعدة مالية من الامارات.

1 . عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2012، ص162.

كما يراعي في التحويلات انها نوعان :

- تحويلات جارية: تعتبر كداخل للدولة
- تحويلات رأسمالية و هي تنقسم الى :

-ارادية (بقرار من الدولة)

-اضطرارية (كتعويضات للحرب)

-تلقائية (التي يأتي بها الى بلده)

شهدت التحويلات المالية من جانب واحد، التي كان يُطلق عليها سابقًا ''الهبات''، توسعًا في مفهومها لتصبح أشمل تحت مسمى ''التحويلات''. وخلال الخمسة عشر سنة الأخيرة برزت تحويلات المهاجرين الدولية بشكل كبير، إذ تجاوزت 232 مليار دولار سنة 2005، توجه منها 161 مليار دولار إلى الدول النامية. كما أن هذه الأرقام تعكس فقط التحويلات الرسمية المسجلة في ميزان المدفوعات، بينما يُعتقد أن التحويلات غير الرسمية تزيد بما لا يقل عن 20% عن التدفقات المسجلة. وقد أصبحت هذه التحويلات ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي للدول النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا : حساب راس المال :و يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة و المديونية للدولة لان معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ،يوجد حركة رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد الى اخر و تنقسم الى :

1 تحركات رؤوس الأموال طويلة الاجل : يقصد بحركات رأس المال انتقال الأموال من الدولة إلى الخارج أو بالعكس لمدة تزيد عن سنة، مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها.

وتُسجل القروض الوطنية المقدمة للخارج، والاستثمارات الوطنية في الخارج، وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال، لأنها تؤدي إلى خروج مدفوعات إلى الخارج.

أما القروض الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأقساط سداد القروض الوطنية فتُسجل في الجانب الدائن، لأنها تؤدي إلى دخول النقد الأجنبي إلى الدولة.

2 **تحركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل** : يقصد بحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التحركات التلقائية لرؤوس الأموال لمدة تقل عن سنة. وتُسجل الأموال الخارجة إلى الخارج في الجانب المدين، بينما تُسجل الأموال الداخلة إلى الدولة في الجانب الدائن.

وتحدث هذه التحركات لعدة أسباب أهمها:

1. الخوف من الظروف الاقتصادية أو السياسية غير الملائمة، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال نحو دول أكثر استقرارًا.
2. اختلاف أسعار الفائدة بين الدول، حيث تنتقل رؤوس الأموال من الدول ذات الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات الفائدة المرتفعة لتحقيق عائد أكبر.
3. المضاربة على العملات، فعندما يتوقع المضاربون ارتفاع قيمة عملة معينة يحولون أموالهم إلى تلك الدولة للاستفادة من ارتفاع العملة، ثم يبيعونها عند تحقق توقعاتهم.

ثالثا : حساب التسوية : و يختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول السائلة ،و يتكون هذا الحساب من عدة عناصر و هي :

- ✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية
- ✓ – الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- ✓ –الاصول الاجنبية قصيرة الاجل مثل اذونات الخزانة الأجنبية ، والاوراق التجارية الاجنبية.
- ✓ الأصول قصيرة الاجل الوطنية التي يحتفظ بها الاجانب.
- ✓ – الودائع التي يحتفظ بها البنو ك الجنبية لدى البنوك الوطنية.
- ✓ موارد صندوق النقد الدولي

✓ القروض المختصة في تسوية العجز في ميزان المدفوعات

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات من خلال الرصيد النهائي لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال.

- يتحقق فائض في ميزان المدفوعات عندما يكون مجموع الجانب الدائن في الحسابين أكبر من مجموع الجانب المدين.
- ويتحقق عجز عندما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن.

ويتم تسوية هذا الفائض أو العجز محاسبيًا عن طريق التغيرات في عناصر الاحتياطات الدولية، لذلك يُعد ميزان المدفوعات متوازنًا من الناحية المحاسبية دائمًا.

- **حركة الذهب النقدي** :يعد الذهب ذا أهمية كبيرة لمعظم دول العالم باعتباره أصلًا نقديًا ووسيلة دفع تحظى بقبول دولي، كما يُعتبر النقد الدولي الحقيقي الوحيد. وبفضل هذا القبول العالمي يمكن لأي دولة الحصول على العملات الأجنبية من خلال تصدير الذهب.

وتشمل حركات الذهب النقدي التغيرات التي تطرأ على ملكية الذهب المودع لدى البنوك المركزية لصالح دول أخرى، حتى دون نقله ماديًا. وغالبًا ما يتم تداول الذهب النقدي عبر نظام الإيداع لحساب دولة أجنبية لتجنب تكاليف ومخاطر النقل الفعلي للذهب.(1)

(1): كمال علاوي كاظم الفتلاوي- حسُين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط،1 الأردن، ،2013 ص 263،264

رابعا : حساب السهو و الخطأ:

يقوم ميزان المدفوعات نظريًا على أساس نظام القيد المزدوج، بحيث يُسجل لكل معاملة مع الخارج قيدان: أحدهما دائن والآخر مدين، لأن كل عملية اقتصادية تتضمن طرفًا معطيًا وآخر آخذًا.

فعند استيراد سلعة مثلًا، يُسجل:

- قيد مدين في الحساب الجاري يمثل قيمة السلعة المستوردة.
- وقيد دائن بالقيمة نفسها في حساب رأس المال أو في حساب الذهب النقدي.

وبما أن ميزان المدفوعات يعتمد على نظام القيد المزدوج، فإنه يكون متوازنًا دائمًا من الناحية المحاسبية، أي أن مجموع البنود المدينة يساوي تمامًا مجموع البنود الدائنة.

رغم أن ميزان المدفوعات يقوم نظريًا على نظام القيد المزدوج، فإن تطبيقه عمليًا يواجه صعوبة في الحصول على بيانات كاملة ودقيقة لكل معاملة خارجية. لذلك يعتمد المحاسبون على تقديرات وإحصاءات مستقلة، مثل بيانات الجمارك الخاصة بالصادرات والواردات وتقارير البنوك عن أرصدة غير المقيمين.

ونتيجة لذلك، يُطبق عمليًا أسلوب قريب من القيد المفرد، مما يؤدي إلى ظهور فروقات أو حالات عدم توازن في ميزان المدفوعات.

في التطبيق العملي لميزان المدفوعات، غالبًا ما يتم جمع بيانات عن طرف واحد فقط من المعاملة، خاصة فيما يتعلق بالصادرات والواردات التي تُسجل كقيود دائنة ومدينة. كما يتم الاعتماد على بيانات البنوك المتعلقة بالأصول الأجنبية قصيرة الأجل المملوكة للمقيمين والالتزامات قصيرة الأجل تجاه الأجانب، ويُعتبر التغير الصافي في هذه الأصول والالتزامات ممثلًا ، لتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

ومن خلال هذه التغيرات تتقابل القيود الدائنة والمدينة وتلغي بعضها البعض، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات والواردات، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.

و اذا جدث في عملية تقدير البنود الفردية على أساس القيد المفرد ،ان حصل المقدرون على مجاميع مختلفة لكل من البنود المدينة و الدائنة ،يجب ان يدخلوا بندا "موازنا "يسمى "السهو و الخطأ" يعوض بقيد مدين او قيد دائن ما قد يظهر من اختلاف في هذا الصدد ،فبند السهو و الخطأ اذا هو عبارة عن الفرق بين المجاميع المقدرة على جدة لكل من البنود المدينة و البنود الدائنة ،يتم إدخاله لتحقيق التوازن الحسابي للميزان(1)

أي ان التسجيلات في الجانب المدين والدائن قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف، ولهذا قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين و الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا.

(1) : كمال بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، 2012، ص 72.

جدول رقم1: هيكل ميزان المدفوعات و كيفية القيد فيه

البيان	قيود دائنة	قيود مدينة
1الحساب الجاري: ا- السلع و الخدمات ▪ سلع ▪ خدمات ▪ النقل ▪ السفر ▪ الخدمات الحكومية ▪ الخدمات الأخرى ب الدخل: ○ تعويضات العاملين ○ الاستثمار و منه الفائدة على الدين الخارجي ج- تحويلات جارية: **2 حساب راس المال:** ا- تحركات راس المال طويلة الاجل : ▪ الاستثمارات المباشرة ▪ قروض طويلة الاجل و أقساط سدادها ▪ أقساط سداد القروض الأجنبية		
	قيود دائنة	قيود مدينة

ب- تحركات رؤوس أموال قصيرة الاجل : **3 حساب التسوية :** ا- الذهب النقدي ب-حقوق السحب الخاصة ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق النقد الدولي د-نقد اجنبي هـ-مستحقات أخرى **4 حساب السهو و الخطأ**		

المصدر:FMI.Manuel de la balance de paimet op;citè;page 46-51

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بعدة عوامل اقتصادية ،نذكر منها(1) :

ا- التضخم : الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المحلية العالية نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية، فتنخفض بذلك الصادرات و ترتفع الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع اسعار السلع المنتجة محليا .

ب- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعينة الى زيادة الطلب على الواردات ،و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل الى انخفاض الطلب عليها .

ج-الاختلاف في اسعار الفائدة : يُبدي التغيّر في أسعار الفائدة آثارًا على حركة رؤوس الأموال، إذ يؤدي ارتفاع سعر الفائدة

(1) بسام الحجار، العالقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط،1 لبنان، 2001، ص .64.

في الداخل إلى تدفّق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في سندات ذات عائد مرتفع. وعلى العكس من ذلك، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

د–تقلبات أسعار الصرف : تُبدي التغيرات في أسعار الصرف آثارًا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليًا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين. وعلى العكس من ذلك، يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية، وتصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ومن خلال ما ذكرناه يظهر جليًا أن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبًا مع كافة المتغيرات في الاقتصاد الوطني، بمعنى أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ويؤثر فيها بطريقة أخرى.

المطلب الثالث : التوازنات و الاختلالات ميزان المدفوعات

يمكن القول إن حسابات ميزان المدفوعات في أي دولة من دول العالم تكون دائمًا في حالة توازن من الناحية المحاسبية، سواء كانت هذه الدولة غنية أم فقيرة، وذلك لأن جميع المعاملات تُسجل وفق نظام القيد المزدوج. أما التوازن أو الاختلال الذي يُحكم به على ميزان المدفوعات فهو ذو طبيعة اقتصادية وليس محاسبية.

ا توازن ميزان المدفوعات: هناك نوعان من التوازن : التوزان الحسابي ،و التوازن الاقتصادي

- **التوازن الحسابي** : تُعدّ التحركات النقدية أو بنود الموازنة المؤشر الأساسي لاختلال ميزان المدفوعات، إذ يُلجأ إليها بهدف إظهار الميزان في حالة توازن من الناحية الحسابية، وهو ما يُعرف بالتوازن الحسابي. ويعني ذلك أن

وجود هذه البنود، سواء تمثلت في تحركات النقد الأجنبي، أو القروض طويلة الأجل، أو تحركات الذهب النقدي، أو حقوق السحب الخاصة، يدل على وجود عجز حقيقي في ميزان المدفوعات رغم تحقق التوازن المحاسبي، مما يوضح أن الغاية من بنود الموازنة هي تحقيق التوازن الحسابي فقط(1).

- **التوازن الاقتصادي**: يُعد هذا التعريف هو المعتمد لدى الاقتصاديين عند تقييم وضعية الميزان، إذ إن التوازن في ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي لا يتحقق بصورة حتمية، بل يتطلب توافر ظروف اقتصادية وسياسية وتجارية ملائمة. لذلك لا ينصب الاهتمام على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين في الميزان، وإنما على أرصدة بعض الحسابات أو الأجزاء منه. ويمكن التمييز بين هذه الحسابات وفق الهدف من إجرائها، حيث تنقسم إلى عمليات تلقائية أو مستقلة، وعمليات تعويضية أو موازنة.(2)

(1) : اسلام محمد البنا، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، ط1، مصر، 2012، ص329

(2) عادل امجد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ،مصر، 2002، ص ص 113. 11

1 العمليات التلقائية او المستقلة : وتُعرف أيضًا بالعمليات فوق الخط، وهي مجموعة العمليات التي تُنجز لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات أو عن النتائج المترتبة عنها، نظرًا لما تحققه من أرباح. وتشمل هذه العمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، واستقبال الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها، أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، إضافة إلى رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص بهدف المضاربة. وتمثل هذه العمليات مجتمعة العناصر التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

2 العمليات التعويضية او الموازنة: ويُطلق عليها كذلك العمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها، وإنما ترتبط بحدوث عمليات مستقلة، أي تبعًا لحالة ميزان المدفوعات ولغرض سد أي خلل فيه. وبذلك فهي تهدف إلى التعويض أو التسوية لما ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، من أجل تحقيق التوازن المحاسبي وليس التوازن الاقتصادي.

وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، والتغيرات في أرصدة العملات الأجنبية، بالإضافة إلى حركة استيراد وتصدير الذهب النقدي.

ب– اختلال ميزان المدفوعات : يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال عند تسجيله فائضًا أو عجزًا، إذ يصبح غير متوازن، وفي هذا السياق سنتناول العوامل المساهمة في هذا الاختلال وأنواعه.

أولا :العوامل المساهمة في اختلال ميزان المدفوعات ،و تتمثل أهمها في التالي :

1 –السياسات الاقتصادية الدولية :و تتمثل في ثلاث حالات مختلفة

ا –**السياسات الحرة المنفتحة على العالم**: مارستها غالبية الدول الصناعية اعتمادًا على أجهزة إنتاجية مرنة في الداخل، ومؤسسات إنتاجية وتبادلية وائتمانية متقدمة، وسياسات حكومية داعمة لكافة النشاطات التجارية والرأسمالية التي تخدم مصالح بلدانها. وفي هذا السياق، فإن حرية تدفق عناصر ميزان المدفوعات، في ظل غياب خطط أو سياسات حذرة للحد من تقلبات السوق وانعكاساتها الدولية، قد أدت إلى تفاقم حدة الاختلالات، وبالتالي امتداد تأثيرها إلى مختلف البلدان الرئيسية المشاركة تجاريًا

ب _ **السياسات المخططة مركزيا:** تخضع جميع المعاملات بالنقد الأجنبي لخطط مركزية إلزامية، وقد تم اعتماد هذا النهج في دول أوروبا الشرقية والصين، حيث تُفرض قيود للحد من تأثير الأزمات أو التقلبات الرأسمالية. غير أن هذا النظام عانى من نقص كبير في النقد الأجنبي، مما أدى إلى انتشار الأسواق الموازية التي تجاوزت فيها أسعار العملات السعر الرسمي للعملة الوطنية بأكثر من أربع مرات، ويعود ذلك إلى تحديد هذا الأخير عند مستوى أعلى من قيمته الحقيقية، إضافة إلى قيود الاستيراد التي انعكست بشكل سلبي على العرض الاستهلاكي، مما أثر بدوره على المنتجات المحلية.

ج– السياسات الحذرة او المتحفظة : مارستها الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينات، وما ترتب عنها من ردود أفعال وتوجهات مضادة لفترة معينة من دول صناعية أخرى، كما يُلاحظ ذلك في أزمات الطاقة والتجارة في قطاع السيارات مع اليابان. ولا شك أن لتأثيرات فرص العمل المحلية وربحية الشركات الأمريكية دورًا مهمًا ومشجعًا لتلك السياسات.

اما فيما يخص الدول النامية تدفع الى تزايد الاعتماد على الانتاج المحلي وذلك بتبني سياسات حمائية، قد ينعكس ذلك سلبا أو ايجابا على الحسابات الخارجية لهذه البلدان.

2 الجهاز الإنتاجي: ترتبط قدرة الجهاز الإنتاجي على التكيف مع تغيرات الأسواق المحلية والعالمية بطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد. ففي الاقتصادات المتقدمة، وخلال الظروف العادية، تتحرك الموارد الاقتصادية والمنتجات بشكل ينسجم مع تطورات الدخل والأسواق الداخلية والخارجية. ونتيجة لذلك، تتحقق حالة من التوازن بين حسابات السلع والخدمات ورؤوس الأموال الاستثمارية والتحويلات الخارجية، بما يضمن تحقيق أعلى منفعة اجتماعية ممكنة على المدى الطويل وبأكبر قدر من الاستقرار.

كما أن أي عجز قد يظهر في فترة معينة غالبًا ما يقابله لاحقًا ارتفاع في الطلب داخل

أسواق المنتجات، إلى جانب استجابة فعالة من الجهاز الإنتاجي تسمح بتعويض ذلك العجز وتحقيق التوازن من جديد

3 تقلبات أسعار اصرف : يتأثر ميزان المدفوعات بشكل مباشر بالتغيرات التي تطرأ على سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بعملات الدول التي تربطها علاقات تجارية بالدولة. فكل تغير في سعر الصرف الناتج عن قوى السوق ينعكس على قيمة المبادلات الاقتصادية الخارجية، خاصة الصادرات والواردات.

فعندما يتم تخفيض قيمة العملة الوطنية، تصبح السلع المحلية أقل سعرًا بالنسبة للمستورد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات الوطنية، وفي المقابل تصبح السلع الأجنبية أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلك المحلي، فينخفض الطلب على الواردات. وينتج عن ذلك تحسن في رصيد ميزان المدفوعات.

أما إذا ارتفعت قيمة العملة الوطنية، فإن الصادرات تصبح أغلى ثمنًا وأقل قدرة على المنافسة، بينما تصبح الواردات أرخص، مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد وتراجع التصدير، وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

وقد أشار النص إلى مثال بريطانيا عندما رفعت قيمة الجنيه الإسترليني بعد العودة إلى نظام الذهب، فارتفعت وارداتها وتراجعت صادراتها، الأمر الذي أدى إلى اضطراب اقتصادي دفعها إلى التخلي عن نظام الذهب لاحقًا.

4الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية:

ثانيا : أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات : هناك عدة أنواع من هذه الاختلالات نذكر منها :

1 : الاختلال المؤقت : ينتج العجز المؤقت عن عوامل عشوائية تؤثر في أذواق المستهلكين تجاه إحدى السلع التصديرية المهمة، وقد يحدث كذلك نتيجة تغيّر الأذواق المحلية والارتفاع المفاجئ في الواردات بشكل مفاجئ (1)

ويمكن اعتباره عاديًا ولا يثير مشكلات كبيرة، حيث سيختفي في المستقبل القريب، وهو أمر لا يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته.

(1) : السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعة، مصر، 2009، ص 238. 239

2 **الاختلال الموسمي** : يُعد الاختلال الموسمي في ميزان المدفوعات من الظواهر الاقتصادية الكلاسيكية التي تتأثر بشكل جوهري بطبيعة الفترة الزمنية محل التحليل. فإطار التقييم الزمني يمثل محدداً حاسماً في رصد هذا النوع من الاختلالات؛ إذ تتناسب درجة ظهورها عكسياً مع طول الفترة المحاسبية المعتمدة. فعلى المستوى القصير الأجل، تبرز تقلبات واضحة قد تختفي أو تضعف بشكل ملحوظ عند تمديد الأفق الزمني للمراقبة.

تتجسد هذه الظاهرة بأوضح صورها في الاقتصاديات الزراعية التصديرية، حيث يتباين أداء ميزان المدفوعات تبعاً للدورات الإنتاجية الموسمية. فخلال مواسم جني المحاصيل وتصديرها، تسجل هذه الدول فوائض في حساباتها الجارية مع باقي العالم نتيجة تدفق إيرادات الصادرات. غير أن هذه الفوائض تتآكل تدريجياً مع انتهاء الموسم الزراعي، وقد تنقلب في بعض الفصول إلى العجز نتيجة استمرار الاستيرادات دون مقابل من الإيرادات التصديرية.

- يُصنف هذا الاختلال ضمن الاختلالات العابرة (Transitory Disequilibrium) التي تتميز بقابلية التصحيح الذاتي (Self-correcting). وبناءً عليه، لا تستدعي هذه الحالة تدخلاً سياسياً نشطاً أو تعديلات هيكلية في السياسة الاقتصادية الكلية، باعتبار أن التقلبات الموسمية تميل إلى التعادل والتوازن على امتداد الدورة السنوية الكاملة. وعليه، يكفي في مواجهتها التحلي بالمرونة في إدارة السيولة الخارجية والاعتماد على آليات السوق والاحتياطيات الدولية كمصدات مؤقتة.

3 الاختلال الطبيعي او العرضي: يُعدّ الاختلال العرضي أحد أنواع الاختلالات المؤقتة في التوازن الخارجي، إذ ينشأ جرّاء ظروف طارئة لا تخضع للإرادة الاقتصادية، كالكوارث الطبيعية أو الحروب. ويتميّز هذا الاختلال بقصر أمدِه، إذ يزول بزوال السبب المؤدّي إليه.

وبناءً على ذلك، لا يستوجب الاختلال العرضي إجراء تسويات جوهرية في السياسات الاقتصادية، سواء في موازنة الدخل والأسعار أو في أسعار الصرف.(1)

4الاختلال الدوري : يُعرف هذا الاختلال بالاختلال الدوري في ميزان المدفوعات، وهو مرتبط بالتقلبات المستمرة والمنتظمة في النشاط الاقتصادي التي تتعرض لها الدول. ففي مرحلة الازدهار والتوسع الاقتصادي، يزداد إنتاج الدولة وتتعزز قدرتها التصديرية، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. أما في مرحلة الكساد والانكماش الاقتصادي، فإن الصادرات تتراجع، فينشأ عجز في الميزان التجاري وبالتالي تراجع في ميزان المدفوعات. ومن ثم، فإن هذا الاختلال مؤقت بطبيعته، مرتبط حصراً بالدورة الاقتصادية.(2)

5الاختلال الاتجاهي: يظهر الاختلال الاتجاهي في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تفوق قيمة وارداتها قيمة صادراتها في مراحلها الأولى من التنمية. ويرجع ذلك إلى تزايد طلبها على السلع الاستثمارية اللازمة لبناء قاعدتها الإنتاجية. ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال الداخلة إليها.(3)

6الاختلال الهيكلي : يُعدّ هذا الاختلال من النوع المزمن، إذ يستمر لفترة طويلة، ويُطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي. وهو مرتبط بالبنية التحتية للتجارة الخارجية، سواء على مستوى الصادرات أو الاستيرادات، أو على مستوى هيكل الناتج المحلي.

وينطبق هذا النوع من الاختلالات بشكل خاص على الدول النامية

1: عبدالكريم جباري عيساوي، التمويل الدولي ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ط1،الأردن،2012، ص 258

2: فليح حسن خلف ،مرجع سبق ذكره ص 263

3: محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا ، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية ،دار التعليم الجامعي مصر 2012ص 314

7الاختلال المتعلق بالأسعار : يرتبط هذا الاختلال بالعلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وتتوقف درجة ظهوره على مستوى الأسعار الداخلية، وعلى قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى. ويظهر هذا الاختلال في الحالات التالية [1]:

– ارتفاع الأسعار المحلية عن الأسعار الخارجية دون تعديل مناسب في سعر الصرف، حيث تصبح العملة مبالغاً في تقييمها أو مقومة بأقل من قيمتها، مما يولد اختلالاً في ميزان المدفوعات.

– رفع قيمة العملة الوطنية في السوق مع استمرار ارتفاع الأسعار المحلية؛ إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية بسبب غلو أسعارها، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

– خفض قيمة العملات الأجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية على حالها، رغم أن الأسعار الوطنية مرتفعة مقارنة بالأسعار الخارجية؛ مما يرفع أسعار الصادرات الوطنية ويقلل الطلب عليها، ويؤدي بالتالي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

– انخفاض أسعار السلع الخارجية مع ثبات الأسعار الداخلية، رغم أنها مرتفعة نسبياً؛ إذ يقل الطلب على الصادرات المحلية لعجزها عن منافسة الأسعار العالمية، وينشأ عجز في ميزان المدفوعات.

(1) :مدحت محمد العقاب ،محمد عبد العزيز عجيمة ،النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة ،العربية للنشر و الطبع ،مصر 1989ص120

المطلب الرابع :الية تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

يُعدّ اختلال ميزان المدفوعات — بصورتيه: العجز والفائض — ظاهرة اقتصادية طبيعية ومتوقعة؛ ذلك أنه من النادر أن تتطابق مجمل الالتزامات الدولية للدولة مع مجمل حقوقها في إطار زمني محدد. ومن ثم، تتبنى الدول استراتيجيات متنوعة لتسوية هذه الاختلالات وفقاً لطبيعة المحددات المؤدية إليها.

وتنقسم مداخل التسوية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أولا: المداخل التقليدية وهي الآليات التي طالما اعتمدتها السياسات الاقتصادية حتى الفترة الأخيرة، وتتدرج بين:

-**التدخل الإداري المباشر:** ويتمثل في التحكم المؤسسي في هيكل التجارة الخارجية.

-**التدخل غير المباشر:** ويتجسد في استخدام أدوات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية والحصص والحوافز التصديرية.

ثانيا: المنهج التلقائي في التصحيح

ويستند هذا المنهج إلى منطلقات النظرية النقدية الدورية (Monetary Approach to the Balance of Payments)، حيث يُركز على آليات التسوية الذاتية المرتبطة بالتقلبات في المستوى العام للأسعار، أو في الدخول القومية، أو في أسعار الصرف، بما يؤدي إلى استعادة التوازن الخارجي دون تدخل مؤسسي.

ثالثاً: المداخل الحديثة: وهي الإطارات التحليلية المعاصرة التي تسعى إلى تفسير جذور الاختلال بمنهجيات نظرية مطورة، وتستثمر هذه التفسيرات في صياغة حلول تطبيقية متكاملة تتجاوز المقاربات التقليدية إلى معالجات هيكلية شاملة.

و هناك عدة طرق لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، نذكر منها طريقتين التاليتين:

1التصحيح عن طريق الية السعر و الدخل :

قدّم الفكر الاقتصادي تصوّرين متمايزين حول آلية استجابة النظام الاقتصادي للضغوط الناشئة عن اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، على نحو يتيح استعادة هذا التوازن بشكل تلقائي، غير أنه يجب التنويه إلى أن هذه الآلية قائمة في جوهرها على مبدأ التعديل الأوتوماتيكي (Self-adjusting Mechanism) أو الآلي للخلل في ميزان المدفوعات، وهو ما يتحقق دون تدخل مباشر من الدولة في عملية التصحيح، وبالتالي يؤدي إلى التوازن التلقائي لميزان المدفوعات. وتستند هذه الطريقة أساساً إلى المراحل التي مرّ بها النظام النقدي الدولي، ومن ثم فإنها لا تُعتمد بالضرورة في الوقت الراهن، ولا تشكّل النواة الأساسية للتوجهات المعاصرة في المناهج المتعلقة بتعديل الاختلال في ميزان المدفوعات .(1)

ا **التوجه الكلاسيكي:** يرتكز هذا التصور على فرضية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار تمثل العنصر المحوري في استعادة التوازن بميزان المدفوعات. وبذلك، يعكس هذا المنهج ثلاثة مداخل ،نظرية كمية النقود، و**قانون ساي** الخاص بعناصر الإنتاج، ونظرية النفقات النسبية.

ومن هذا المنطلق، يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات كنتيجة حتمية لتبادل مستويات الأسعار النسبية، والناشئة عن التغير في المعروض النقدي المرتبط بحركة الذهب عبر الحدود السياسية — وقد كان هذا النهج سائداً في ظل نظام *قاعدة الذهب* (**Gold Standard**).

غير أن ظهور النقود الائتمانية وتطور النشاط المصرفي والمالي قد حوّل آلية استعادة التوازن في ميزان المدفوعات إلى مسألة مرتبطة بالتأثير المباشر للبنوك المركزية، وبالتقلبات في أسعار الفائدة وعلاقتها بحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية،

(1) : بسام الحجار :مرجع سبق ذكره ص 65

فضلاً عن قدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال عمليات التوسع في الائتمان المصرفي.

ب التوجه الحديث (الكينزي):

ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الاقتصادي يتكيف تلقائياً مع الضغوط الناشئة عن اختلال التوازن في ميزان المدفوعات سائدة حتى ثلاثينيات القرن الماضي. ومع صدور كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" لـ :جون مينارد كينز عام 1936، برزت رؤية معاصرة لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تحولت آلية التصحيح من التقلبات في الأسعار إلى التقلبات في الدخل القومي.

وتتلخص هذه الرؤية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الإنتاج والاستخدام في ذلك البلد، وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق، وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية (**Foreign Trade Multiplier**)، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً نتيجة تزايد صادراته، سيرتفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية، تواكبه زيادة في معدل الأجور ومن ثم في الدخول الموزعة. وسيترتب على زيادة الدخول تنامٍ في الطلب على السلع والخدمات بنسبة كبيرة، فتتفاعل الواردات، مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن في ميزان المدفوعات، ويقع العكس بالضبط في حالة حدوث عجز في الميزان؛ إذ ينخفض الإنتاج والاستخدام والدخول، فيتراجع الطلب على الواردات، فتتقلص وتعود إلى مستوى يتوازن مع الصادرات

ثانيا :التصحيح عن طريق .تدخل السلطات العامة :

يحدث كثيراً في الممارسة الاقتصادية أن لا تترك الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث تتدخل غالباً بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الاختلال. وتُعدّ هذه السياسة من الأولويات القصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي، إذ تلجأ الدولة إلى العديد من السياسات لمعالجة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وذلك باعتماد توليفة من الإجراءات على النحو التالي:

.

1الإجراءات الداخلية :

-بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز في الميزان.

-بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

-استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات، مثل نظام الحصص أو فرض الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان.

-استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان.

2الاجراءات الخارجية :

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة، مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.

- بيع جزء من احتياطيات الذهب إلى الخارج.

- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية بالدول التي تملكها تلك الدول، للحصول على النقد الأجنبي.

يجب الإشارة أيضاً إلى أن هناك آليات تسوية حديثة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، قد أخذت مساراً توافقياً مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية. كما تفاعلت هذه المناهج الحديثة مع حركة وآلية أنظمة الصرف المتاحة، سواء كانت في إطار أسعار الصرف الثابتة أو المرنة، والتي تسعى كلها إلى إيجاد حلول مناسبة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في أسعار الصرف.

ثالثا : تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وفق أنظمة الصرف:

يعالج الخلل في ميزان المدفوعات لاي بلد حسب نظام الصرف المتبع سواء كان مرنا او ثابتا و ذلك بهدف إعادة التوازن سواء تلقائيا او بتدخل البنك المركزي .

ا اليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت :

ان اتباع نظام قاعدة الذهب او عدم اتباع قاعدة الصرف بالذهب لا يخل بالية التصحيح في ميزان المدفوعات لذلك يمكن ان تحل محل الذهب في الية التصحيح تدفقات راس المال في ظل نظام سعر الصرف الثابت مادامت العلاقة بين الاحتياطات الدولية لذلك البلد و عرض النقد فيه ثابتة ،و لغرض التبسيط نفترض ان الذهب تمثل وسيلة التبادل الدولية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تلقائيا في ظل نظام سعر الصرف ثابت ،و نفرض كذلك ان هناك مرونة في تدفقات الذهب معبرا عنها بالعملات الأخرى تبقى ثابتة ،و بافتراض بلد يعاني العجز في ميزان مدفوعاته و بسبب العجز هناك تدفق كبير في الخارج من راس المال ،حيث المدفوعات في الخارج تتجاوز المستلمات و عليه فان الطلب على الصرف سيتجاوز عرض الصرف الأجنبي عند سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب ،و من هنا فان سعر الصرف سيرتفع قليلا الى نقطة الخروج الذهب من ذلك البلد لتسوية ميزان مدفوعاته من خلال تصدير الذهب ،و عرض النقد بشكل متناسب ،و هذا بدوره سيؤثر على أسعار الفائدة بشكل متناسب ،و على الأسعار على الدخول بحسب الدرجة استجابتها لذلك التغيرات مسببا إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المتغيرات الثلاثة أعلاه(1).

ب تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن :

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض و الطلب على العملات في اسواق

(1): سمير فخري نعمة ،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات ،دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان 2O11ص 126-127

الصرف الأجنبي لترسم سعر الصرف التوازني و الذي يعرف بانه السعر الازم نظريا على المدى القصير و عمليا على المدى الابعد لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات و تحقيق التوازن فيه .(1)

حيث هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و أسعار الصرف المرنة ،و هي الوسيلة الأساسية في عملية تصحيح اذ ينظر الى ميزان المدفوعات على انه الفرق بين الكمية المطلوبة و المعروضة من عملة دولة معينة في سوق الصرف الأجنبي ،هذا على خلاف المنهج السابق في التصحيح و الذي يظهر الثقل الأساسي في عملية التصحيح مستندا الى حركة سعر الفائدة و تأثيراتها على بقية المتغيرات (الدخل ثم الأسعار) حيث ان معظم الثقل يقع على تحركات أسعار الصرف أي ان تأثير السعر هو الوسيلة التصحيحية الأساسية مع تأثير ثانوي لأسعار الفائدة و الدخل (تصحيح داخلي)التي تعتمد بدورها على تأثير سعر الصرف (2)

فاذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات و كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف المرنة فان ميزان المدفوعات يعتدل بطريقة تلقائية نتيجة التغير لقوى العرض و الطلب للعملة ،و الجدير بالذكر ان عملية التصحيح يتحقق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات من خلال تأثير تغير أسعار الصرف على الصادرات و الواردات ،فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات ترتفع أسعار السلع المستوردة من وجهة نظر المحليين مما يؤدي الى انخفاض الاستيراد و زيادة التصدير حتى يعود التوازن ،اما عند وجود فائض فان قيمة العملة المحلية ترتفع فتزداد أسعار السلع المحلية بالنسبة للخارج مما يقلل الصادرات و يزيد الواردات الى ان يتحقق التوازن من جديد.(3)

(1) :نوازد عبد الرحمن الهيثي و منجد عبد اللطيف الخشالي ،دار المناهج للنشر و التوزيع عمان الاردن 2007ص40

(2): سمير فخري نعمة : مرجع سبق ذكره ص 133

(3):موسى سعيد مطر ، :التمويل الدولي ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ص43

المبحث الثاني :الاطار النظري للميزان التجاري

المقرّر أن كل دولة تقيم معاملات اقتصادية دولية، إذ يقوم المقيمون فيها — سواء أكانوا شركات أو أفراداً — بالتصدير إلى دول أخرى والاستيراد منها، فضلاً عن تبادل الخدمات. وتُولِد هذه المعاملات التزامات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أو آجلاً، ومن هذا المنطلق، تُلزم كل دولة بإعداد بيان شامل أو سجل مفصّل، تدوّن فيه حقوقها المستحقة على الخارج، والتزاماتها المستحقة له. وهذا السجل هو ما يُعرف بالميزان التجاري.

المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري

أولا : تعريف الميزان التجاري : يقصد به رصيد العمليات التجارية ،أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات و هذا المعنى الواسع لميزان التجاري.(1)

- ان الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (مدة 3اشهر)،هذه العلاقة نعبر عنها بالمعادلة الاتية:

رصيد الميزان التجاري =اجمالي صادرات البلد(x)_ اجمالي واردات البلد (y)

- الميزان التجاري يشكل اهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ، كما يمكن ان يطلق عليه الميزان التجاري الدولي لهذا البلد(2) ويقتفي هذا الميزان أثر تدفقات المواد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، بما في ذلك خدمات

(1): هجيرة عبد الجليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012، ص 96

(2): مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (985 1/ 2006) ،أطروحة دكتوراه، تخصص مصاريف ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، جامعة الأردن ، 2008 ، ص 9.

عوامل الإنتاج. وتتصل البنود الرئيسية لهذا الحساب بمعاملتين: المعاملات المرئية (السلع) والمعاملات غير المرئية (الخدمات)، ويمكن أن يكون ناتج هذا الحساب موجباً أو سالباً.

الميزان التجاري الإيجابي (الفائض التجاري): يتحقق عندما تفوق صادرات البلد من السلع والخدمات وارداتها.

الميزان التجاري السلبي (العجز التجاري): يتحقق عندما تقل صادرات البلد عن وارداتها. ولا ينبغي النظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بالضرورة؛ إذ يُعدّ ظاهرة دورية مرتبطة بالدورة الاقتصادية.

ثانيا: كيفية القيد في ميزان التجاري :

من حيث القيد في الميزان التجاري، فإن الصادرات تقيد في جانب الأصول أو الجانب الدائن(+)، لأنها تؤدي إلى حصول البلد على متحصلات وفوائد وبالنسبة للواردات فإنها تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين (–) لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج. (1)

- وتحسب قيمة الصادرات علي أساس FOB و تحسب قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعات عليه حتى مكتب التصدير، وقيمة الواردات علي أساس CIF تحسب مع تكاليف النقل والتامين .

ثالثا : اقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري الى مل من الميزان التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدماتي

1. **الميزان التجاري الخدمي:** و يطلق عليه ميزان التجاري غير المنظورة ،و تضم كافة المبادلات بين الدول (النقل ،السياحة ،التامين.....)و يقصد بها كافة الصادرات و الواردات غير المنظورة من الخدمات.
2. **الميزان التجاري السلعي:** يُعرّف الميزان التجاري السلعي أيضاً بأنه ميزان التجارة المرئية، والمقصود به كافة المعاملات المتعلقة بالسلع المادية، سواء أكانت صادرات أم واردات.

(1): مذكرة ماستر من اعداد سديرة سامي فريد عبة :اثر تخفيض عملة على الميزان اتجاري ،جامعة محمد خيضر– بسكرة 2016- 2017 ص66

ويحظى هذا الحساب بأهمية بالغة في المعاملات الدولية، إذ تُسجل فيه الصادرات من السلع المادية في **طرف دائن(+)** ، بينما تُسجل الواردات من السلع في **طرف مدين(−)**.(1)

ويُجسّد الميزان التجاري السلعي أهمية كبرى لدى معظم الدول؛ نظراً لأن إنتاج السلع يُشكّل الركيزة الأساسية في نشاطاتها الاقتصادية، ومن ثم فإن صادراتها ووارداتها من السلع تُشكّل العمود الفقري في ميزان مدفوعاتها. ولذلك، تسعى دول العالم عموماً إلى تعزيز صادراتها السلعية على حساب وارداتها، وذلك بغية تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، أو على الأقل الحصول على حصيلة تصديرية تُمكّنها من تمويل استيراداتها الضرورية.

المطلب الثاني : وضعيات الميزان التجاري

تتمثل وضعيات الميزان التجاري في الحالتين الفائض و العجز:

أولا: الفائض في الميزان التجاري

يُعدّ الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية المحورية؛ نظراً لما تُمثّله التجارة الخارجية من أهمية استراتيجية، ولما حظيت به مؤخراً من اهتمام متزايد من قبل المستثمرين. وتنبع أهمية هذا المؤشر من كون أن تحقيق فائض في الميزان التجاري يعني أن الدولة تُصدر أكثر مما تستورد، مما يُفيد بارتفاع حجم الإنتاج المحلي، وقدرة البضائع الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية. ويترافق ذلك مع زيادة في مستويات التوظيف، وارتفاع في الأجور، ومن ثم تنامٍ في الإنفاق الكلي، مما يُحفّز عجلة النمو الاقتصادي ويُنعكس إيجاباً على الأسواق المالية.

(1): بكري كامل ، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2002 ، ص .209

غير أنه في مراحل النمو الاقتصادي المُعيّنة، قد تُصاحب قوة الاقتصاد ارتفاعاً في قيمة العملة الوطنية، مما يُجعل التصدير أكثر صعوبة نتيجة لغلاء تكلفة البضائع بالنسبة للمستوردين الأجانب. وفي هذه الحالات، قد يكون العجز في الميزان التجاري أمراً مفهوماً وقابلاً للتفسير من قبل الاقتصاديين.

العلاقة الطردية مع العملة ومؤشرات الأسهم:

يُعدّ الفائض في الميزان التجاري مؤشراً إيجابياً على صحة الاقتصاد بشكل عام؛ إذ يُظهر أن التدفقات النقدية الداخلة تفوق تلك الخارجة، بفعل تفوق الصادرات على الواردات، مما يُشكّل مصدر دخل إضافياً للاقتصاد. وفي هذه الحالة، ترتفع أسعار الأسهم تزامناً مع إقبال المستثمرين على شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة. كما أن الطلب على عملة الدولة يتزايد عندما يحتاج المستوردون إلى شرائها لدفع قيمة صادراتها، مما يرفع سعر صرفها. لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة، سيصل الأمر إلى حد يُصبح فيه سعر البضائع مرتفعاً بالنسبة للمستوردين، مما يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التبادل التجاري.

ثانيا: العجز في الميزان التجاري

أما العجز في الميزان التجاري فيعكس تفوق الواردات على الصادرات، مما يؤدي إلى تدفق نقدي خارجي أقل من التدفق الداخل. وإذا ما استمر هذا العجز وارتفع حجمه، فإنه يُشير إلى احتمال تراجع الإنتاجية المحلية، وارتفاع معدلات البطالة، بما يُلقي بآثار سلبية على الاقتصاد الكلي. وعلى النقيض من حالة الفائض، تنخفض قيمة العملة في حالة العجز؛ نتيجة لتغلب قوى العرض عليها على الطلب، مقابل ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لتغطية ثمن الواردات.

تؤثر نتيجة الميزان التجاري بشكل مباشر على قيمة العملة وأسواق الأسهم. ويكون تأثير الفائض إيجابياً على كليهما بدرجة أكبر من تأثير العجز. غير أن وجود عجز لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد في حالة ركود؛ فقد يكون مؤشراً على نمو استهلاكي أو استثماري.

وفي المقابل، يعني تحسن الميزان التجاري وارتفاع الفائض زيادة في حجم الإنتاج، وتوسعاً في فرص العمل، ونمواً في حجم الاستثمارات. وفي النهاية، يقود ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة، وكذلك إلى صعود أسعار الأسهم؛ نتيجة لارتفاع عوائد الشركات، مما يُحفّز إقبالاً أكبر على شراء أسهمها.

المطلب الثالث: علاقة السعر الصرف بالميزان التجاري و ميزان المدفوعات

التجاري على وجو ه الخصوص كون يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على كل من ميزان المدفوعات بصفة عامة وميزان كون ايجابيا أو سلبيا وهذا راجع إلى بنية الاقتصاد وهيكله أن تغيرات أسعار الصرف سوف تؤثر على بنود ميزان المدفوعات وقد الإنتاجي.

.أولا : علاقة السعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية. ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ، ويساوي الفرق بين الصادرات (X) والواردات(M) أي(X_m) وهو جزء من الإنفاق الكلي و الذي يكتب على الشكل: (1)

$$Y=C+I+G(X_M)$$

حيث (C I G)(X M) تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي.

(1):تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر2004، ،ص 225 .

كما أن للصادر ات والواردات أثر مباشر علي سعر صرف بلد ما، ينبغي أن يكون في مستواه الامثل

عند استقرار ميزان المعاملات الجارية .

عندما بلد ما يستورد منتوج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتو ج ، البلد المستورد إذا يقوم بشر اء العملة الأجنبية للبلد المصد وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف

في حالة عجز ميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات ،الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة،في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الاخرى المستعملة في المبادلات.

والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من مخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين.العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقيمها.

ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر ، والعملة الأجنبية ترتفع من جديد، أو إن قوة قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير اقل ،و العملة الأجنبية تنخفض .(1)

(1) : هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق ، ص .98

ثانيا :علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

إن عرض الصرف الأجنبي يستمد مصدر ه من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدر ه من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح

الاختلال فى ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة .(1)

فنجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات، وكذلك دفعات التحويلات التي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أي معاملة تعطى زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف التي

تختلف أنظمته من اقتصاد آخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن. تبدي التغيرات في سعر الصرف

أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات

المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض

(1.): ميراندا زغلول، التجارة الدولية ، بدون دار النشر، بنها ، مصر2010، ،ص 144

سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين وعند

حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق إعادة التوازن إليه وتشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية

لجعل أسعار الصادرات او الواردات ارخص (اغلى)قياسيا بالعملة الأجنبية (1)

المطلب الرابع : أهمية الصادرات في التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية عصب أي اقتصاد ،فهي تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و جذب رؤوس الأموال و ماله من اثار على ميزان المدفوعات(2)

أولا : الاطار المفاهيمي للصادرات :

تناول الفكر الاقتصادي العديد من الآراء والأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية بالغة، واعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو الاقتصادي؛ وذلك من خلال تحفيز الطلب الكلي، وتشجيع الإدخار وتراكم رأس المال. فالصادرات — باعتبارها سلعاً وخدمات وطنية تُباع إلى دول أجنبية — تُضفي موارد نقدية أجنبية ضرورية لعملية التنمية، وتُعدّ بذلك مصدراً مالياً مهماً لأي بلد.

(1): سليمان شيباني ، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (2006-1963)، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر دفعة . ،2008/2009 ص .107

(2) : مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر لطالبتين :اكرام جعوي و عديلة بولحبال :دور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات ص 112

وبالمفهوم الفني، تُمثّل الصادرات حقناً في الدورة الاقتصادية؛ إذ تُحدث آثاراً إيجابية متراكمة تتمثل في زيادة الدخل القومي وفرص العمل. كما أنها تُمثّل الوسيلة الأساسية للحصول على الواردات الضرورية لاستمرار النشاط الاقتصادي..

- يعرف بانه : هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.(1)
- كما يعرف كذلك بانه : وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي ألي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية ،و التحكم في تقنياته يؤدي الى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما .

من خلال هذه التعاريف يتضح أن التصدير تعبري عام، فهو لا يقتصر على بيع السلع والمنتجات ذات المنتج الاجمالي سواء كانت مواد أولية او سلع وسيطيه أو نهائية وخدمات الى دول العالم، فتعبير التصدير لا يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة الى الأعوان الخارجية ا و الى الدول اليت تعاني نقصا في الإنتاج، و انما يمتد ويتناول تصدير رؤوس الأموال.

يتمثل هذا التصدير في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر؛ بغية زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق العالمية، وتوسيع حجم الاستثمارات الرأسمالية. ويتم ذلك بعدة طرق، منها: الإيداع أو شراء الأوراق المالية أو الالتزامات أو الأسهم الأجنبية، ومنح القروض لتمويل المؤسسات التابعة في الخارج. ويتجاوز ذلك إلى تصدير العمالة وما يحملونه من ثروات فكرية ومادية.

(1): خلاف عبد الجابر خالف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الاخدة في النمو، درا الفكر العربي ، بدون سنة، ص .18

من خلال التعريفات السابقة، يمكننا صياغة التعريف التالي: **التصدير** يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى؛ بغية تحقيق أهداف متعددة تشمل: تحقيق الأرباح، وخلق قيمة مضافة، والتوسع والنمو الاقتصادي، وانتشار فرص العمل، فضلاً عن التعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها من المكاسب.

ثانيا : أهمية التصدير

تُشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي — وعلى وجه الخصوص الصادرات وسياسات التصدير — قد لعبت دوراً محورياً في عملية النمو؛ وذلك من خلال تحفيز الطلب الكلي، وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال. كما أن استراتيجية قيادة الصادرات تُجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتُخلق فرص عمل، وتُحسّن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من آثار إيجابية أخرى.

تؤكد المراجع النظرية والدراسات الاقتصادية على أن التجارة الخارجية تُشكّل محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، ويبرز في هذا السياق الدور المحوري للصادرات وسياسات التصدير بوصفها أدوات فاعلة في تعزيز معدلات النمو. وتتمثل آليات هذا التأثير في عدة محاور: تحفيز الطلب الكلي، وتشجيع ثقافة الادخار، وتراكم رأس المال المادي والبشري. فضلاً عن ذلك، تسهم استراتيجية قيادة الصادرات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوليد فرص العمل، وتحسين هياكل توزيع الدخل، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الكلي.

ومن بين الاقتصاديين الذين وجّهت نظرياتهم نحو تحليل أثر النمو في الصادرات على اقتصاديات الدول المختلفة؛ حاول الاقتصادي الكندي هارولد إنس (Harold Innis) بوصفه مفكراً مالياً تقديم تفسير من خلال نظريته المعروفة بـ"السلعة الرئيسية" (Staple Theory).

واستند إنس في بناء نظريته إلى تجربة صادرات القمح الكندي بين عامي 1901 و1911، والتقدم التقني والتصنيعي اللذين أحرزتهما كندا في أعقاب تلك الفترة. وقد توصّل إلى أن: الصادرات الضخمة كانت العامل المحوري، ولو أن السلعة الرئيسية نفسها (القمح) لم تتطلب إلا القليل من التصنيع قبل التصدير... إلا أن التوسع السريع في الطلب على القمح... قد سبب تدفقاً للأيدي العاملة... كما أدى إلى تدفق رؤوس الأموال وزيادة في تكوينها وتوسعاً في المحصول وزيادة في إنتاجية القطاعات غير الزراعية، والابتكارات المستحدثة وما شابهها، وزيادة الادخار المحلي؛ مما أدى إلى عملية التصنيع المتواصلة وزيادة في دخل الفرد.

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدواراً متعددة في جمال النمو والتنمية من خلال الآتي(1)

- ✓ **خلق فرص عمل جديدة:**

تكتسب الصادرات أهمية بالغة في اقتصاديات مختلف الدول، وتُعدّ وسيلة فاعلة في خلق فرص عمل جديدة. وتقترح النظريات الاقتصادية عموماً أن الصادرات تستخدم عوامل الإنتاج بكثافة، ولا سيما في الاقتصادات ذات وفرة القوى العاملة؛ إذ إن تزايد الصادرات يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية والخدمات، مما يُمكّن هذه القطاعات من النمو إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية. وينتج عن ذلك توظيف أعداد كبيرة من العمال، وبالتالي تقليص معدلات البطالة. كما أن تحوّل الطلب الخارجي نحو السلع المنتجة محلياً يُحفّز إنتاجها، ويُسهم في زيادة فرص الاستثمار المربح، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة.

ويُؤكد الدور المحوري الذي تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل أن كل مليار دولار من الصادرات يُضيف نحو 170 ألف فرصة عمل جديدة. وقد استطاعت دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان والصين — من خلال نشاط التصدير — تحقيق نمو سريع في مستويات التشغيل، حتى بلغت حد التشغيل الكامل. وبالتالي، لم تعد هذه الدول تواجه في الواقع مشاكل

(1) :-زريمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط االى اقتصاد السوق "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير"، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية مذكر ة غري منشورة، جامعة ايب بكر بلقايد بتلمسان، 2010-2011 ص36

البطالة، وانصرفت بالكامل إلى إعادة تأهيل قوى العمل لديها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة.

✓ **اصلاح العجز في ميزان المدفوعات :**

تلعب الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

✓ **جذب الاستثمار الأجنبي و المحلي :**

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي المباشر...بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنويع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.(1)

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

✓ **تحقيق معدلات نمو مطردة**

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية

(1) ـبن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1081 – 1011)، اطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، 1999ص 82

مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستثمارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة إيجابية بين الاستثمارات والصادرات أدت بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

- ❖ نستخلص في ختام هذا المبحث أن موضوع التجارة الخارجية قد حظي باهتمام بالغ من طرف الرواد الاقتصاديين؛ وذلك للدور المحوري الذي تلعبه في اقتصاديات مختلف الدول.

هذا وقد حظيت سياسة التوجه نحو الخارج باهتمام كبير في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة التي تشهد تزايداً في تدويل الأنشطة الإنتاجية والتسويقية؛ حيث اتضح للدول النامية أن مستقبلها مرهون بمدى مواكبتها للمستجدات الدولية وما تطرحه من تحديات كبرى.

لقد ارتبطت الدعوة إلى تحرير التجارة على المستوى الدولي بالمنافع التي تنجم عن التخصص وتقسيم العمل، ومنافع المنافسة، والتقدم التقني المرتبط بها؛ حيث ينطلق تحرير التجارة من نطاق ضيق في شكل اتفاقات ثنائية، ثم تتسع لتشمل دولاً أخرى، ثم تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر، مثل الاتحادات الجمركية، لتصل إلى أعلى مراحلها: الاتحاد الاقتصادي.

وأصبح التصدير من أهم القضايا الرئيسية، ومحوراً أساسياً في خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية؛ كما تُعدّ عملية تنمية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارج

خاتمة الفصل :

يُظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال آليات الطلب والعرض على العملة المحلية.

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته للتكيف مع المتغيرات الدولية؛ إذ يُجسّد حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما في ذلك العوامل المؤثرة فيها كحجم الاستثمارات، ومستوى التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف، وغيرها. وبالتالي، فهو يُتيح تحديد طبيعة ومدى العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع باقي العالم؛ إذ يُبرز الأهمية النسبية للمبادلات التجارية مع الدول المختلفة، وحصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوعية السلع المتبادلة.

ويُعدّ ميزان المدفوعات أداة محورية تُساعد السلطات العامة على تحديد السياسات المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال، إذا قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية، أو تخفيض قيمة العملة، أو زيادة العروض النقدية — مما يُحدث تغيّرات كلية في الاقتصاد — فإن الرجوع إلى ميزان المدفوعات يُتيح رصد التأثيرات التي تُحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.

ويُعتبر ميزان المدفوعات مصدراً للمعلومات عن المعاملات التي تترتب عليها التزامات تجاه الخارج، وتلك التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.(1)

(1): المحاضرة :3 ميزان المدفوعات من اعداد :د . منال هاني ص 2

الفصل الثالث

تمهيد : بعد ان تناول الفصل الأول الاطار النظري لسعر الصرف باعتباره حلقة وصل بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الخارجي، ووسيلة أساسية لتسوية المعاملات الاقتصادية الدولية الناشئة عن المبادلات التجارية والمالية بين مختلف الدول. كما أن اختلاف العملات المستخدمة في المبادلات الدولية يفرض ضرورة تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يجعل سعر الصرف متغيرًا اقتصاديًا مهمًا يرتبط بالتجارة الخارجية والقدرة التنافسية للاقتصاد، ويتأثر بالعديد من العوامل والظروف الاقتصادية والمالية. ومن هذا المنطلق، أصبح تحليل سعر الصرف ونظم تحديده وسياساته والنظريات المفسرة لتحركاته من الموضوعات الأساسية في الدراسات الاقتصادية، لما له من انعكاسات على مختلف المتغيرات الكلية، ولاسيما المبادلات الخارجية والتوازنات الاقتصادية.

وتتصل دراسة سعر الصرف بصورة وثيقة بميزان المدفوعات الذي تحدثنا عنه في الفصل الثاني ،باعتباره سجلًا محاسبيًا يعكس مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين داخل الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، بما في ذلك الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال والتحويلات وغيرها من المعاملات الدولية. ويعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تعكس وضع الاقتصاد الوطني ومكانته في علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، كما أن أرصدته واختلالاته ترتبط بالتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي والسياسات الاقتصادية للدولة. لذلك يركز الإطار النظري على توضيح مفاهيم سعر الصرف وميزان المدفوعات، ومكوناتهما والعوامل المؤثرة فيهما، مع إبراز طبيعة العلاقة بينهما في سياق المعاملات الخارجية والتوازن الاقتصادي.

ان الانفتاح على الاقتصاد الدولي يُعدّ محرّكاً أساسياً للنمو، لكنه في المقابل يجعل هذه الاقتصاديات معرّضة للصدمات الخارجية، وأبرزها تقلبات سعر الصرف التي تنعكس مباشرة على قدرتها التنافسية وعلى أداء مبادلاتها التجارية، وهو ما يجعل دراسة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات قضية جوهرية بالنسبة للاقتصاد الجزائري،خصصنا هذا الفصل للدراسة التطبيقية القياسية التي تتحقق باستخدام سلسلة زمنية تغطي الفترة (1988–2024)، حيث نتطرق إلى منهجية الدراسة ونموذجها القياسي، والفرضيات الاحصائية، ثم الانتقال إلى تحليل النتائج .

المبحث الأول : الدراسات سابقة

أولا _ بلخير فريد، سحانين الميلود–2024_اثر سعر الصرف عل الصادرات خارج المحروقات (دراسة قياسية باستعمال منهجيةARDL[1]): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي اختير لملاءمته طبيعة السلاسل الزمنية محل التحليل وقدرته على رصد الأثرين قصير وطويل الأمد وقد توصلت نتائج التقدير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف مقابل الأورو والصادرات خارج المحروقات ، غير أن نتائج التقدير أظهرت أن معامل سعر الصرف جاء بسالبية معنوية إحصائياً في المدى الطويل، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين انخفاض قيمة الدينار الجزائري (مقابل الدولار الأمريكي) والحجم الكلي للصادرات خارج المحروقات. وعلى العكس من ذلك، سجل سعر الصرف أثراً طردياً إيجابياً في المدى القصير. وتُؤكد هذه النتيجة القياسية أن التخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية لم يُترجم إلى أداة تحفيزية مستدامة لتنمية الصادرات غير النفطية على المدى الطويل وأن القدرة التنافسية السعرية تظل غير كافية وحدها لإحداث انعطافه في الأداء التصديري، في ظل هيمنة المحروقات وبنية اقتصادية ضعيفة التنوع .وبناءً على هذه النتائج، تخلص الدراسة إلى جملة من التوصيات السياسية أبرزها: ضرورة مراجعة السياسة النقدية المتعلقة بتحديد سعر الصرف بما يخدم التنافسية الحقيقية للاقتصاد الوطني، وتسريع جهود تنويع الصادرات وتطوير القطاعات الإنتاجية القادرة على التصدير خارج المحروقات، إلى جانب تحسين مناخ الأعمال وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الولوج إلى الأسواق الخارجية، باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات .[1]

ثانيا: دراسة _ وايني زهرة، بن عبد الفتاح دحمان_ 2024_اثر سعر الصرف على نمو الصادرات خارج المحروقات للفترة (1990_2022)،باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء المزعة(ARDL)[2]:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤل مدى قدرة تعديلات سعر الصرف على تحفيز الصادرات غير النفطية في اقتصاد ريعي كالاقتصاد الجزائري، من خلال قياس أثر سعر صرف الدولار عل نمو الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1990

إلى 2022. وقد اعتُمد في هذا الإطار على أدوات الاقتصاد القياسي، وتحديداً نموذج الانحدار لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) ، نظراً لمرونته في التعامل مع سلاسل زمنية قصيرة نسبياً ومتغيرات متجانسة بدرجات مختلفة، فضلاً عن قدرته على الفصل بين ديناميكية الأجل القصير وعلاقات التوازن طويلة الأمد .وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الدولار والصادرات خارج المحروقات في الأجل الطويل بينما علاقة عكسية عل المدى القصير، مع تباين في إشارة هذه العلاقة بين الارتفاع والانخفاض بحسب اتجاه التعديلات السعرية، وهو ما يعكس حدود آلية سعر الصرف بوصفها وحدها محرّكاً للتصدير في غياب بنية إنتاجية متنوعة. واستناداً إلى هذه النتائج، تؤكد الدراسة على ضرورة إعادة النظر في السياسات المعتمدة، وفي مقدمتها تنويع فضاءات الصادرات وتطوير القدرات التنافسية للقطاعات غير الهيدروكربونية، باعتبارها الشروط الضرورية لجعل سعر الصرف أداة فعّالة في خدمة التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني.[2]

ثالثا: دراسة لحسين عبد القادر ،مسعودي عبد العالي_2023_ اثر سعر الصرف و سعر الفائدة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر[3] :تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الصرف وسعر الفائدة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) ، باستخدام بيانات اقتصادية تغطي فترة الدراسة، مع الاستعانة ببرنامج EViews 12في المعالجة والاختبارات القياسية، قد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لسعر الصرف وسعر الفائدة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر على المدى الطويل، بما يشير إلى أهمية المتغيرات النقدية في تفسير تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

[1]: بلخير فريد، سحانين الميلود: اثر سعر الصرف عل الصادرات خارج المحروقات (دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL)،جامعة مصطف اسطمبولي ،معسكر جامعة ابن خلدون تيارت من المجلة الاقتصادية المعاصرة 2024

[2]:وايني زهرة، بن عبد الفتاح دحمان :اثر سعر الصرف على نمو الصادرات خارج المحروقات للفترة (1990_2022)،باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء المزعة(ARDL)،جامعة احمد درايعية ادرار ،مجلة مجاميع المعرفة 2024

[3]:لحسين عبد القادر ،مسعودي عبد العالي : اثر سعر الصرف و سعر الفائدة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ،جامعة احمد درايعية ادرار، مجلة الاقتصادية و التنمية المستدامة 2023

المبحث الثاني :الاطار الوصفي لبيانات العينة :

يُعدّ الإطار الوصفي للبيانات خطوة أساسية في الدراسات القياسية، إذ يسمح بتحديد طبيعة المتغيرات محل الدراسة وتتبع تطورها خلال الفترة الزمنية المعتمدة .وانطلاقًا من موضوع الدراسة المتعلق بأثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات، يتناول هذا المبحث عرضًا وصفيًا لمتغيرات الدراسة، من خلال التعريف بمصادر البيانات وتطور كل من سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، إلى جانب إجراء التحليل الارتباطي لقياس طبيعة واتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين، تمهيدًا للانتقال إلى التحليل والاختبار القياسي.

المطلب الأول : عينة الدراسة و متغيراتها

أولا :عينة الدراسة

تمثل الجزائر عينة الدراسة محورية في البحوث الاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، نظراً لطبيعة بليغ بنية اقتصادها المكرسة اقتصاداً ريعياً نامياً اعتمد لعقود طويلة على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وللعملة الصعبة (تتجاوز 90% من إجمالي الصادرات). وتتميز هذه العينة بمرورها بتحولات هيكلية ومؤسساتية متدرجة، بدءاً من الاقتصاد الموجه وصولاً إلى اقتصاد السوق وتطبيق نظام الصرف المرن المدار تحت إشراف بنك الجزائر. كما يتسم الاقتصاد الجزائري بحساسية عالية تجاه الصدمات الخارجية وتقلبات أسواق النفط الدولية، وهو ما ينعكس مباشرة على رصيد ميزان المدفوعات والاحتياطات الأجنبية، مما يجعلها حالة تطبيقية نموذجية لاختبار مدى كفاءة السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ثانيا :فترة الدراسة (الجزائر،Algerie 1988 –2024):

تمتد فترة الدراسة من **س**نة 1988 إلى سنة 2024، أي مجموعه 37 مشاهدة سنوية، وذلك بهدف دراسة وتحليل أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال هذه الفترة .وقد تم اختيار هذه الفترة بالنظر إلى أهميتها في تتبع تطورات سعر الصرف والسياسة النقدية والتجارية في الجزائر، إضافة إلى إمكانية الحصول على سلاسل زمنية سنوية

للمتغيرات محل الدراسة. كما أن البيانات الدولية تتيح تغطية زمنية واسعة لمؤشرات التجارة الجزائرية، إذ تتوفر بيانات الصادرات ومؤشرات التجارة من مصادر دولية لفترات تمتد إلى السنوات محل الدراسة .وتتميز سنة **1988**بأهميتها باعتبارها تقع ضمن مرحلة شهدت تغيرات في نظام وسياسة سعر الصرف في الجزائر، حيث ارتبطت هذه المرحلة بإجراءات لتعديل سعر الصرف بهدف معالجة الاختلالات الخارجية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.[1] (بن طريش عطا الله ،2017،101)كما تُظهر بيانات صندوق النقد الدولي وجود سلسلة تاريخية للصادرات غير المحروقات تعود إلى سنة 1988 وما بعدها، بما يسمح بتتبع تطورها عبر الزمن .

أما اختيار سنة **2024**كسنة نهائية للدراسة، فيرتبط بتوفر بيانات سنوية حديثة وقابلة للمقارنة للمتغيرات الاقتصادية والتجارية محل الدراسة؛ فعلى سبيل المثال، تتوفر بيانات الصادرات الجزائرية حتى سنة 2024 ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي .

ثالثا: طبيعة بيانات الدراسة

تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية (Time Séries Data)، وهي بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1988 إلى 2024، أي ما مجموعه 37 مشاهدة. وتمثل كل مشاهدة قيمة المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة خلال سنة معينة، مما يسمح بتتبع تطورها عبر الزمن وتحليل العلاقة الديناميكية بينها.

---

[1] بن طيرش عطاء الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2017/2016، ص. 101.

وتتمثل السلاسل الزمنية الأساسية في سلسلة الصادرات خارج المحروقات وسلسلة سعر الصرف، وتُعد طبيعة هذه البيانات مناسبة لتطبيق أساليب الاقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية، بهدف دراسة العلاقة بين المتغيرات وتحديد آثارها في الأجلين القصير والطويل.

رابعا :مصادر جمع بيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية سنوية تم الحصول عليها من مصادر إحصائية رسمية ودولية، وذلك للفترة الممتدة من 1988 إلى 2024. وقد تم الاعتماد على هذه المصادر لتوفير البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وعلى وجه الخصوص سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات .وتتمثل أهم مصادر البيانات فيما يلي :

- **المديرية العامة للجمارك الجزائرية – المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)**: للحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصادرات .
- **البنك الدولي :(World Bank)** قد تم تجميع البيانات السنوية من المصادر المذكورة وتوحيدها في قاعدة بيانات زمنية للفترة 1988–2024، قصد استخدامها في التحليل الاقتصادي والقياسي لأثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

جدول رقم 02:يوضح قيم الصادرات خارج المحروقات الجزائر

السنة	القيمة بالمليارات	السنة	القيمة بالمليارات	السنة	القيمة بالمليارات
1988	1688	2001	602	2014	2582
1989	1817	2002	722	2015	2063
1990	2094	2003	673	2016	1805
1991	232	2004	781	2017	1898
1992	113	2005	1099	2018	2830
1993	281	2006	1158	2019	2580

السنة	القيمة بالمليارات	السنة	القيمة بالمليارات	السنة	القيمة بالمليارات
1994	270	2007	1332	2020	1800
1995	1031	2008	1937	2021	2300
1996	735	2009	1066	2022	2700
1997	639	2010	1526	2023	3000
1998	463	2011	2062	2024	3500
1999	612	2012	2062		
2000	971	2013	2014		

المصدر: : المديرية العامة للجمارك الجزائرية – المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)

❖ **جدول رقم03:يوضح تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي**

السنة	1دولار = دج	السنة	1دولار = دج	السنة	1دولار = دج	السنة	1دولار = دج
1988	5.915	1998	58.739	2008	64.580	2018	116.590
1989	7.609	1999	66.570	2009	72.650	2019	119.350
1990	8.958	2000	75.260	2010	74.390	2020	126.780
1991	18.473	2001	77.220	2011	72.940	2021	135.060
1992	21.836	2002	79.680	2012	77.540	2022	141.990
1993	23.345	2003	77.390	2013	79.370	2023	135.840
1994	35.059	2004	72.060	2014	80.580	2024	134.050
1995	47.663	2005	73.280	2015	100.690	—	—
1996	54.749	2006	72.650	2016	109.440	—	—

السنة	1دولار = دج	السنة	1دولار = دج	السنة	1دولار = دج	السنة	1دولار = دج
1997	57.707	2007	69.290	2017	110.970	—	—

المصدر: بيانات الصندوق الدولي

خامسا :تعريف متغيرات الدراسة

تم تحديد متغيرات النموذج بدقة، حيث تم الاعتماد على متغيرين رئيسين؛ يتمثل المتغير التابع في الصادرات خارج المحروقات ف(NON-OILEXP)ي الجزائر، في حين تمثل المتغير المستقل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(EXR). و الجدل يوضح هذه المتغيرات مع رمزها و مصادرها

جدول رقم 04: متغيرات الدراسة و مصادرها

المتغير	الرمز	النوع	المصدر
الصادرات خارج المحروقات	**NON-OILEXP**	**متغير تابع**	**المديرية العامة للجمارك الجزائرية – المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات(CNIS)**
سعر الصرف	**EXR**	**متغير مستقل**	**البنك الدولي**

من اعداد الطالبة

المطلب الثاني : الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة :

تُعد مرحلة الإحصائية الركيزة المنهجية الأولى والتمهيدية للتحليل القياسي؛ حيث تهدف إلى تشخيص السلوك العام ورصد المعالم الجوهرية للسلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ،سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1988–2024). وتكمن أهمية هذه المرحلة في تحويل البيانات الرقمية الخام إلى مؤشرات تلخيصيه مكثفة تعكس مقاييس النزعة المركزية، ودرجة التشتت وشكل التوزيع الإحصائي، مما يتيح للباحث الكشف عن الانكسارات الهيكلية واختبار اعتدالية البيانات قبل الانتقال إلى تطبيق النماذج القياسية المتقدمة.

أولا : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يهدف الإحصاء الوصفي إلى تنظيم بيانات متغيري الدراسة، الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف، وتلخيص خصائصهما الأساسية خلال فترة الدراسة، بما يتيح تكوين تصور أولي عن مستويات القيم واتجاهاتها ومدى تذبذبها. وتُستخدم لهذا الغرض مقاييس النزعة المركزية، مثل المتوسط الحسابي والوسيط، ومقاييس التشتت، مثل الانحراف المعياري والتباين والمدى، إلى جانب القيمتين الدنيا والعليا.

جدول رقم: 05الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة

المؤشر الإحصائي	الصادرات خارج المحروقات (NON_OILEXP)	سعر الصرف(EXR)
المتوسط الحسابي	1487.514	74.494
الوسيط	1526.000	73.280
القيمة القصوى	3500.000	141.990
القيمة الدنيا	113.000	5.915
الانحراف المعياري	881.799	37.566
معامل الالتواء(Skewness)	0.280	-0.036
معامل التفلطح(Kurtosis)	2.158	2.402
اختبارJarque–Bera	1.574	0.559
احتمالية اختبارJarque–Bera	0.455	0.756
مجموع القيم	55038.000	2756.263
مجموع مربعات الانحرافات	27992489.000	50802.280

المؤشر الإحصائي	الصادرات خارج المحروقات (NON_OILEXP)	سعر الصرف(EXR)
عدد المشاهدات	37	37

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات افيوز

ثانيا :تحليل نتائج الإحصاء الوصفي :

يوضح الجدول رقم 04،نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، والتي تتضمن عدد المشاهدات، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيمتين الدنيا والعليا لكل متغير. ويتضح أن عدد المشاهدات بلغ 37مشاهدة لكل من المتغيرين NONOILEXPوEXR، بما يعكس توافر بيانات متكاملة تغطي كامل فترة الدراسة.

- ✓ بالنسبة لمتغير(**NON-OILEXP**)، بلغ المتوسط الحسابي 1487.514، في حين بلغ الانحراف المعياري 881.7988، وتراوحت قيم المتغير بين حد أدنى قدره 113.0000وحد أقصى بلغ .3500.000وتشير هذه القيم إلى وجود تباين ملحوظ في مستويات المتغير خلال فترة الدراسة، وهو ما يظهر من اتساع نطاق القيم ومن قيمة الانحراف المعياري مقارنة بالمتوسط الحسابي وهو ما يُفسَّر اقتصادياً بالتطور الهيكلي والانتقال من مرحلة الركود إلى الطفرة التصديرية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة.
- ✓ أما متغير (**EXR**)، فقد بلغ عدد المشاهدات 37مشاهدة، وسجل حدًا أدنى قدره 5.915000وحدًا أقصى قدره 141.9900، بينما بلغ الانحراف المعياري 37.56560وفقًا للبيانات الواردة في الجدول. ويعكس الفرق بين القيمة الدنيا والعليا وجود تغير في قيم المتغير خلال فترة الدراسة، يوضح هذا التباين التراجع المستمر والتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية نتيجة التغيرات في سياسات الصرف والصدمات النفطية المتتابعة.

وعليه، تُظهر الإحصاءات الوصفية وجود تباين في مستويات متغيرات الدراسة، مع اختلاف واضح في نطاق القيم والتشتت بين المتغيرين، وهو ما يوفر وصفًا أوليًا لطبيعة البيانات قبل الانتقال إلى الاختبارات القياسية والاقتصادية القياسية اللاحقة.

- ✓ **تحليل اختبار (JB) Jarque-Bera** يستخدم للتحقق من فرضية أن بيانات المتغير تتبع **التوزيع الطبيعي**
  - **الفرضية الصفرية :H_0**البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا.
  - **الفرضية البديلة** :H_1البيانات لا تتبع توزيعًا طبيعيًا
  - .إذا كانت Probability > 0.05 فإننا لا نرفض **H_0** ، أي أن البيانات يمكن اعتبارها موزعة طبيعيًا إحصائيًا .

و عليه تشير نتائج اختبار **Jarque-Bera** إلى أن كلا المتغيرين محل الدراسة يتبعان توزيعًا طبيعيًا، حيث بلغت احتمالية الاختبار 0.455247 لمتغير(**NON_OILEXP** و**0.756112** لمتغير (**EXR**)، وهما أكبر من مستوى المعنوية 5%. وبالتالي، لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا :دراسة تطورات متغيرات الدراسة :

الشكل رقم :02

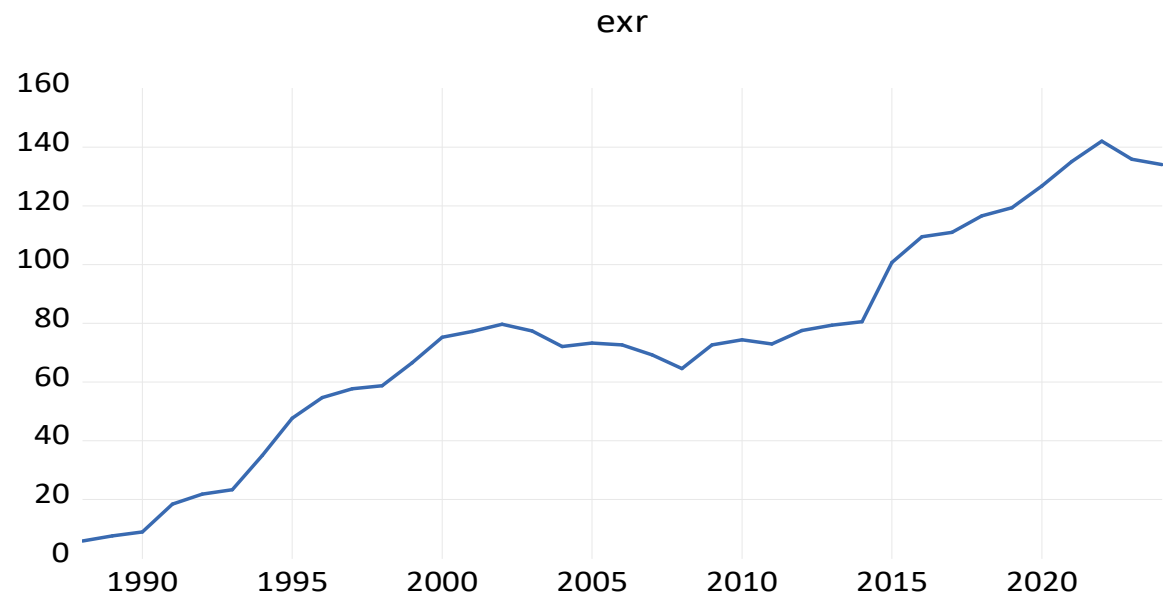

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج افيوز

اولا: تفسير التمثيل البياني لتطور سعر الصرف :(EXR)

يُظهر التمثيل البياني المسار الزمني لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1988–2024)، حيث يتضح وجود اتجاه عام تصاعدي خطي مستمر (Up Ward Trend) يعبر عن التراجع والمطرد لقيمة العملة الوطنية عبر الزمن:

- مرحلة ما قبل التعديل الهيكلي :(1988–1993) تميزت بوجود سعر صرف منخفض إدارياً مسجلاً أدنى قيمة له عند 5.915دينار/دولار سنة 1988، قبل الانتقال تدريجياً لفك ربط العملة.

- الانكسار الهيكلي والتخفيض :(1994) يظهر الرسم قفزة مفاجئة في المنحنى تمثل التخفيض الكبير والشارح لقيمة الدينار بنسبة ناهزت 40% عام 1994، تماشياً مع اتفاق التعديل الهيكلي (SAP) المبرم مع صندوق النقد الدولي والتحول نحو نظام التعويم المدار.(Managed Float)
- مرحلة الانخفاض التدريجي والمستمر :(1995–2024) واصل سعر الصرف مساره التصاعدي ليصل إلى أعلى مستوى له عند 141.990دينار/دولار في نهاية الفترة؛ وتُعزى هذه الزيادة المستمرة إلى السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر لإدارة سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات النفطية الخارجية وتعديل فروق التضخم لحماية الاحتياطات الأجنبية.

الشكل رقم (03)

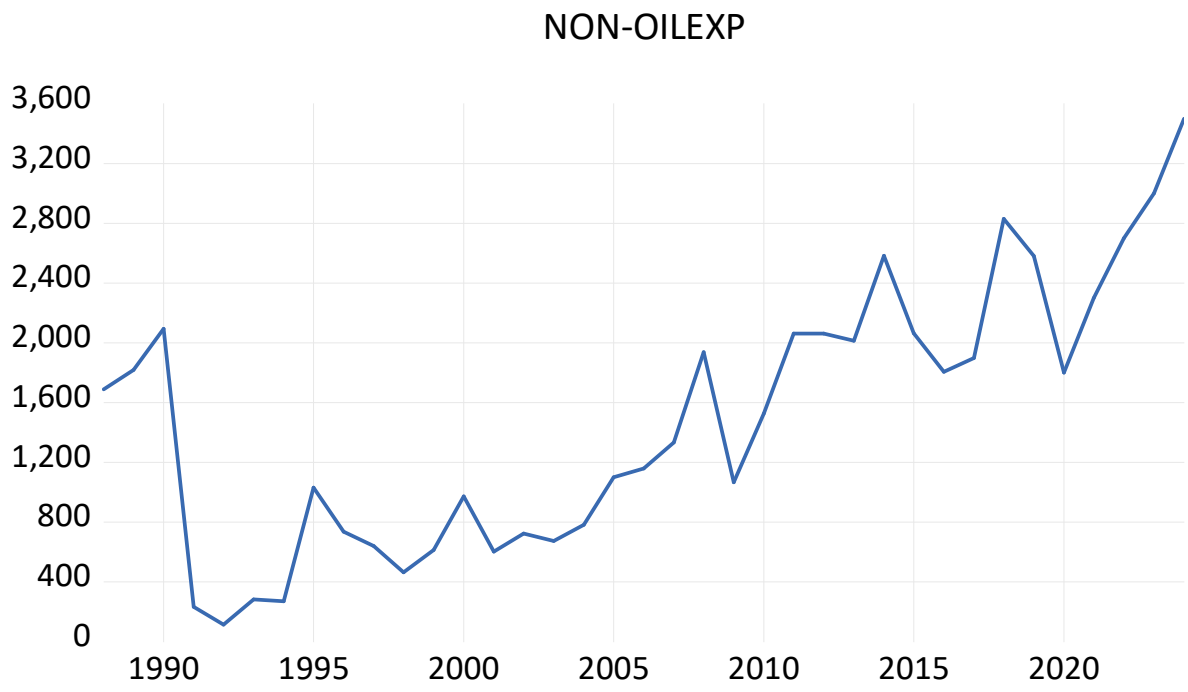

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج افيوز

ثانيا: تفسير التمثيل البياني لتطور الصادرات خارج المحروقات(NON_OILEXP)

"يعكس التمثيل البياني المسار الزمني لتطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1988–2024)، حيث يُلاحظ بوضوح أن السلسلة مرّت بمراحل غير مستقرة اتسمت بالتذبذب والتقلب المعبر عن طبيعة الصدمات الاقتصادية:

- مرحلة الركود والانخفاض (بداية الفترة) :شهدت السنوات الأولى تراجعاً حاداً للصادرات غير النفطية لتسجل أدنى مستوى لها عند 113مليون دولار، مما يعكس الهيمنة الشبه مطلقة لقطاع المحروقات وضعف التنافسية السعرية والإنتاجية للقطاعات الأخرى.

- مرحلة التذبذب والنمو البطيء (المرحلة الوسطى) :عرفت السلسلة تحسناً تدريجياً متذبذباً حُصرت فيه الصادرات ضمن مستويات متواضعة حول متوسط قدره 1,487.51مليون دولار، نتيجة التغيرات الهيكلية المتتابعة وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

- مرحلة الاتجاه التصاعدي القوي (السنوات الأخيرة) :أظهر الرسم البياني منحنى تصاعدياً حاداً (Upward Trend)خلال السنوات الأخيرة من الدراسة لتسجل الصادرات أعلى مستوى تاريخي لها عند 3,500مليون

- دولار؛ ويُفسَّر هذا الارتفاع الاستثنائي أثر التدابير الحكومية الحديثة لترقية التجارة الخارجية وتسهيلات قانون الاستثمار الموجه لتشويق وتنويع الصادرات غير النفطية.

رابعا: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يسمح تحليل الارتباط بتقديم قراءة أولية حول طبيعة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات وباقي متغيرات الدراسة. ولا يهدف هذا التحليل إلى إثبات علاقة سببية بين المتغيرات، وإنما إلى التعرف على اتجاه العلاقة وقوتها قبل الانتقال إلى التقدير القياسي.

الشكل رقم :04تمثيل بياني للعلاقة بين صادرات خارج المحروقات و سعر اصرف

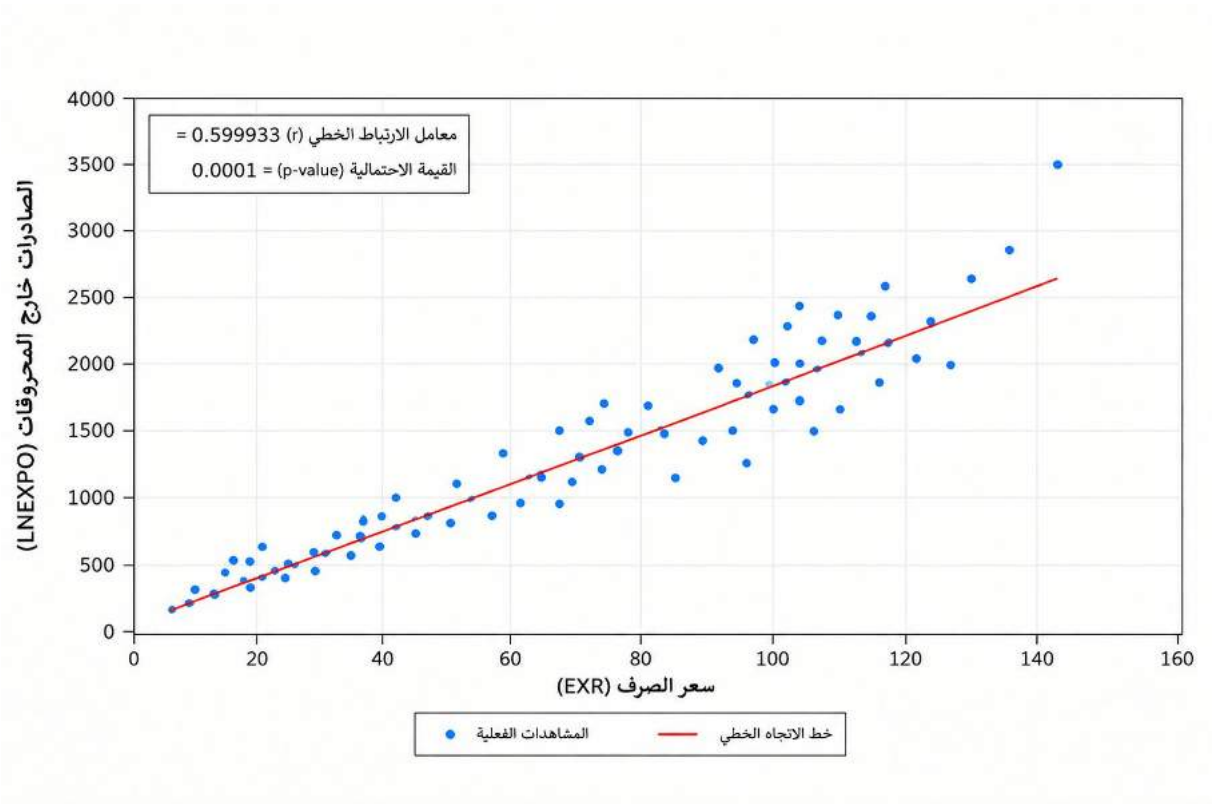

تُظهر نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) من الشكل رقم 01وجود علاقة ارتباط خطي موجبة ومتوسطة القوة بين اللوغاريتم الطبيعي للصادرات خارج المحروقات (LNEXPO) وسعر الصرف(EXR) حيث سجل معامل الارتباط قيمة بلغت 0.599933 عند مستوى دلالة إحصائية عالية جداً، إذ بلغت القيمة الاحتمالية المرافقة(p-value = 0.0001) ، وهي قيمة أقل بكثير من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha = 0.05$) بل وحتى عند مستوى (α = 0.01).وتؤكد هذه النتيجة معنوية العلاقة الإيجابية بين المتغيرين خلال الفترة (1988–2024)، مما يعني أن الارتفاع العددي لسعر الصرف (المعبر عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري) يتزامن إحصائياً مع انتعاش وزيادة حجم الصادرات غير النفطية. ويجدر التنويه منهجياً إلى أن ثبوت هذا الارتباط الخطي لا يستلزم بالضرورة وجود علاقة سببية مباشرة بين المتغيرين، مما يستدعي الانتقال لاختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك لتحديد اتجاه وطبيعة العلاقة في المدى الطويل.

المبحث الثالث: منهجية و نتائج الدراسة

تُمثل مرحلة تقدير النموذج القياسي الجوهر التطبيقي لهذه الدراسة؛ حيث تُتيح الانتقال من التوصيف الإحصائي الأولي والاقتران الخطي الظاهري بين المتغيرات إلى التحقق التجريبي الدقيق من طبيعة العلاقة الديناميكية، في الأجلين القصير والطويل، بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1988–2024). ولتحقيق هذا الهدف، يتبنى هذا المبحث منهجية قياسية متدرجة تبدأ باختبارات استقراريه السلاسل الزمنية (جذور الوحدة) لتحديد درجات تكامل المتغيرات واستبعاد خطر الارتباط الوهمي، متبوعة بتطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك(ARDL Bounds Test) ، ومن ثمّ تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل، وإخضاع المقدرات للاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار الهيكلي لضمان كفاءتها وصلاحيتها للتفسير الاقتصادي ورسم السياسات".

المطلب الأول: منهجية الدراسة

منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة : (ARDL)تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قدمها Pesaran et al سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (NON-OILEXP)مع المتغيرات المستقلة (EXR) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

الصيغة العامة للنموذج :

$$(NON\text{-}OILEXP)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i (NON\text{-}OILEXP)_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_j EXR_{t-j} + \varepsilon_t$$

يمثل p عدد فترات إبطاء المتغير التابع، ويمثل q رتبة الإبطاء لسعر الصرف، مع تضمين قيمته الحالية. ويشير α_o إلى الثابت، وε_t إلى حد الخطأ العشوائي، وt إلى الزمن.

صيغة تصحيح الخطأ غير المقيد :

$$\Delta(NON\text{-}OILEXP)_t = \alpha_0 + \lambda_1 (NON\text{-}OILEXP)_{t-1} + \lambda_2 EXR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \varphi_i \Delta(NON\text{-}OILEXP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \theta_i \Delta EXR_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث Δ هو مؤثر الفرق الأول، أي الفرق بين قيمة المتغير الحالية وقيمته في الفترة السابقة. تمثل حدود الفروق الديناميكية قصيرة الأجل، بينما تُستخدم حدود المستوى المتأخرة لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل. تتضمن هذه الصيغة ثابتًا دون اتجاه زمني. وفي في اختبار الحدود، تُختبر فرضية العدم $\lambda_1 = \lambda_2 = 0$، التي تشير إلى غياب علاقة في المستوى

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

- ✓ تجمع بين المتغيرات المستقرة عند I(0) و I(1) ، ولا يشترط أن تكون جميعها مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0) و I(1)
- ✓ تعمل على تقدير معلمات النموذج في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛

تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي(Auto Correlation) ، لذا تعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة .من بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي :

- **اختبار استقراريه السلاسل الزمنية** والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة I(0) أو الدرجةI(1) ؛
- تحديد فترات الإبطاء المناسبة؛
- **اختبار التكامل المشترك** باستخدام اختبارات الحدود.(Bounds Test)
- تقدير نموذج في المدى الطويل و القصير
- اجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جدة النموذج

المطلب الثاني :نتائج الدراسة

أولا: نتائج اختبار الاستقرارية

جدول رقم06 نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية عند المستوى

الجدول رقم 06

المتغير	النموذج	T-statistic	Prob.	النتيجة عند 5%
LNEXPO	مع الثابت	-1.849552	0.3515	غير مستقرة
LNEXPO	مع الاتجاه و الثابت	-3.757361	0.0310	مستقرة
LNEXPO	بدون الاتجاه والثابت	0.157304	0.7258	غير مستقرة
EXR	مع ا الثابت	-0.939118	0.7639	غير مستقرة
EXR	مع الاتجاه و الثابت	-4.748560	0.0036	مستقرة
EXR	بدون الاتجاه أو ا الثابت	2.839266	0.9984	غير مستقرة

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج.EViews

بما ان H_0 السلسلة تحتوي عل جذر الوحدة ،

H_1 لسلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة

من خلال الجدول$SIG \geq 0.05$تقبل H_1و عليه فان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى مما يعكس وجود اتجاه عام وعدم ثبات في المتوسط والتباين عبر الزمن. اذن ليست معنوية إحصائية.

جدول رقم 7نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

جدل رقم 07

المتغير	النموذج	T-statistic	Prob.	النتيجة عند 5%
ΔLNEXPO	**مع الثابت**	**-4.712588**	**0.0006**	**مستقرة**
ΔLNEXPO	**مع الاتجاه والثابت**	**-4.856582**	**0.0022**	**مستقرة**

المتغير	النموذج	T-statistic	Prob.	النتيجة عند 5%
ΔLNEXPO	بدون الاتجاه أو الثابت	-4.781674	0.0000	مستقرة
ΔEXR	مع الثابت	-4.195302	0.0023	مستقرة
ΔEXR	مع الاتجاه والثابت	-4.168315	0.0120	مستقرة
ΔEXR	بدون الاتجاه أو الثابت	-3.322510	0.0016	مستقرة

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews

وبتحويل السلسلة الى الفرق الأول اصبحت القيم الاحتمالية للاختبارات أقل من مستوى المعنوية المعتمد

(SIG0.05≤)، مما سمح برفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة القائلة ان السلسلة مستقرة .

وبناءً عليه، يتأكد أن كلا المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى ، وهو ما يفي بالشروط المنهجية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار التكامل المشترك في المدى الطويل.

ثانيا :نتائج منهجية (ARDL)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNEXPO)
Selected Model: ARDL(3, 0)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 09/22/26 Time: 16:16
Sample: 1988 2024
Included observations: 34

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.25121	1.155216	9.739485	0.0000
@TREND	0.051794	0.005233	9.896937	0.0000
D(LNEXPO(-1))	0.480377	0.103859	4.625283	0.0001
D(LNEXPO(-2))	0.330219	0.101865	3.241718	0.0031
CointEq(-1)*	-1.320253	0.134415	-9.822231	0.0000

R-squared	0.784071	Mean dependent var	0.006562
Adjusted R-squared	0.754288	S.D. dependent var	0.241461
S.E. of regression	0.119691	Akaike info criterion	-1.272759
Sum squared resid	0.415450	Schwarz criterion	-1.048294
Log likelihood	26.63690	Hannan-Quinn criter.	-1.196210
F-statistic	26.32589	Durbin-Watson stat	2.500921
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	46.57472	10%	5.59	6.26
k	1	5%	6.56	7.3
		2.5%	7.46	8.27
		1%	8.74	9.63

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-9.822231	10%	-3.13	-3.4
		5%	-3.41	-3.69
		2.5%	-3.65	-3.96
		1%	-3.96	-4.26

تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار الحدود: (ARDL Bounds Test)

1. **اختبار التكامل المشترك** :(**ARDL Bounds Test**) تُثبت مخرجات اختبار الحدود وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيري الدراسة؛ حيث فاقت قيمة إحصائية Fالمحسوبة (46.57472) الحدود الحرجة العليا $I(1)$عند كافة مستويات المعنوية (بما فيها مستوى 1%البالغ .(9.63وتتعزز هذه النتيجة بإحصائية tالمحسوبة لـ ECM والبالغة (9.822231-) والتي تتجاوز قيمتها المطلقة الحد الأعلى عند (4.26) 1%، مما يؤكد استقرار العلاقة التوازني في المدى الطويل.

.2ديناميكيات الأجل القصير وآلية تصحيح الخطأ:(ECM)

- معامل تصحيح الخطأ :سجل قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى 1%بلغت(1.320253-) ، مما يلبي الشرط القياسي لثبوت التكامل المشترك. وتعكس قيمته المحصورة بين 1-و 2-سرعة تعديل عالية للنموذج بنسبة 132.02%سنوياً لتدارك الاختلالات والعودة إلى التوازن.
- **الأثر الذاتي والاتجاه** :أظهرت الفجوات الزمنية الأولى والثانية للصادرات ((D(LNEXPO(-1) و ((D(LNEXPO(-2أثراً طردياً معنوياً عند 1%، كما أظهر معامل الاتجاه الزمني أثراً إيجابياً بنسبة 5.17% سنوياً.

تفسير نتائج معاملات المدى الطويل: (Levels Equation)

تستقر معادلة المدى الطويل على الشكل التالي:

LNEXPO_t = 8.522011 + EXR_t + 0.039230

- معامل الاتجاه الزمني :(TREND) بلغ 0.039230وهو معنوي إحصائياً عند 1%، مما يعني وجود معدل نمو هيكلي وتلقائي للصادرات غير النفطية قدره 3.92%سنوياً على المدى الطويل.
- معامل سعر الصرف :(EXR) جاء سالباً ومعنوياً إحصائياً في المدى الطويل (علاقة عكسية)، بينما أظهر أثراً إيجابياً في المدى القصير.

السلامة الإحصائية للنموذج :(Diagnostic & Fit Metrics) يُفسر النموذج المقدر ما نسبته 78.40%(R^2 = 0.784071) من التغيرات في نمو الصادرات غير النفطية ، كما تؤكد إحصائية F 26.32589)باحتمالية صِفرية المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج وصلاحيته المباشرة للتفسير الاقتصادي.

ثالثا : نتائج اختبارات تشخيص للبواقي(Diagnostic Tests):

للتحقق من السلامة الإحصائية والقياسية لنموذج ARDL(3, 0)المقدر، تم إخضاع بواقي النموذج (Residuals) للعديد من الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلوها من المشاكل الإحصائية، وجاءت النتائج وفق ما يلي:

اختبار الارتباط التسلسلي الذاتي للبواقي Breusch–Godfrey Serial Correlation LM) Test)

- **الفرضية الصفرية** :(H_0) عدم وجود ارتباط تسلسلي ذاتي بين أخطاء وبواقي النموذج حتى فترة الإبطاء الثانية (**No serial correlation at up to 2 lags**)
- **الفرضية البديلة** :(H_1) وجود ارتباط تسلسلي ذاتي بين الأخطاء

.من خلال نتائج اختبار الارتباط التسلسلي يتوضح ان بواقي النموذج لا يرتبط تسلسليا لان القيمة الاحتمالية المحسوبة بلغت 0.0773و هي اكبر من مستوى المعنوية 0.05،و بالتالي سيتم رفض العدم الذي يشير الى عدم وجود ارتباط تسلسلي بالبواقي.

و تؤكد هذه النتيجة خلو بواقي النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي عند مستو معنوية 5%،مما يضمن استقلالية الأخطاء و عدم انحياز المقدرات .

2 .اختبار تجانس وثبات التباين للبواقي–Breusch :Heteroskedasticity Test) Pagan–Godfrey)

1. **الفرضية الصفرية** :(H_0)) تباين أخطاء وبواقي النموذج متجانس وثابت عبر الزمن.(Homoskedasticity)
2. **الفرضية البديلة** :(H_1) تباين الأخطاء غير متجانس.(Heteroskedasticity)

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس ،اذ بلغت القيمة الاحتمالية 0.0718و هي اكبر من مستوى المعنوية 5%و بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تدل على ان تباين أخطاء و بواقي النموذج متجانس و ثابت عبر الزمن مما يشير ال خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين و بالتالي فان التقديرات و المعلمات المقدرة تتمتع بدرجة مناسبة من الكفاءة ،و يمكن الاعتماد عند مستوى معنوية 5%

اختبار التوزيع الطبيعي

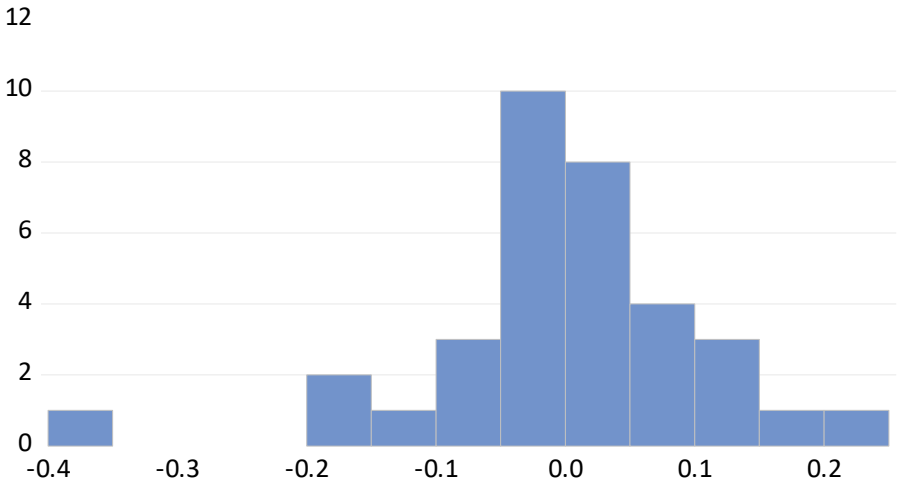

Series: Residuals	
Sample 1991 2024	
Observations 34	
Mean	2.20e-15
Median	0.004836
Maximum	0.218348
Minimum	-0.371144
Std. Dev.	0.112202
Skewness	-0.978632
Kurtosis	5.149274
Jarque-Bera	11.97120
Probability	0.002515

اختبار الارتباط التسلسلي :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.305401	Prob. F(2,26)	0.1198
Obs*R-squared	5.121306	Prob. Chi-Square(2)	0.0773

اختبار عدم ثبات التباين:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.299501	Prob. F(5,28)	0.0718
Obs*R-squared	9.897213	Prob. Chi-Square(5)	0.0782
Scaled explained SS	13.92558	Prob. Chi-Square(5)	0.0161

تفسير نتائج احصائيا :

1.اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج(Jarque–Bera) :

أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن إحصائية **Jarque–Bera** بلغت **11.97120**، بينما بلغت القيمة الاحتمالية **0.002515**. وبما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية **5%**، فإنه يتم **رفض الفرضية الصفرية** القائلة بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ومن ثم تشير النتائج إلى أن **بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي إحصائيًا**.

- تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج، بينما تشير نتائج اختبار عدم ثبات التباين، وفق الإحصائيتين الرئيسيتين R^2 Obs وF، إلى عدم رفض فرضية ثبات التباين عند مستوى 5%. في المقابل، أظهر اختبار Jarque–Bera أن بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 05

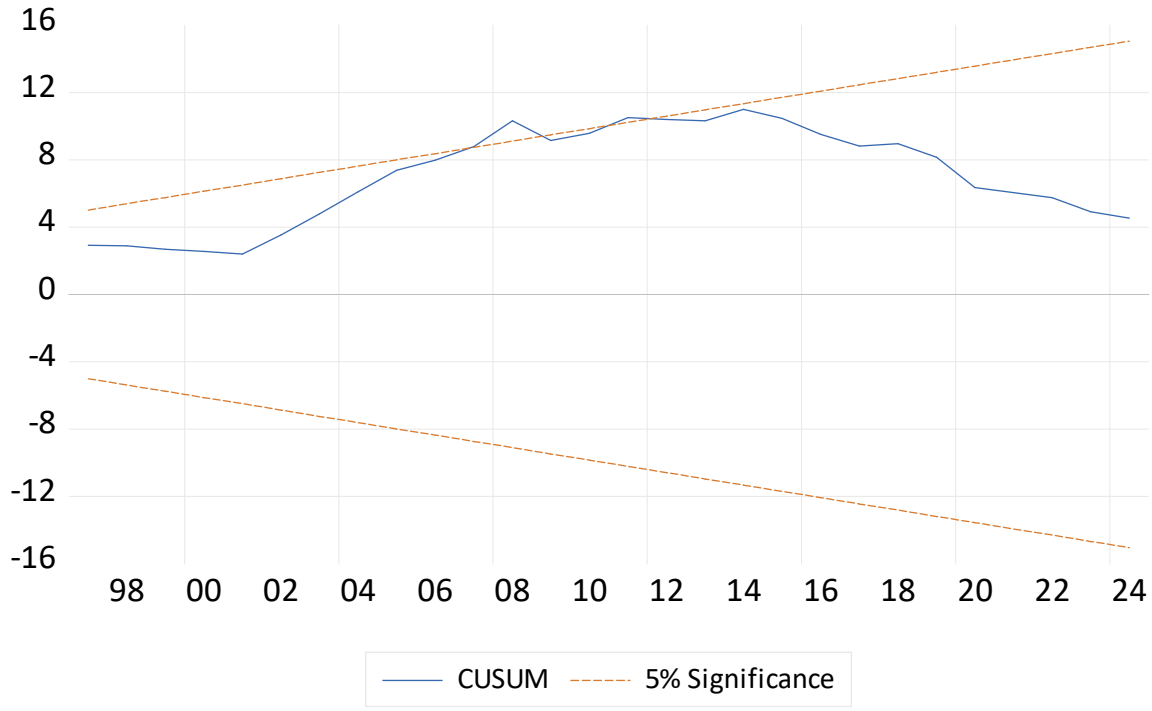

وضح الشكل رقم (1) نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) المستخدم للتحقق من مدى استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة. ويظهر من الشكل أن المسار البياني للإحصائيةCUSUM ، والممثل بالخط المتصل، بقي ضمن الحدود الحرجة الممثلة بالخطوط المتقطعة طوال فترة الدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية في معلمات النموذج، وبالتالي فإن العلاقة المقدرة بين الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف تتسم بالاستقرار خلال الفترة محل الدراسة .كما يلاحظ أن المسار البياني شهد ارتفاعًا تدريجيًا خلال السنوات السابقة لسنة 2008، وبلغ مستوى مرتفعًا نسبيًا عند حدود سنة 2008، ثم عرف بعد ذلك بعض التذبذبات خلال السنوات اللاحقة. ويمكن ربط هذا التغير بالتطورات الاقتصادية الدولية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي أثرت في حركة التجارة الدولية والأسواق المالية وأسعار الصرف، وهو ما يمكن أن ينعكس على أداء الصادرات خارج المحروقات .ومع ذلك، فإن بقاء إحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة يدل على أن هذه التقلبات لم تكن مصحوبة بتغير هيكلي دائم في معلمات النموذج. وعليه، لا توفر نتائج الاختبار دليلًا على وجود عدم استقرار هيكلي في العلاقة المقدرة نتيجة أزمة 2008، وإنما تعكس تحركات مؤقتة في مسار العلاقة خلال تلك الفترة. **الشكل (06)**

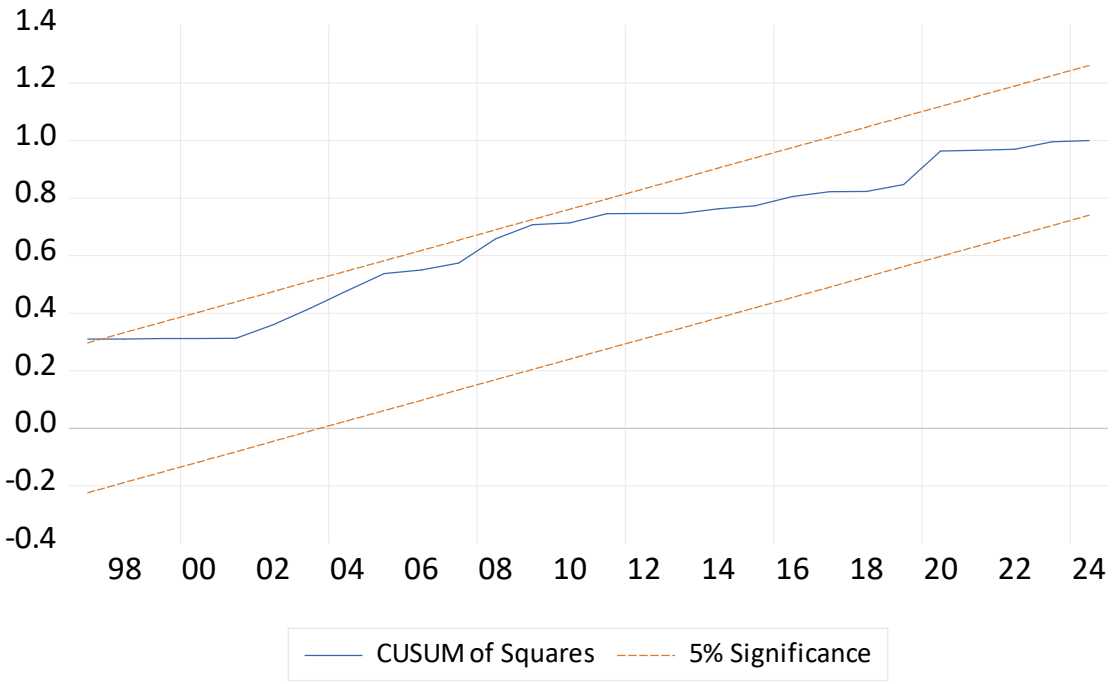

تشير نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) إلى أن المنحنى الفعلي كما موضح في الشكل رقم (2) للاختبار بقي ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% طوال فترة الدراسة الممتدة من 1998 إلى 2024. وتُعد هذه النتيجة مؤشرًا على استقرار معلمات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية في العلاقة المقدرة بين المتغيرات محل الدراسة، والمتمثلة في الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف .ويُلاحظ من الشكل أن منحنى CUSUM of Squares عرف تحركات متفاوتة خلال فترة الدراسة، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010، حيث سجل ارتفاعًا تدريجيًا واقترب من الحد العلوي، دون أن يتجاوزه. ويمكن أن تعكس هذه التحركات حدوث تقلبات في البواقي نتيجة التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الفترة، ولا سيما الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما رافقها من اضطرابات في التجارة الدولية وأسواق الصرف. غير أن بقاء المنحنى داخل الحدود الحرجة يدل إحصائيًا على أن هذه التقلبات لم تكن كافية لإحداث تغير هيكلي في معلمات النموذج .كما يظهر ارتفاع نسبي في قيمة الاختبار خلال الفترة 2019–2020، بما يعكس احتمال وجود تقلبات إضافية في سلوك النموذج خلال هذه المرحلة، إلا أن المنحنى ظل داخل الحدود الحرجة، وبالتالي لا توجد أدلة إحصائية على حدوث كسر هيكلي .وعليه، تؤكد نتائج اختبار CUSUM of Squares استقرار النموذج عند مستوى معنوية 5% خلال الفترة 1998–2024، وعدم وجود تغيرات هيكلية ذات دلالة إحصائية. وهذا يدعم صلاحية النموذج من حيث الاستقرار، ويعزز إمكانية الاعتماد على المعلمات المقدرة في تحليل أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

تُفرز النتائج القياسية المقدرة لنموذج ARDL(3, 0) مجموعة من الدلالات الاقتصادية الجوهرية التي توضح طبيعة العلاقة بين سياسة سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1988–2024).

- ✓ ظهرت نتائج نموذج ARDL وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1988–2024. فقد بلغت إحصائية اختبار الحدود F=46.57472، وهي أعلى من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1%، مما يؤدي إلى رفض فرضية

عدم وجود علاقة بين المتغيرات وقبول فرضية وجود تكامل مشترك بينها. وتدل هذه النتيجة على أن الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف لا يتحركان بصورة مستقلة على المدى الطويل، بل يخضعان لمسار توازني مشترك يعكس تفاعل القدرة التنافسية السعرية مع بنية الإنتاج والتجارة الخارجية في الجزائر.

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن تفسير هذه العلاقة بأن تغير سعر الصرف يؤثر في الأسعار النسبية للسلع الجزائرية مقارنة بالسلع الأجنبية. فعندما يرتفع سعر الصرف الاسمي المقاس بعدد وحدات الدينار مقابل الدولار، فإن ذلك يعبر عادة عن انخفاض قيمة الدينار، الأمر الذي يمكن أن يخفض السعر الخارجي للمنتجات الجزائرية ويعزز قدرتها التنافسية. غير أن تحقق هذا الأثر يتوقف على قدرة المؤسسات المحلية على زيادة العرض التصديري، وعلى درجة اعتمادها على المدخلات المستوردة، وعلى توفر البنية اللوجستية والتمويلية اللازمة للوصول إلى الأسواق الخارجية.

في الأجل القصير، تُظهر المعلمات المقدرة وجود استمرارية وذاكرة ذاتية للنشاط التصديري(Export Hysteresis) ؛ إذ يُعزى الأثر الإيجابي المعنوي لإبطاءات الصادرات إلى التكاليف الغاطسة الثابتة لتأسيس شبكات التوزيع والنفاذ للأسواق الخارجية، والتي تجعل النجاح التصديري في السنوات السابقة دافعاً وتدفقاً تلقائياً للاستمرار في السنوات التالية. كما يعكس المعامل المعنوي لحد تصحيح الخطأ (1.320–) قدرة عالية للنظام على امتصاص الاختلالات والصدمات قصيرة الأجل وتداركها بنسبة 132.02% سنوياً للعودة السريعة نحو المسار التوازني استجابة للتغيرات في سعر الصرف، مما يؤكد نجاعة النموذج المقدر وسلامة كفاءته القياسية.

أما في الأجل القصير، فقد أظهرت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي لإبطاءات الصادرات، إذ بلغ معامل التغير المتباطئ الأول 0.480377، في حين بلغ معامل التغير المتباطئ الثاني .0.330219وتشير هذه النتيجة إلى وجود استمرارية في الأداء التصديري؛ فارتفاع الصادرات في السنوات السابقة يساهم في دعم الصادرات الحالية. ويمكن تفسير ذلك بتراكم الخبرة التصديرية، واستمرار العلاقات التجارية، وتكاليف الدخول إلى الأسواق الخارجية، فضلًا عن اعتماد المؤسسات على شبكات التوزيع والعقود التجارية التي لا تتغير بسرعة من سنة إلى أخرى

- ✓ تتفق هذه النتيجة من حيث وجود علاقة طويلة الأجل مع دراسة(**وايني وبن عبد الفتاح دحمان** التي استخدمت ARDL للفترة(1990–2022، وخلصت إلى علاقة عكسية في الأجل القصير وطردية في الأجل الطويل بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج المحروقات. وهذا الاتفاق مهم لأنه يشير إلى أن أثر سعر الصرف في الجزائر قد يكون ديناميكيًا؛ فالتكيف مع تغيرات الأسعار لا يحدث فورًا، وإنما يتطلب وقتًا حتى تعدل المؤسسات إنتاجها وعقودها وشبكاتها التصديرية .
- ✓ كما تتفق النتيجة مع دراسة (**لحسين ومسعودي**)التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأجل الطويل، باستخدام بيانات الفترة 1995–2020. ويعزز هذا الاتفاق التفسير القائل إن انخفاض قيمة الدينار قد يدعم القدرة التنافسية السعرية للصادرات الجزائرية عندما تتوفر طاقة إنتاجية قابلة للتصدير. إلا أن اختلاف المتغيرات المدرجة في النموذج، ولا سيما إدراج سعر الفائدة في الدراسة السابقة، قد يؤدي إلى اختلاف حجم معامل سعر الصرف بين الدراستين .
- ✓ في المقابل، تختلف النتيجة عن دراسة (بوضياف نادية وبن يحيى مراد(2023))استخدمت ARDL للفترة 1995–2020 وخلصت إلى عدم وجود أثر معنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار على الصادرات خارج المحروقات في الأجل الطويل. كما تختلف عن دراسة أخرى خلصت إلى عدم وجود أثر إحصائي لسياسة تخفيض سعر الصرف على الصادرات غير النفطية خلال مرحلتي 1994–2020 و2021–2023. ويمكن تفسير الاختلاف بعدة عوامل، أهمها اختلاف فترة الدراسة، ونوع المتغير التابع، وطريقة قياس سعر الصرف، وعدد المتغيرات المفسرة، ووجود صدمات هيكلية خلال الفترة محل الدراسة.

- ✓ كما تختلف النتيجة مع دراسة:

دراسة قريشي عبد القادر وبن عبد الله عبد الرزاق(2024) ، بعنوان:

»أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات«

وقد خلصت إلى أن سياسة تخفيض سعر صرف الدينار **لم تُظهر أثرًا ذا دلالة إحصائية** في ترقية الصادرات خارج المحروقات. ويعود الاختلاف المحتمل إلى اختلاف المنهج؛ إذ اعتمدت هذه الدراسة تحليل انحدار خطي، في حين تستعمل دراستك نموذج ARDL الذي يميز بين الأجلين القصير والطويل ويختبر التكامل المشترك .

خاتمة الفصل

خلص هذا الفصل إلى دراسة الأثر القياسي لسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1988–2024، بالاعتماد على بيانات سنوية ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(ARDL) وقد أتاحت هذه المنهجية تحليل العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل، مع اختبار وجود التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

وأظهرت النتائج وجود تباين واضح في تطور سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، كما كشفت عن وجود ارتباط موجب متوسط القوة بين المتغيرين، دون أن يكون ذلك كافيًا بمفرده لإثبات علاقة سببية مباشرة. وبينت اختبارات الاستقرارية أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدعم ملاءمة استخدام نموذج ARDL في تقدير العلاقة محل الدراسة.

كما أكد اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، حيث تجاوزت قيمة إحصائية Fالمحسوبة الحدود الحرجة العليا عند مختلف مستويات المعنوية. وأظهر نموذج تصحيح الخطأ وجود معامل سالب ومعنوي إحصائيًا، بما يدل على قدرة النموذج على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة تدريجيًا إلى مسار التوازن طويل الأجل بعد وقوع الصدمات.

ومن جهة أخرى، بيّنت نتائج التقدير اختلاف أثر سعر الصرف بين الأجلين؛ إذ جاء تأثيره في الأجل الطويل سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، في حين أظهرت الإبطاءات الزمنية للصادرات خارج المحروقات أثرًا موجبًا ومعنويًا في الأجل القصير، وهو ما يعكس وجود استمرارية في الأداء التصديري وتأثر الصادرات بمستوياتها السابقة. كما أظهر النموذج قدرة تفسيرية مقبولة، حيث بلغت نسبة تفسيره للتغيرات في الصادرات خارج المحروقات نحو 78.4%، إلى جانب دلالته الإحصائية الكلية.

وأثبتت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج بدرجة مقبولة، من خلال عدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي وعدم توفر دليل كافٍ على مشكلة عدم تجانس التباين، رغم أن اختبار Jarque–Bera أشار إلى عدم اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي. كما أكدت اختبارات الاستقرار الهيكلي، ممثلة في CUSUM وCUSUM of Squares، استقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية تؤثر في العلاقة المقدرة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا يتسم بالبساطة أو الثبات، بل يختلف باختلاف الأفق الزمني ويتداخل مع مجموعة من المحددات الإنتاجية والتجارية والهيكلية. ومن ثم، فإن تحسين أداء الصادرات خارج المحروقات لا ينبغي أن يعتمد على سياسة سعر الصرف وحدها، بل يتطلب تبني سياسات متكاملة تدعم الإنتاج المحلي، وترفع القدرة التنافسية للمؤسسات، وتحسن جودة المنتجات، وتسهل الولوج إلى الأسواق الخارجية. وتمثل هذه النتائج أساسًا للانتقال إلى الخاتمة العامة للدراسة، من أجل مناقشتها في ضوء الإشكالية والفرضيات وصياغة أهم التوصيات العملية.

الخاتمة

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن موضوع **أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** يكتسي أهمية بالغة في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على عائدات قطاع المحروقات. وقد سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، من خلال إبراز الأسس النظرية التي تربط بينهما، إلى جانب إجراء دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1988 إلى 2024.

وأظهرت النتائج أن العلاقة بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات لا يمكن تفسيرها بصورة أحادية أو مباشرة، إذ إن تغير سعر الصرف، رغم أهميته في التأثير في القدرة التنافسية السعرية للمنتجات الوطنية، لا يمثل العامل الوحيد المحدد لأداء الصادرات غير النفطية. ففعالية سياسة سعر الصرف تبقى مرتبطة بمدى توفر قاعدة إنتاجية متنوعة، وقدرة المؤسسات الوطنية على تلبية الطلب الخارجي، ومستوى جودة المنتجات، وتكاليف الإنتاج، ومدى الاعتماد على المدخلات المستوردة، فضلًا عن كفاءة الخدمات اللوجستية والتجارية.

كما بينت الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، مع اختلاف طبيعة التأثير بين الأجل القصير والأجل الطويل. ويؤكد ذلك أن أثر تغير سعر الصرف لا يظهر بالضرورة بصورة فورية، بل قد يحتاج إلى وقت حتى ينتقل إلى الأسعار والإنتاج والطلب الخارجي، كما قد يتأثر بقدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة للتغيرات النقدية والتجارية.

وعليه، يمكن القول إن سياسة سعر الصرف، على الرغم من دورها المهم، لا تكفي بمفردها لتحقيق نمو مستدام للصادرات خارج المحروقات. لذلك، ينبغي أن تندرج ضمن سياسة اقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير الإنتاج الوطني، وتحسين جودة السلع والخدمات القابلة للتصدير، وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية، ودعم المؤسسات المصدرة، وتشجيع الابتكار والاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة.

وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بتعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة التجارية والصناعية، والعمل على توفير بيئة إنتاجية واستثمارية محفزة للتصدير، بما يسمح بتحويل التحسن المحتمل في تنافسية سعر الصرف إلى زيادة فعلية ومستدامة في الصادرات

خارج المحروقات. كما تقترح إجراء دراسات مستقبلية تشمل متغيرات إضافية، مثل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، أسعار النفط، الإنتاجية، والانفتاح التجاري، من أجل الوصول إلى فهم أكثر شمولًا للعوامل المؤثرة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

اولًا: المراجع العربية:

1. أحمد السريتي، السيد محمد، *التجارة الخارجية*، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص. 238–239.
2. البنا، إسلام محمد، *مقدمة في مبادئ الاقتصاد*، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص. 329.
3. الحجار، بسام، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2001، ص. 64.
4. الخضيري، محسن أحمد، *الاقتصاد العالمي والدولار*، هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص. 42–43، بتصرف.
5. الخشالي، منجد عبد اللطيف، والهيثي، نوزاد عبد الرحمن، *مقدمة في المالية الدولية*، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص. 40.
6. العقاب، مدحت محمد، وعجيمة، محمد عبد العزيز، *النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية*، دار النهضة العربية للنشر والطبع، مصر، 1989، ص. 120.
7. الفتلاوي، كمال علاوي كاظم، والوبيدي، حسين لطيف كاظم، *مبادئ علم الاقتصاد*، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص. 263–264.
8. النعيمي، عدنان تايه، *إدارة العملات الأجنبية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012 .رقم 162
9. الياور، علي عصام، *أسعار صرف العملات: معالجة أزمتها من خلال التجارب الدولية*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان، 2018، ص. 40–41، 54–55.
10. حشيش، عادل أمجد، *أساسيات الاقتصاد الدولي*، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص. 11 و113.
11. خلف، فليح حسن، *مرجع سبق ذكره*، ص. 263.
12. جباري عيساوي، عبد الكريم، *التمويل الدولي*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص. 258.
13. جَعَوي، إكرام، وبولحبال، عديلة، *دور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، ص. 112 .بيانات الجامعة والسنة غير مذكورة.
14. خالف، خلاف عبد الجابر، *القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو*، دار الفكر العربي، دون سنة، ص. 18.
15. دحمان، بن عبد الفتاح، وزهرة، وايني، *أثر سعر الصرف على نمو الصادرات خارج المحروقات للفترة 1990–2022 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL* ، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلة مجاميع المعرفة، 2024.
16. سديرة، سامي فريد عبة، *أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري*، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017، ص. 66.

17. سمير فخري نعمة، *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص. 126–127، 133.
18. صالح، تومي، *مبادئ التحليل الاقتصادي*، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص. 225.
19. صيد، أمين، *سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات*، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2013، ص. 77.
20. عبد الجليل، هجيرة، *أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011–2012، ص. 47 و96..
21. فؤاد، قاسم محمد، *أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة مجموعة دول MENA* ، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009–2010، ص. 74.
22. كامل، بكري، *التجارة الخارجية والتمويل*، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص. 209.
23. بكري، كمال، *الاقتصاد الدولي*، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، مصر، 2012، ص. 72.
24. منال هاني، د.، *المحاضرة الثالثة: ميزان المدفوعات*، ص. 2.
25. محمد، يونس، ونجا، علي عبد الوهاب، *الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية*، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص. 314.

موسى، سعيد مطر، التمويل الدولي ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ص43

26. بوقطة، أميرة، *أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات*، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018، ص. 25–27 و34.
27. بن حمود، سكينة، *ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1981–2011* ، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص. 82.
28. بن طيرش، عطاء الله، *تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2016–2017، ص. 101.
29. بوادي، سليمة، *محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار/الأورو*، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012–2013، ص. 37–38 و57–64.
30. بدخدخ، مسعود، *تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد: دراسة حالة الجزائر*، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص. 101.
31. زغلول، يراندا، *التجارة الدولية*، دون دار نشر، بنها، مصر، 2010 .ص.144

32.زريمي، نعيمة، *التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق*، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص. 36.

33.شيباني، ليمان، *سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963–2006*، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص. 107.

34.محاضرة منال هاني، *ميزان المدفوعات*، المحاضرة رقم 3، ص. 2.

35.لحسين، عبد القادر، ومسعودي، عبد العالي، *أثر سعر الصرف وسعر الفائدة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر*، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلة الاقتصادية والتنمية المستدامة، 2023.

36.بلخير، فريد، وسحانين، الميلود، *أثر سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات: دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL* ، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، وجامعة ابن خلدون، تيارت، المجلة الاقتصادية المعاصرة، 2024.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

40.**Branson, W. H.** "**Asset Markets and Relative Prices in Exchange Rate Determination.**" **National Bureau of Economic Research** (**NBER**), **pp. 69–89.**

41.**Guillochon, Bernard, and Annie Kawecki.** ***Économie internationale, commerce et macroéconomie.*** **5e éd., Dunod, Paris, 2006, p. 307.**

42.**Kang, M.-W.** "**FX Law and Regulations in Korea: Problems and Prospects.**" ***Brill Research Perspectives*****, vol. 4, nos. 2–3, pp. 1–90, December 2022.**

43.**Mousa, Imad A.** ***Exchange Rate Regimes: Fixed, Flexible or Something in Between?*** **Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2005, p. 94.**

44.**Dohni, L., et Hainaut, C.** ***Les taux de change*****, p. 16, 2004.**

45.**Adeleke Ogundipe, 2022.** عنوان المرجع ورقم الصفحة غير مذكورين.

46.**Levy-Yeyati, Eduardo, and Federico Sturzenegger, 2005.**

ثالثا: المصادر الإلكترونية والمؤسسات:

48 البنك الدولي(**World Bank**) ، قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية والتجارية .

49 صندوق النقد الدولي(**IMF**) ، قواعد البيانات والإحصاءات الاقتصادية .

50 المديرية العامة للجمارك الجزائرية – المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات(CNIS) ، إحصاءات التجارة الخارجية والصادرات الجزائرية